وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد خيضر * بسكرة *

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية - قطب شتمة -

قسم العلوم الإنسانية

شعبة التاريخ

عنوان المذكـرة:

مزارع الكروم في الجزائر ودورها في دعم الاقتصاد الكولونيالي (1830 – 1914م)

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في تخصص التاريخ المعاصر

- إعداد الطالبة:

العلواني رميسة

- إشراف الأستاذ:

توريرت مصطفى

السنة الجامعية: 1437 – 1438هـ

2007 - 2016 م

بسم الله الرّحمان الرّحيم

" يَسْئَلُونَكَ عَنِ الخَمْرِ والمَيْسِرِ قُلْ فِيهِمَا إِثْمٌ كَبِيرٌ وَمَنَافِعُ لِلنَّاسِ وَإِثْمُهُمَا أَكْبَرُ مِنْ نَفْعِهِمَا ويَسْئَلُونَكَ مَاذَا يُنْفِقُونَ قُلِ العَفْوَ كَذَلِكَ يُبَيِّنُ اللهُ لَكُمُ الآيَاتِ لَعَلَّكُمْ تَتَفَكَّرُونَ(219)".

سورة البقرة: الآية [219].

- مــالفخــر إلا لأهل العلـم إنّهـم على الهدى لمن استهدى أدلاّءُ
- وقدر كل امرئ ما كان يحسنه والجاهلون لأهلِ العلم أعـــداء
- ففز بعـلم تعش حيّــا بــه أبدا النّاس موتى وأهل العلمِ أحيـاءُ

"علي ابن أبي طالب رضي الله عنه"

" إنّي رأيت أنّه لا يكتب إنسان كتابا في يومه إلاّ قال في غده لو غيّر هذا كان أحسن ولو زيد هذا لكان يستحسن ولو قدّم هذا لكان أفضل، ولو ترك هذا لكان أجمل، وهو من أعظم العِبر، وهو دليل على استيلاء النّقص على جملة البشر".

"العماد الأصفهاني"

شكر وعرفان

" رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَى وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحًا تَرْضَاه وَأَدْخِلْنِي بِرَحْمَتِكَ فِي عِبَادِكَ الصَّالِحِينَ" [سورة النمل 19]

الشكر للمولى عزّ وجلّ الذي وفقني لإنجاز هذا البحث فما توفيقي إلاّ بالله العلي العظيم.

أتوجه بأسمى عبارات الشكر والتقدير إلى أستاذي ومشرفي " توريرت مصطفى" الذّي حرص على تقويم عملي وتوجيهي ولم يتأخر عليّ بنصائحه وملاحظاته الدقيقة والقيمة التي ثمّنت من عملي المتواضع.

كما أتوجه بشكري الخالص إلى أستاذي الفاضل "رضا حوحو" الذّي نوّرني بنور بصيرته وكان سندا لي طيلة مشواري الدراسي بالجامعة بكل ما تحمله الكلمة من معنى، وأمدني بنصائحه وتوجيهاته القيمة إلى أن استوى هذا العمل على ما هو عليه وكان الأب والصديق، قبل أن يكون الأستاذ.

الشكر موصول إلى أساتذتي الكرام بقسم التاريخ الذّين كان لهم الفضل دائما وأبدا في تعليمنا وتوجيهنا، فجزاهم الله عنّا خير الجزاء.

أجدد شكري وامتناني لأستاذيّ الكريمين ودعواتي لهما بالتوفيق وسداد الخطى من الله عزّ وجلّ.

رميسة العلواني

الإهداء

"وَاخْفِضْ لَهُمَا جَنَاحَ الذُّلِّ مِنَ الرَّحَمَةِ وَقُلْ رَبِّي ارْحَمْهُمَا كَمَا رَبَّيَانِي صَغِيرًا"

الإسراء/ 24

إلى والديّ الكريمين

عرفانا لهما بالجميل طول العمر

إلى من احتوانا حضن واحد وبيت واحد

إلى إخوتي الكرام حفظهم الله ووهبهم من خزائن رحمته ومن فضله العظيم

إلى أهلي الكرام أعزّهم الله

إلى صديقة دربي سمية ببوش التّي طالما أمدّتني بنصائحها القيّمة

إلى كل من قدّم لي يد العون من قريب أو من بعيد

إلى كل من تمنّى لعملي هذا النّجاح والتّوفيق

رميسة العلواني

قائمة المختصرات

الرمز	الكلمة
ع	العدد
م.و.م	منشورات (مطبوعات) وزارة المجاهدين
ش. و. ن. ت	الشركة الوطنية للنشر والتوزيع
د.م.ج	ديوان المطبوعات الجامعية
تر	ترجمة
تح	تحقيق
تع	تعريب
تق	تقديم
تن	تنقيح
هـ	هكتار
هل	هكتولتر

مقدمة

إنّ المتتبع لمجريات الأحداث في تاريخ الجزائر المعاصر خلال الفترة الممتدة من 1830- 1914، يدرك ملّيا نّية المحتل الفرنسي في اغتصاب الأرض، واستعباد أهلها من خلال عمليات نزع ومصادرة الأراضي طبقا لترسانة من القوانين والتشريعات التي تهدف إلى تقنين عمليات نهب وسلب الأراضي، وتذليل مختلف العقبات لاستقطاب الوافدين الأوروبيين الذين تهافتوا على أرض الجزائر وخيراتها، فالمستعمر وضع نصب عينيه تعمير الأرض الجزائرية منذ الوهلة الأولى، وظلّت فكرة الاستيلاء على الأرض والاستئثار عليها والتوطن بها على رأس اهتمامات السلطات الاستعمارية الفرنسية، فسخّرت لذلك جميع الطرق والوسائل لتسهيل عمليات الاستيطان وفي مقدمتها الأرض الزراعية لتستبيح فرنسا عمليات تجريد الفلاحين الجزائريين من أراضيهم.

ولم تقف الأطماع الفرنسية عند حدود الاستيلاء على الأرض، بل عملت على قلب المنظومة الزراعية القائمة بالجزائر وترجمة أحلامها الرامية إلى جعل الجزائر أرضا زراعية تخدم مصالحها، مستحدثة بذلك منظومة زراعية جديدة تقوم على مكننة القطاع الزراعي وتدعيمه بالمنشآت والهياكل القاعدية كالمصانع والري الصناعي والأيدي العاملة المؤهلة، وفقا لما يتلاءم واحتياجات السوق الفرنسية الرأسمالية وجماعات من الكولون *(colons)* الذّين استوطنوا أرض الجزائر، لتولي فرنسا اهتمامها بزراعة المحاصيل التجارية التي تفرض انفتاحا تجاريا على الأسواق الخارجية وأهمها زراعة الكروم لصناعة الخمور الموجهة أساسا نحو التصدير، خاصة بعد انتشار مرض الفيلوكسيرا منذ سنوات 1875- 1878 الذي أتى على مزارع الكروم بأوروبا فأتلفها، لتجد فرنسا في أرض الجزائر خير بديل لزراعتها نظرا لتوفر البيئة المناسبة لزراعتها، وكان الهدف من ذلك إعادة إنعاش اقتصادها، والرفع من ميزان مدفوعاتها، خاصة بعد فشل تجاربها في زراعة التبغ والقطن، فاتسعت بذلك المساحات المزروعة كروما بشكل مطرد ليبلغ ما تنتجه من الخمور كميات ضخمة.

وبالرغم من أنّ هذه السياسة الزراعية الفرنسية التي تقوم على تكثيف زراعة الكروم بالجزائر قوبلت بالرفض من قبل الأهالي الجزائريين الرافضين لهذه الزراعة الدخيلة على ثقافتهم ودينهم الإسلامي الذي يحرم صنع الخمر وشربها، إلاّ أنّ الحكومة الفرنسية واصلت تنفيذ سياستها ومخططاتها الرامية إلى جعل الجزائر مستعمرة زراعية فرنسية، ولم يلبث الفلاح الجزائري أنْ وجد نفسه أجيرا لدى مغتصبي أرضه. ومن هنا جاء موضوعنا والموسوم بمزارع الكروم في الجزائر ودورها في دعم الاقتصاد الكولونيالي 1830- 1914 للتعرف على مختلف أبعاد هذه السياسة الزراعية الفرنسية الجديدة.

أهمية الموضوع:

كانت هذه الدراسة ضرورية ومهمة لمعرفة التغيرات الجوهرية التي أحدثتها سلطات الإحتلال الفرنسي بالجزائر على الصعيد الزراعي، وتقديم معطيات من شأنها أن توضح لنا المضامين السياسية، والاقتصادية، والإستراتيجية لتطور زراعة الكروم، هذه الأخيرة التي اكتست أهمية بالغة في إنتاج الخمور الموجهة نحو التصدير، والتي باتت ضرورة ملحة تحتاجها السوق الفرنسية، لتحافظ على المرتبة الأولى عالميا في تصدير الخمور، لذا فقد سخرت فرنسا كل البنى الأساسية لتعزيز زراعة الكروم بالجزائر من شبكات الّري وطرق المواصلات وغيرها، ولم تتوقف الأطماع الفرنسية عند مجرد تحويل الجزائر إلى سوق جديدة أمام السلع الأوروبية، وإّنما تحويلها إلى مستعمرة استيطانية فلاحية. وإدراكا منّا لمدى أهمية هذه الدراسة فقد قمنا بتناولها كموضوع لهذا البحث والمعنون بمزارع الكروم في الجزائر ودورها في دعم الإقتصاد الكولونيالي 1830- 1914، وهذا لتوضيح مسألة السياسة الزراعية الفرنسية الجديدة بالجزائر ومحاولة فهم مختلف أبعاد الموضوع.

أسباب اختيار الموضوع:

أولى الأسباب التي شدتني لاختيار هذا الموضوع هي توجهي وميولي إلى دراسة المواضيع ذات الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية بخلاف المواضيع السياسية البحتة. وكذلك تقديم معطيات عامة حول زراعة الكروم بالجزائر والتي تعد نقطة جد مهمة في تاريخ الجزائر الُمستعمرة؛ بحيث أّنها قد وجهت اهتمام وأنظار الفرنسيين إلى أرض الجزائر بشكل كبير، وكمحاولة منا لتسليط الضوء على بعض زوايا هذا الموضوع الهام الذي كانت له أبعاد كثيرة على المجتمع الجزائري، وكذلك تكوين مرجعية فكرية حول التوجه الفرنسي الجديد المتعلق بقطاع الزراعة الحديثة بالجزائر خاصة زراعة الكروم وأثر هذه الزراعة على الاقتصاد الفرنسي، وعلى الوضع العام للجزائريين، أملا منا في المساهمة ولو بالقليل في إعطاء صورة مبسطة حول هذه السياسة.

أهداف الموضوع:

- تهدف هذه الدراسة إلى إبراز طبيعة الاقتصاد السائد بالجزائر عشية الإحتلال الفرنسي وبداياته، خاصة فيما يتعلق بنمط الإنتاج الزراعي التقليدي القائم على تلبية حاجيات السكان.
- التعرف على أهم أنماط الزراعة التي أدخلتها سلطات الإحتلال الفرنسي على اقتصاد الجزائر.

- إبراز الدّور الذّي لعبته زراعة الكروم في دعم اقتصاد فرنسا والمستوطنين، وأثر هذه الزراعة على الجزائريين وموقفهم منها.

- محاولة التعرف أحد المشاريع الاستئصالية الاستعمارية التي طالت الجزائر.

إشكالية الموضوع:

ولمعالجة هذا الموضوع والإحاطة بمختلف جوانبه ارتأينا طرح الإشكالية التالية والمتمثلة في **محاولة التعرف على مساهمة زراعة الكروم بالجزائر في دعم الإقتصاد الكولونيالي متعرضين بذلك إلى أهم الآثار السلبية والإيجابية التي نجمت عن زراعتها، ومحاولين إبراز مواقف وردود فعل الفلاحين الجزائريين اتجاه زراعة نبتة الكروم في الفترة الممتدة من 1830- 1914م** وللإجابة على هذه الإشكالية والتعرف على مختلف جوانبها قمنا بطرح مجموعة من التساؤلات الفرعية وهي كالتالي:

1- كيف كان الوضع الإقتصادي للجزائريين أواخر العهد العثماني وبدايات الإحتلال الفرنسي؟ وماهي أهم التغيرات الحاصلة عليه؟

2- ماهي أهم الهياكل المدعمة للزراعة الفرنسية بالجزائر؟

3- ماهي الأسباب التي تقف وراء اهتمام السلطات الاستعمارية الفرنسية بهذه الزراعة؟ وماهي الأهداف المرجوة منها؟

4- ماهي انعكاسات زراعة الكروم بالجزائر على الإقتصاد الفرنسي عامة والمعمرين خاصة، وكيف كان موقف الجزائريين من هذه الزراعة الدخيلة؟

شرح خطة الدراسة:

وللإجابة على إشكالية البحث قمنا بمعالجته وفق خطة تتألف من مقدمة، وفيها التعريف بالموضوع وإعطاء فكرة أولّية مُبسّطة حوله وطرح إشكالية الموضوع، وشملت الخطة أربع فصول:

الفصل التمهيدي تناولنا فيه الحديث عن الوضع الاقتصادي للجزائريين أواخر العهد العثماني وغداة الإحتلال وقد قسمناه إلى ثلاثة مباحث، المبحث الأول بعنوان هيكلة وملكية الأرض عشية الإحتلال الفرنسي وغداته وأفردناه لذكر أهم تقسيمات الأراضي في تلك الفترة والتي تشمل أراضي البايلك، أراضي الملك، أراضي العرش، وأراضي الحبوس، والمبحث الثاني تحدثنا فيه عن أهم الأنشطة الاقتصادية للجزائريين من زراعة، صناعة، وتجارة، أما المبحث الثالث فكان بعنوان قوانين نزع ومصادرة

الملكية (1830- 1850م) وشمل الاستيلاء على الأملاك الوقفية وأراضي البايلك، ومصادرة ملكية القبائل.

وبخصوص **الفصل الأول** فجاء بعنوان التوجهات الجديدة للزراعة الفرنسية بالجزائر(1830-1914م) وقد قسمناه إلى مبحثين، المبحث الأول إدخال الزراعات التجارية وهي زراعة القطن، زراعة التبغ، زراعة الكروم وزراعة الأشجار المثمرة، والمبحث الثاني هياكل دعم الاستيطان الزراعي وتشمل المواصلات (سكك الحديد، الموانئ)، شبكات الري (السدود والآبار) وأخيرا المدارس الفلاحية والمؤسسات المالية.

أّما **الفصل الثاني** فقد عنوّناه بالمعطيات الأساسية حول زراعة الكروم بالجزائر وشمل ثلاثة مباحث، المبحث الأول بعنوان إدخال زراعة الكروم تحدثنا فيه عن جذور زراعة الكروم بالمنطقة، أولى مشاتل الكروم، تطور زراعة الكروم وعلاقة زراعة الكروم بإنتاج الخمور، أما المبحث الثاني انتشار زراعة الكروم وعوامل توسعها تناولنا فيه الحديث عن أماكن انتشار زراعة الكروم وعوامل توسعها وكذلك ملكية الأراضي المزروعة كروما أما المبحث الثالث والأخير فعنوناه بالأيدي العاملة في مجال زراعة الكروم والذي شمل ذكر اليد العاملة الأوروبية واليد العاملة الجزائرية وأجور الأيدي العاملة.

أما **الفصل الثالث** انعكاسات زراعة الكروم على المعمرين والأهالي فقد قسمناه إلى مبحثين المبحث الأول عالجنا فيه إنعكاسات زراعة الكروم على وضعية المعمرين وشملت دعم الاستيطان وتحقيق الرخاء الاقتصادي والمبحث الثاني بعنوان أثر زراعة الكروم على وضعية الأهالي وموقفهم منها وشمل دخول الجزائر في الإقتصاد النقدي، انتشار مساحات الكروم على حساب القطاع الزراعي، تحول الفلاحين إلى خماسين وعمال أجراء وأخيرا تناولنا ردود الفعل الجزائرية والتي تمثلت في المقاومة والهجرة.

وتتذيل هذه الخطة خاتمة، تناولنا فيها أهم النتائج المتوصل إليها من خلال معالجتنا لهذا الموضوع.

مناهج الدراسة:

أّما فيما يتعلق بالمنهج المتبع في هذه الدراسة والذي هو في الواقع ليس منهجا واحدا، وذلك حسب طبيعة المادة العلمية المتعلقة بكل مبحث فقد تم الاعتماد على **المنهج التاريخي** وذلك بذكر الأحداث التاريخية بطريقة متسلسلة حسب الزمان والمكان، كما تم الاعتماد على **المنهج الوصفي** من خلال تقديم وصف للوضع الاقتصادي السائد لدى الأهالي وأهم التغيرات الحاصلة عليه، ولوصف أهم مراحل تطور زراعة الكروم بالجزائر، هذا وقد اعتمدنا على **المنهج التحليلي** من خلال القيام بتحليل أهم القوانين

والتشريعات الفرنسية المتعلقة بعمليات نزع الملكية، وقد ساعد هذا المنهج على تفسير وفهم نتائج الإحصائيات الرسمية الفرنسية حول الإنتاج الزراعي من الكروم والمحاصيل التجارية الأخرى وتحليل عوامل انتشار زراعة الكروم بالجزائر وآثارها على الإقتصاد الفرنسي والأهالي الجزائريين، و**المنهج المقارن**، الذي تم الاعتماد عليه في المقارنة ما بين البنية الزراعية التقليدية للجزائريين والبنية الزراعية المستحدثة من طرف الفرنسيين، وإبراز مواطن الاختلاف بين المنظومتين، وأثر هذه الزراعات المستحدثة على الفرنسيين والجزائريين أصحاب الأرض.

المصادر والمراجع المعتمدة في الدراسة:

لقد تنوعت المصادر والمراجع التي تم الاعتماد عليها في هذه الدراسة ومن أهمها:

كتاب بن داهة عدة، "الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض ج1 وج2" الذي تناول الحديث عن الزراعات التجارية وأهمها زراعة الكروم، وكتاب شارل روبير أجرون، "تاريخ الجزائر المعاصرة من انتفاضة 1871 إلى اندلاع حرب التحرير"، والذي تحدث عن قطاع زراعة الكروم بالجزائر ودور البنوك في دعم هذا القطاع، هذا وتم الاعتماد على كتاب عبد اللطيف بن أشنهو، "تكّون التخلف في الجزائر" الذي قدّم لنا إحصائيات هامة حول تطور المساحات المزروعة كروما بالجزائر وتطور الكميات المنتجة من الخمور، وكتاب عدي الهواري، "الاستعمار الفرنسي في الجزائر سياسة التفكيك الإقتصادي الاجتماعي 1830- 1960"، الذي تناول الحديث عن وضع الجزائريين قبل الإحتلال وأثر الإحتلال على الوضع الاجتماعي والاقتصادي للجزائريين.

كما تم الاعتماد على كتاب عميراوي احميدة، زاوية سليم وآخرون، "آثار السياسة الاستعمارية والاستيطانية في المجتمع الجزائري (1830 – 1954)" والذي تناول الحديث عن مظاهر السياسة الفرنسية الاستعمارية والاستيطانية بالجزائر بإسهاب وأثر هذه السياسة على المجتمع الجزائري، وكتاب شارل أندري جوليان "تاريخ الجزائر المعاصرة الغزو وبدايات الاستعمار 1827- 1871"، وفيه تم التعرض لذكر بعض الزراعات التجارية كزراعة القطن والتبغ، رسالة دكتوراه لصالح حيمر، "السياسة العقارية الفرنسية في الجزائر 1830- 1930"، وفيها تم الحديث عن قوانين نزع ومصادرة الملكية، كما تعرض لذكر إدخال زراعة الكروم بالجزائر، ومذكرة الماجستير لعبد الحكيم رواحنة، "السياسة الاقتصادية الفرنسية في الجزائر 1870- 1930"، والذي تناول الحديث عن مظاهر السياسة الاقتصادية الفرنسية بالجزائر بأبعادها المختلفة.

صعوبات الدراسة:

- أولى الصعوبات التي واجهتنا هي طبيعة الموضوع في حد ذاته فهو موضوع عميق ومتشعب خاصة وأنه يمس فترة زمنية مهمة من عمر الاستعمار والتي تتميز بكثرة التشريعات والقوانين التي سنتها السلطات الاستعمارية الفرنسية من أجل نزع ومصادرة الأراضي وتمليكها للمعمرين بغير وجه حق رغبة منها في إيجاد صبغة قانونية لتملكها، واستغلال الأرض وفق ما تمليه مصالحها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.

- وجود اختلاف في المراجع حول الإحصائيات المتعلقة بالمساحات المزروعة كروما.

- صعوبة الوصول إلى مراجع معينة تخدم الموضوع خاصة منها كتاب "إسنار" الكروم في الجزائر.

الفصل التمهيدي: الوضع الاقتصادي للجزائريين أواخر العهد العثماني وغداة الإحتلال

المبحث الأول: هيكلة وملكية الأرض عشية الإحتلال الفرنسي وغداته

المطلب الأول: أراضي البايلك (الدولة)

المطلب الثاني: أراضي الملك (الخاصة)

المطلب الثالث: أراضي العرش (القبيلة)

المطلب الرابع: أراضي الحبوس (الوقف)

المبحث الثاني: أهم الأنشطة الاقتصادية

المطلب الأول: القطاع الزراعي

1 – زراعة

2- تربية الماشية

المطلب الثاني: الصناعة

1- تقليدية

2- تحويلية

المطلب الثالث: التجارة

1- داخلية

2- خارجية

المبحث الثالث: قوانين نزع ومصادرة الملكية (1830- 1850م)

المطلب الأول: الاستيلاء على الأملاك الوقفية وأراضي البايلك

المطلب الثاني: مصادرة أملاك القبائل

لقد اكتست الأرض بالنسبة للجزائريين أهمية كبيرة، وهذا ما نجم عنه تعدّد في أنواع ملكية الأراضي، وجعل منها عاملا مؤثرا على النّشاط الاقتصادي للجزائريين فعلى الصعيد الزراعي تميّزت الجزائر بالطابع الريفي الذي يقتصر على النشاط الزراعي والرّعوي التقليدي، واحتلت الزراعة الرتبة الأولى في الاقتصاد الجزائري خلال هذه الفترة وتعددت المحاصيل الزراعية المعاشية التي تنتجها الجزائر مثل زراعة الحبوب والخضر وزراعة الأشجار المثمرة، كما عرفت البلاد تنوعا في الإنتاج الصناعي التقليدي وامتهن الجزائريون العديد من الحرف نظرا لتعدد الموارد الاقتصادية للبلاد، هذا وقد عرفت التجارة هي الأخرى نشاطا ملحوظا. ومنذ احتلالها للجزائر، أدركت فرنسا بأنّ مستقبلها الاستعماري بالبلد مرتبط بمسألة الاستيطان، وتوفير الأراضي اللاّزمة للمعمرين وهذا ما أدى بها إلى انتهاج سياسة ترمي إلى تمليك أراضي الجزائريين من خلال قوانين ومراسيم إلزامية ردعية للوافدين الجدد بغير وجه حق. والسؤال المطروح هنا: ماهي طبيعة ملكية الأراضي أواخر العهد العثماني وغداة الاحتلال؟ وماهي طبيعة الأنشطة الاقتصادية السائدة في البلاد؟ وفيما تمثلت الإجراءات القانونية التي انتهجتها السلطات الاستعمارية الفرنسية بخصوص امتلاك الأراضي؟

المبحث الأول: هيكلة وملكية الأرض عشية الإحتلال الفرنسي وغداته

لقد عرفت البنية العقارية بالجزائر منذ أواخر العهد العثماني وبدايات الإحتلال الفرنسي عدة تقسيمات وفق ما هو متعارف عليه في عادات وتقاليد المجتمع الجزائري وتعاليم الدين الإسلامي، وكانت الأرض بالنسب للجزائريين أساس المجتمع الجزائري ووحدته ومصدر عيشه، ومن أجل فهم أبعاد السياسة العقارية الفرنسية المنتهجة بالجزائر لابد من التعرف على طبيعة الملكية العقارية للجزائريين عشية الإحتلال الفرنسي وغداته.

المطلب الأول: أراضي البايلك (الدولة)

المقصود بها أراضي الدولة[1] وتتمثل في أملاك الداي والبايات، يعني الأراضي التي استحوذ عليها الحكام الأتراك منذ القرن السادس عشر[2]، وهي عادة الأراضي الخصبة المحيطة بالمدن حيث تتوفر على حاميات الجند[3] وطرق المواصلات، ممّا يسهل السيطرة عليها، وتتوفر على الأراضي ذات الجودة العالية والخصبة وهي الأراضي المروية والتي عادة ما تكون ذات مردودية عالية، وهي تكثر خاصة بإقليم قسنطينة مثل: سهول عنابة، قسنطينة، وسطيف كما توجد بمناطق أخرى مثل سهول متيجة، الشلف ووهران.

وقد استحوذت الدولة أو السلطة العثمانية على هذه الأراضي بطرق عدة مثل[4]: المصادرة و الشراء ووضع اليد في حالة الشّغور وانتفاء الورثة، وعند طرد سكانها منها لرفضهم دفع الضرائب المفروضة عليهم أو القبائل المتمردة على السلطة المركزية، أو المتحالفة مع أطراف أجنبية مثلما وقع لقبيلتي بني عامر وفليتة بناحية وهران عندما تحالفوا مع الإسبان المقيمين على السواحل. وزاد أيضا من اتساع هذه الأراضي تزايد اهتمام الحكام بمداخيل البلاد وذلك بانتهاجهم سياسة صارمة في فرض الضّرائب واستخلاص الجبايات في عهد الدايات المتأخرين، التي عرفت فيه مداخيل القرصنة البحرية تراجعا كبيرا[5].

---

[1] بوضرساية بوعزة، الجرائم الفرنسية و الإبادة الجماعية في الجزائر خلال القرن19، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة نوفمبر1954، الجزائر، 2007، ص202.

[2] صالح حيمر، السياسة العقارية الفرنسية في الجزائر1830- 1930، رسالة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ وعلم الآثار، جامعة الحاج لخضر - باتنة، ، 2013- 2014، ص22.

[3] عبد اللطيف بن أشنهو، تكون التخلف في الجزائر محاولة لدراسة حدود التنمية الرأسمالية في الجزائر بين عامي 1830- 1962، ش. و. ن. ت، الجزائر، 1979، ص27.

[4] صالح حيمر، المرجع السابق، ص22.

[5] عيسى يزير، السياسة الفرنسية تجاه الملكية العقارية في الجزائر1830- 1914، مذكرة ماجستير في التاريخ المعاصر تخصص ضفتي البحر المتوسط، قسم التاريخ، جامعة الجزائر، 2008- 2009، ص8.

وقد حاولت إدارة الإحتلال الفرنسي استمالة القبائل المنتفعة بهذا النوع من الأراضي، وقد نجحت مع بعض القبائل في ذلك ومنها الدوابر والزمالة التي أصبحت فرقا عسكرية مساعدة للاحتلال في حربها ضدّ الأمير عبد القادر[1]. وقد لجأت الإدارة الاستعمارية إلى سياسة تبرر بها سيطرتها على الأراضي وتوزيعها على المستوطنين وهي أنّ الأرض في البلاد الإسلامية ملك للدولة وبما أنّ فرنسا وريثة السلطات التركية في المناطق التي كانت تابعة لها فإنّ الأرض تبعا لذلك تعود للدولة الفرنسية[2].

المطلب الثاني: أراضي الملك (الخاصة)

هذه الأراضي مرتبطة بالملكية العقارية للأفراد وهو النظام الذي كان سائدا في الجزائر قبل الإحتلال العسكري الفرنسي[3]، وهي الأراضي التي يستغلها أصحابها بشكل مباشر، ولهم حق التّصرف فيها بكل حرية، سواء ببيعها أو تأجيرها أو إهدائها أو تركها للورثة، وبالتالي فهي ملكية فردية[4]، ولا يتوجّب على مالكيها إزاء الدولة سوى فريضتي العُشر والزّكاة باعتبارها في حكم الأرض التي أسلم عليها أصحابها[5]، وذلك حسب عدد الجابدات والزويجات،* وتجدر الإشارة إلى أنّ أراضي الملك قد كانت تشغل الجزء الأكبر من التّل الجزائري عشية الإحتلال الفرنسي، وقد قدّرتها المصادر الفرنسية ب 4.500.000 هكتار، منها 3 مليون يملكها سكان القبائل الكبرى والباقي أي 1.5 مليون هكتار تملكها العائلات العربية[6].

---

[1] بوضرساية بوعزّة، المرجع السابق، ص203.

[2] عبد المالك خلف التميمي، الاستيطان الأجنبي في الوطن العربي المغرب العربي- فلسطين- الخليج العربي دراسة تاريخية مقارنة، عالم المعرفة، الكويت، 1983، ص22.

[3] بوضرساية بوعزة، المرجع السابق، ص199.

[4] صالح حيمر، المرجع السابق، ص14.

[5] عيسى يزير، المرجع السابق، ص9.

* الزويجة والجابدة: هي وحدة قياس المساحة الزراعية، وهي تحدد بالمساحة التي يمكن حرثها بواسطة محراث يجرّه ثوران خلال موسم فلاحي، وهي تختلف من منطقة إلى أخرى، حيث تقدر بنحو 5 هكتارات بالمناطق الجبلية و10 هكتارات بالمناطق السهلية: ينظر: (صالح حيمر، المرجع السابق، ص17).

[6] المرجع نفسه، ص ص17- 18.

المطلب الثالث: أراضي العرش (القبيلة)

هي أراضي ذات ملكية جماعية تغطي ما مساحته خمسة ملايين هكتار[1]، وهي التي كانت تُستغلّ من طرف القبائل* والتي تعرف في إقليمي الجزائر وقسنطينة باسم أراضي العرش، أما في إقليم وهران فتعرف باسم السبيقة، وقد كان هذا النوع من الملكية منتشرا في العديد من مناطق الجزائر، خاصة تلك الواقعة خارج السلطة المباشرة للحكام الأتراك، والمعروفة ببلاد السيبة أو الخلاء. وهناك من يرى بأنّ أراضي العرش ماهي إلاّ أراضي الخراج في القانون الإسلامي، وهناك من ذهب إلى القول بأنّ أراضي العرش لم تكن موجودة أصلا في الجزائر أثناء الفترة العثمانية وإنّما هي من ابتكار السلطات الفرنسية.

المطلب الرابع: أراضي الحبوس (الوقف)

تختلف الأملاك الوقفية عن بقية أنواع الملكية العقارية السابقة في كونها تنفرد بخصوصيات فقهية، ويبدو بأنّ الفرنسيين قد وجدوا صعوبة في فهم خصائص هذا النوع من الملكية، وهذا ما عبّر عنه أحد الكتاب الفرنسيين بقوله بأنّ الحبوس هي كلمة مخيفة ومليئة بالعواصف. وقد تميزت الجزائر خلال أواخر العهد العثماني بكثرة الأوقاف وتعدد مؤسساتها وتنوع أدوارها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، حيث أصبحت تشكل موردا اقتصاديا، وأداة فعالة في تنمية العلاقات الاجتماعية، ومقوّما هاما من مقومات الحياة العلمية والثقافية للمجتمع الجزائري[2].

ولقد زادت ظاهرة الوقف انتشارا أواخر العهد التركي**، وكان الوقف متعددا؛ فهناك أوقاف الحرمين الشريفين وأوقاف المساجد، أوقاف الأولياء والأشراف أوقاف أهل الأندلس، وأوقاف الجند والثكنات، أوقاف المرافق العمومية والمؤسسات التعليمية الخ...[3]

---

[1] بوضرساية بوعزة، المرجع السابق، ص201.

* القبيلة: لنعتبر كحد أدنى التعريف التالي للقبيلة والمأخوذ عن أ.نوشي: " يشعر أعضاء القبيلة أنهم مرتبطون بعضهم ببعض، يمتلكون قطعة أرض بشكل مشترك ويمارسون نشاطاتهم داخلها؛ تربية المواشي، زراعة متنقلة أو ثابتة العشبة، تتم هذه الأعمال والانتقالات في محيط محدد لا تتخطى هذه المناطق أو الخطوط إلاّ لأسباب مهمة (الغزو والحرب)". ينظر: (عبد اللطيف بن أشنهو، المرجع السابق، ص28).

[2] المرجع نفسه، ص ص18- 34.

** وهي فترة اتصفت أساسا بازدياد نفوذ الطرق الصوفية والزوايا وتعمق الروح الدينية لدى السكان الذين وجدوا فيها أحسن وسيلة وخير عزاء أمام مظالم الحكام وانعدام الأمن وهجمات الأساطيل الأوروبية على السواحل وتكرار الكوارث الطبيعية، فضلا على أنّ الحكام الأتراك الذين رأوا في الرّابطة الدّينية عاملا قويّا يمكّنهم من بسط نفوذهم وتدعيم مكانتهم لدى الأهالي، الأمر الذّي دفعهم في كثير من الأحيان إلى تحبيس أملاكهم إظهارا للورع والتقوى وتقربا للمرابطين واكتسابا لتأييد رجال الدّين. ينظر: (صالح عباد، الجزائر خلال الحكم التركي، دار الألمعية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013 ، ص584).

[3] المرجع نفسه، ص ص 584- 585.

وهي أملاك قدمها أصحابها كصدقة أو هبة لبعض الجمعيات أو المؤسسات الدينية[1]، وتعود منفعة الأوقاف على المصلحة العامة، وهذا وفقا للشريعة الإسلامية خدمة للدين والعلم وصلاح المجتمع، ويسجل هذا النوع من الملكية انتشارا واسعا في منطقة الجزائر عموما[2].

المبحث الثاني:أهم الأنشطة الاقتصادية

المطلب الأول: النشاط الزراعي

كانت الجزائر تتمتع بإمكانيات اقتصادية ضخمة قبل الإحتلال، فقد كانت أرضها خصبة تدّر أنواع كثيرة من المحاصيل الزراعية، ورغم تعدد المحاصيل إلاّ أنّ الحياة في الريف الجزائري في العهد العثماني لم تكن مثالية؛ فقد كان السكان يعانون من المجاعات والأمراض وقلة المساعدات، وكثيرا ماكان الجفاف يؤدي إلى نكبات لا تحصى، ولم تكن السدود القليلة الضعيفة التي أقامها الريفيون تخفف من هذه النكبات، كما كانت وسائل الزراعة تتمثل في المحراث البسيط، والمنجل للحصاد، وانعدام الأسمدة وغيرها من مظاهر الزراعة التقليدية البسيطة[3].

1- الزراعة :

كان إقتصاد المجتمع الجزائري ما قبل- الكولونيالي يستند أساسا إلى نشاطين أساسّيين: زراعة الحبوب وتربية الماشية[4]، وكان يستوجب توفر مساحات زراعية شاسعة بسبب الأساليب التقليدية التي لا تعتمد على الحرث العميق ولا التخزين ولا الأسمدة الكيمياوية بل كان يُلجأ إلى ترك الأرض تستريح سنة بسنة لتمكينها من تجديد كّميات الآزوت الضرورية لزراعة الحبوب[5].

وكانت الفلاحة تمارس بالمحراث الخشبي، وعضلات الحيوان، كالثيران والأحصنة، والبغال والأحمرة في المناطق المنبسطة، وبالفأس وعضلات الإنسان في المناطق الجبلية الوعرة الشديدة الانحدار ويستغل المنجل اليدوي في الحصاد والمدّرة والحيوانات في الدّرس والتذّرية، ويُعتمد في تسميد التربة على

[1] بوضرساية بوعزة، المرجع السابق، ص204.

[2] ليلى بلقاسم، المراكز الاستيطانية وتطورها في منطقة غليزان 1850- 1900، مذكرة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ وعلم الآثار، جامعة وهران، 2012- 2013، ص49.

[3] أبو القاسم سعد الله، محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث بداية الإحتلال، ط3، ش. و. ن. ت، الجزائر، 1982، ص ص49- 50.

[4] عدي الهواري، الإستعمار الفرنسي في الجزائر سياسة التفكيك الإقتصادي الاجتماعي 1830- 1960، تر: جوزيف عبد الله، دار الحداثة، بيروت - لبنان، 1983، ص15.

[5] شارل روبير أجرون، الجزائريون المسلمون وفرنسا 1871- 1919، تر: م حاج مسعود، ع بلعريبي، ج1، دار الرائد للكتاب، الجزائر، 2007، ص671.

فضلات الحيوانات[1]، التي يعتبر زبلها سمادا طبيعيا[2]، كما كان يُعتمد كذلك على بقايا الحشائش وجذورها وأوراقها اليابسة[3]، وتلك الأساليب تجعل مردود الزراعة والرعي محدودا إلى أقصى مستوى[4].

وقد اعتاد الجزائريون على زراعة الأرض بطرق بسيطة، كما أشار إلى ذلك معظم الباحثين والمؤرخين الفرنسيين، واعتمدوا في غالب الأحيان على الزراعة المكثفة، التّي تقوم على استغلال مساحة محدودة من الأرض والقيام بحرثها وبذر كميات قليلة من البذور التي يراعى في عملية نموها على ما تجود به الطبيعة من الأمطار، فإذا كانت كمية الأمطار مناسبة والمناخ ملائما، يكون الإنتاج الزراعي مرتفعا، أّما إذا كانت الظروف قاسية، فعلى الأقل لا يخسر الفلاح كمية كبيرة من البذور[5].

وتعتمد الحياة الاقتصادية بالشرق الجزائري كما في غيره، على الفلاحة وتربية الحيوانات بصفة أساسية[6]. فالفلاح الجزائري أو المالك، عادة ما كان يستغل جزءا محدودا من أرضه، يزرعها ببعض المحاصيل التي كانت تشكل غذاءه الأساسي ليتركها بعد الحصاد في فترة راحة، أما بقية المساحات غير المزروعة فكانت تستغل كمراع للحيوانات[7]، وقد كان قسم كبير من سكان الدوار يعمد من أجل سد العجز العجز الغذائي إلى جمع ثمر البلوط وخلطه بكميات مماثلة من الشعير، وكان البلوط يشكل نصف كمية الغذاء بالنسبة للفئات الأفقر، وذلك طيلة أربعة أو خمسة أشهر في السنة[8].

ويذكر "مسني" * *Meissner*: " أنه قبل الإحتلال الفرنسي كان العمور بمنطقة عين الصفراء يزرعون القمح والشعير في الأراضي الخصبة الواقعة بضواحي أولقاق، عين رحو، عين معذر، الأحمر

---

[1] يحيى بوعزيز، مع تاريخ الجزائر في الملتقيات الوطنية والدولية، د. م. ج، الجزائر، 1999، ص324.

[2] عدي الهواري، المرجع السابق، ص16.

[3] يحيى بوعزيز، المرجع السابق، ص324.

[4] شارل روبير أجرون، المرجع السابق، ص671.

[5] خديجة بختاوي، التحولات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في عمالة وهران(1870- 1939)، أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ وعلم الآثار، جامعة وهران، 2011- 2012، ص51.

[6] يحيى بوعزيز، المرجع السابق، ص323.

[7] خديجة بختاوي ، المرجع السابق، ص56.

[8] محمد نواور، المشروع الفرنسي الاستيطاني بالجزائر بلدية تازا نموذجا برج الأمير عبد القادر 1838- 1962، مذكرة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ وعلم الآثار، جامعة وهران، 2014- 2015، ص68.

* النقيب مسني: أحد ضباط الشؤون الأهلية ورئيس مكتب المحاسبة للواحات الصحراوية، وبعد إلحاحه على السيد قائد إقليم عين الصفراء الجنرال لوفي (G.Levé) على كتابة هذه المنوغرافية، فقد سمح له بممارسة عملية البحث وسخر له كل المصالح من أجل تسهيل عملية البحث والاقتناء التي استغرقت حوالي سنتين، والتي يمكن القول بأنها أحسن عمل وضع فيه جميع الجوانب الاقتصادية والاجتماعية بالإقليم. ينظر: (حمزة بن قيطون، المشروع الاستيطاني الفرنسي بإقليم عين الصفراء العسكري (1882- 1914)، مذكرة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ والآثار، جامعة وهران، 2014- 2015، ص122).

وواد الحلوف وفندي وبدرمل، إلاّ أنّهم انقطعوا عن زراعتها بعد التوسع الفرنسي"[1]. وفي الأرياف كانت تزُرع الكروم وأشجار الزيتون وما إلى ذلك من الأشجار المثمرة، إذ يقول "كاريت": " إنني رأيت في ناحية وهران دالية حسبت فيها ألف عنقود ويزن الواحد أكثر من رطلين"[2]. ومن بين الأشجار المثمرة التي كانت كانت تتّم غراستها في البلاد التين والزيتون والرمان والخوخ والتفاح والإجاص والكمثري والبرقوق والمشمش والزعرور وحب الملوك والبرتقال والليمون واللوز والخروب والتين الشوكي (الهندي) والتوت والبلوط والتوت العليق والعّناب والنخيل والباكور وغيرها[3].

2- تربية الماشية :

لقد كانت تربية الماشية[4] وأهمها الضّأن، والماعز والأبقار، والخيول والبغال والأحمرة والجمال[5] كنشاط مُكمّل مساعد للزراعة، ولكنها كانت في الواقع ضرورية ضرورة الزراعة في الجبال والسهول على حد سواء، في حين أنها كانت بالنسبة للبدو الرحل وفي تخوم الصحراء النشاط الوحيد[6]، وتزدهر تربية الضأن في المناطق الرعوية الإستبسية بالهضاب والسهول العليا الداخلية وفي بعض المناطق الساحلية، ويربى الماعز في المناطق الجبلية الوعرة التضاريس وفي الهضاب العليا غير الخصبة لأّنها تتحمل وعورة السطح، وقساوة المناخ، وفقر التربة. وكذلك الحال بالنسبة للأحمرة والبغال والأحصنة.

أما الأبقار فتربى في المناطق السّهلية الدّاخلية والسّاحلية حيث يتوفر العلف والماء، وتربى الخيول في الهضاب العليا، والسهول القريبة منها حيث يكثر سكان البدو وتزدهر حياة الفروسية، وتربى الجمال في الهضاب العليا والواحات الصحراوية حيث تعتبر سفينة الصحراء وقاطرتها لكونها تتحمل العطش وتقوى على الحمل والشحن و التنقل.

وتستغل حيوانات الضّأن والماعز والأبقار، في اللحوم والشحوم، والأصواف، والجلود والشعر والسمن والحليب والأجبان، ويُ ستغل البقر في الحرث كذلك، مثل الخيول والبغال والأحمرة و الجمال، ويمثل مردودها موردا هاما وأساسيا لحياة السكان، في المناطق الرعوية المهمة، خاصة بالهضاب العليا، أين تمثل حرفة الرعي المهنة الأساسية لهم في حياتهم الاقتصادية والمعاشية. فيبيعون خرفانهم وأصواف

---

[1] نفسه.

[2] محمد العربي الزبيري، التجارة الخارجية للشرق الجزائري، ش. و. ن. ت، الجزائر، 1972، ص60، (تهميش رقم 2).

[3] يحي بوعزيز، موضوعات وقضايا من تاريخ الجزائر والعرب، ج1، دار الهدى، الجزائر، 2009، ص519.

[4] عدي الهواري، المرجع السابق، ص18.

[5] يحيى بوعزيز، مع تاريخ...، المرجع السابق، 326.

[6] عدي الهواري، المرجع السابق، ص18.

أغنامهم وجلودها وشحومها وسمنها، ويشترون حاجياتهم من الحبوب والمواد الغذائية المختلفة[1]. حيث يقول "أستوبلون" *(Estoubllon)* و"ليفيبور" *(Lefébure)* في قانون الجزائر المشروح: ***"يعيش ثلثا السكان المحليين في الواقع، من حياة الرعي، يوفر القطيع لا سيما الماعز، الحليب الذي يشكل الطعام الأساسي للعربي وعائلته، ويستخدم صوف الخروف لصنع الثياب والبرنس، كما يستعمل بعد مزجه بالوبر لتحسين الخيمة، مسكن البدوي، هكذا نفهم أهمية الخراف والماعز في حياة أبناء المنطقة "***[2].

ومن الصعب تقديم إحصائيات مضبوطة لأعدادها، بسبب كثرة الحروب الاستعمارية، ومصادرة الجيش الاستعماري لها، عقابا للسكان على مقاومتهم له. وأورد نوشي عدة إحصائيات جزئية لمناطق عديدة من الشرق الجزائري في سنوات محدودة بين 1870- 1890 تثبت وجود عدة ملايين من مختلف الأنواع خاصة بالهضاب والسهول العليا القسنطينية ما بين سور الغزلان غربا والحدود التونسية شرقا، وجبال البابور شمالا، والأوراس وأولاد نايل وجبال عمور جنوبا. ويشتغل بتربيتها عدد لا بأس به من السكان وتقوم عليها حتى بعض الصناعات التقليدية كالنسيج والجلود والأدوات الجلدية والصباغة[3]. وللعرب كلهم قطعان متماثلة من حيث العدد، فلا يزيد ما يملكه المعدمون في غالب الأمر عن مائة رأس من الغنم، في حين يتراوح ما يملكه الأغنياء بين ألف وألفي رأس غنم يضاف إلى ذلك عدد كبير من الماعز والجمال والخيول والبغال، ولكنهم لا يملكون إلا عددا قليلا من الأبقار، وخيول هذه المناطق جميلة وسريعة[4].

من خلال ما سبق عرضه نلاحظ بأنّ الجزائر تميزت بتنوع في المحاصيل الزراعية فبالرغم من نمط الإنتاج التقليدي الذي كان سائدا، إلاّ أنّ المناخ والتربة الخصبة التي تتمتع بها الجزائر قد ساهمت أيما مساهمة في تنوع المحاصيل الزراعية وكذلك الثروة الحيوانية التي عرفت هي الأخرى تنوعا ملحوظا.

[1] يحيى بوعزيز، المرجع السابق، ص ص326- 327.

[2] عدي الهواري، المرجع السابق، ص18.

[3] يحى بوعزيز، المرجع السابق، ص327.

[4] سيمون بفايفر، مذكرات جزائرية عشية الإحتلال، تر وتق وتع: أبو العيد دودو، دار هومة، الجزائر، 2009، ص ص141- 142.

المطلب الثاني:الصناعة

1- الصناعة التقليدية:

تأتي الصناعة التقليدية في المرتبة الثالثة بعد الفلاحة، وتربية الحيوانات، وهي أنواع كثيرة حسب الجهات، وحسب المواد الخام التي تصنع منها، وتستقطب نسبة لا بأس بها من السكان لا تقل عن 5%[1]. فالصّناعة في الرّيف كانت تلّبي حاجيات سكانه أساسا، أما صناعة المدينة فكانت تلبي الحاجات الأساسية لسكان المدن وكماليات الفئات المحظوظة، التي لم تكن تكتفي بالمنتجات المحلية بل تستورد المنتوجات الخارجية الأوروبية منها بصفة خاصة. ولم تصل الجزائر في هذا العهد إلى تكوين مراكز صناعية في المدن، قادرة على قيادة النشاط الاقتصادي، وإذا كان هناك تخصص بين الجهات فإن الظروف الطبيعية هي التي فرضته[2]. فمثلا في مدينة سيدي بلعباس تتمثل الصناعة التقليدية في نسيج الصوف وشعر الماعز لإنتاج البرانس والقشاشب، والأغطية وصنع الخيام، أما الصناعة الخشبية فتشمل صناعة المناجل اليدوية، والمحاريث الخشبية[3]، وكانت الزرابي من أهم ما تنتجه الجزائر، وكانت نساء الجنوب الجزائري وجهاته لغربية يتنافسن على صناعة أفخر أنواعها وأبدعها حسنا[4].

ويذكر سيمون بفايفر في كتابه قائلا :"...أنّ القسم الأكبر من عرب البلد يشتغلون بالصناعات المحلية وأفضل الصناعات اليدوية عندهم هي: الأقمشة الحريرية والقطنية والكتان، والشيلان، والمطرزات الذهبية والفضية، والعطور وماء الورد والياسمين والنرجس وغير ذلك. وأصحاب الحرف في الجزائر هم كما يلي: الّنجارون، الذين يصنعون أثاثا متنوعا، والّنحاسي الذي يصنع موائد كبيرة ومستديرة، والّنساج الذي يصنع الزرابي، ولا حاجة إلى الزّجاجين لأنّ نوافذ البيوت لا تطلّ على الشّوارع، حتى لا يتكمن النساء من الّنظر إلى الخارج، ولا إلى صانع البراميل لأن الجزائريين ليسو في حاجة إلى براميل الخمور..."[5].

[1] يحي بوعزيز، المرجع السابق، ص327.

[2] صالح عباد، المرجع السابق، ص514.

[3] أحمد حسان، التغيرات الاقتصادية والاجتماعية بمنطقة سيدي بلعباس خلال الفترة الاستعمارية 1847- 1900، مذكرة ماجستير في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، قسم التاريخ وعلم الآثار، جامعة وهران، 2014- 2015، ص18.

[4] أحمد توفيق المدني، جغرافية القطر الجزائري، دار البصائر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009، ص93.

[5] سيمون بفايفر، المرجع السابق، ص ص167- 168.

وتشمل الصناعات التقليدية أيضا:

دباغة الجلود وصناعة الأدوات الجلدية: كالأحذية والأحزمة والمحافظ والخناجر وحافظات النقود.

صناعة الأدوات الخشبية: مثل، الملاعق الصغيرة والمحاريث والصناديق والخزائن والطاولات الكراسي والأبواب والنوافذ، بالإضافة إلى صناعة الفحوم من الأخشاب لاستغلالها في صناعة الحدادة وتذويب المعادن الثمينة وصناعة الحلي.

صناعة الأدوات الطينية والفخارية: صناعة القلل والأباريق والصحون والقصاع والمثارد والطواجن والحلاليب والطناجر والزيور والخوابي.

صناعة الحدادة والتلحيم والأدوات الحديدية .

صناعة الحلي الفضية والذهبية: كالأساور والخلاخل والرديف والخواتم.

صناعة الشموع والصابون.

صناعة الرحى والمعاصر: وتصنع من الحجر الصوان لطحن الحبوب وعصر الزيتون.

صناعة كحل النساء وبعض مواد الزينة: كالسخاب والحرقوس السوداء وسواك الشفايف من قشور الجوز[1].

2- الصناعة التحويلية:

تتمثل في تحضير مواد البناء وتذويب المعادن كالحديد والفضة والزنك واستخراج الملح، وصناعة العملة، وهي تنتشر بالمدن الكبرى[2]، فإلى جانب الصناعة التقليدية، كانت الدولة الجزائرية تهتم كثيرا بمناجم المعادن المختلفة، وتولي رعاية خاصة لصناعتين كانتا أساسيتين في ذلك الحين وهما: صناعة الأسلحة والذخيرة الحربية، وصناعة السفن[3] وذلك قصد تحقيق تفوقها الإستراتيجي للقيام بدور حماية ساحل شمال إفريقيا الإسلامي من أطماع الاستعماريين الأوروبيين الذين ما انفكوا يهاجمون السواحل أو البواخر الإسلامية [4].

وقد كان الريف الجزائري يساهم في تمويل المدينة بما تحتاجه من المواد الضرورية للصناعة. وبناء على ما ذكره حمدان خوجة أنّ قرى كثيرة كانت تتواجد بالريف؛ وكانت هذه القرى المنتشرة في جبال فليسة

---

[1] يحي بوعزيز، المرجع السابق، ص ص328- 332.

[2] عبد الحكيم رواحنة، السياسة الاقتصادية الفرنسية في الجزائر 1870- 1930، مذكرة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم العلوم الإنسانية، جامعة باتنة، 2013- 2014، ص50.

[3] محمد العربي الزبيري، تاريخ الجزائر المعاصر، ج1، إتحاد الكتاب العرب، دمشق، 1999، ص19.

[4] صالح عوض، معركة الإسلام والصليبية في الجزائر من 1830 إلى 1962، ج1، مطبعة دحلب، الجزائر، 1992، ص61.

وزواوة وبني عباس وبجاية تشبه المدن، حيث سطوحها مغطاة بالقرميد، وفي مساجدها مآذن. وبهذه القرى مراكز لتصنيع الأسلحة والذخيرة. وكان سكان هذه الأرياف على دراية جيدة بطرق استخراج المعادن، خاصة الحديد والرصاص وملح البارود[1]. وبعد الغزو، وبالتدريج، أهملت الصناعة في الجزائر، لتتخصص البلاد شأن جميع بلدان العالم الثالث في تصدير المواد الأولية[2]. وإن لم يكن هناك مناجم بالمعنى الحديث، ولكّننا نجد صناعات الحديد وبعض المستخرجات الرائجة. كما نجد صناعة الملح في منطقة أرزيو[3].

المطلب الثالث:التجارة

1- التجارة الداخلية:

كانت تجري عملياتها في الأسواق المحلية أو الجهوية، وفي الدّكاكين والمعارض السنوية، وتفي بكل ما يحتاج إليه السكان من منتجات ومصنوعات محلية كانت أو مستوردة[4]. وهي المهمة للسكان، وتتم في كل القرى والمداشر، وتعقد لها أسواق خاصة دورية أسبوعية، على مدى أيام الأسبوع، وتنعت بسوق الخميس، وسوق الجمعة، و سوق السبت وهكذا، ويتجه إليها الناس باكرا من كل الجهات القريبة والبعيدة، ويحملون إليها بضائعهم المختلفة يبيعونها ويشترون ما هم بحاجة إليه. وتنشط التجارة في هذه الأسواق خلال فصول الربيع، والصيف، والخريف، أّما الشتاء فتتكمش بسبب قساوة البرد، وقلّة البضائع والمنتوجات.

ومن البضائع التي تُسوَّق في هذه الأسواق: الحبوب، الخضر والفواكه، واللحوم والحيوانات والخشب والأدوات الطينية والخشبية والنحاسية، والحصير والقفف والسجاجيد و الزيوت والتمور والألبسة، والأسلحة وغيرها. وإلى جانب هذا النشاط التجاري يتم اللقاء والتعارف بين الأحباب والأقارب والأصدقاء، والعلماء والمثقفين، لتبادل الأخبار والمعلومات عن مختلف شؤون الحياة وقضاياها، يتخذها المدّاحون مكانا لاستعراض قصصهم وأشعارهم الشعبية في حلقات يرتادها الكثيرون للتسلية[5].

[1] احميدة عميراوي، سليم زاوية وآخرون، آثار السياسة الاستعمارية والاستيطانية في المجتمع الجزائري (1830 – 1954)، م. و. م، الجزائر، 2007، ص21.

[2] محمد العربي الزبيري، المرجع السابق، 1999، ص19.

[3] أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ص153.

[4] عبد الكريم بوصفصاف، تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، ج2، دار الهدى للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013، ص100.

[5] يحي بوعزيز، المرجع السابق، ص332.

2- التجارة الخارجية:

أّما التّجارة الخارجية فتتّم مع أوروبا عن طريق الموانئ، بواسطة الأجانب وعدد قليل من الجزائريين، ومع إفريقيا عن طريق القوافل[1]. وقد عرفت التّجارة الخارجية أواخر العهد التركي ضعفا وجمودا نتيجة تقهقر الإقتصاد الوطني جراء تقلص المغانم البحرية وقلّة الإنتاج و منافسة البضائع الأوروبية للسلع الجزائرية ما أّدى إلى عجز في الميزان التجاري الجزائري[2]. ولقد وجدت الموانئ الكثيرة الواسعة التي كانت تستقبل وترسل السلع والبضائع من وإلى أوروبا والشرق، وكان التعامل مع أوروبا يتضمن تصدير الحبوب الذي كانت غالبا ما تتولاه بعض الدول التي تتمتع بامتيازات معينة، وكانت الجزائر تصدر إلى جانب ذلك الأخشاب والحوامض والريش، والعسل، والحديد والصوف والجلود والشمع، وكانت تستورد الأقمشة والجواهر والسكر والأسلحة[3].

وهنا نص لويليام شالر قنصل أمريكا في الجزائر ورد في مذكرته حسب مصدر رسمي أن واردات وصادرات الجزائر لعام 1822م كانت كما يلي:

جدول رقم 01: يوضح واردات الجزائر عام 1822

نوع الواردات	البلد	القيمة بالدولار الإسباني
منتجات مختلفة	**الهند وبريطانيا**	**500.000 دولار إسباني**
الحرير والسكر والفلفل والقهوة ومنتجات صناعية إنجليزية وألمانية	**إسبانيا**	**300.000 دولار إسباني**
السكر والقهوة والفلفل والصلب والأقمشة وغير ذلك من المنتجات	**فرنسا**	**200.000 دولار إسباني**
مادة الحرير الخام	**بلدان المشرق**	**100.000 دولار إسباني**
منوعات الحرير، المجوهرات والأحجار الكريمة والماس	**إيطاليا وفرنسا**	**100.000 دولار إسباني**
المجموع:	1200.000 دولار إسباني	

المصدر: عمار عمورة، المرجع السابق، ص194

[1] محمد العربي الزبيري، المرجع السابق، ص65.

[2] عمار عمورة، الجزائر بوابة التاريخ ما قبل التاريخ إلى 1962: الجزائر خاصة، ج2، دار المعرفة ، الجزائر، 2009، ص ص195- 196.

[3] أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ص150.

جدول رقم 02: يمثل صادرات الجزائر لعام 1822

نوع الصادرات الجزائرية	القيمة بالدولار الإسباني
20.000 قنطار من الصوف في اتجاه مرسيليا وليفورن وجنوة	**8 دولار للقنطار 160.000**
10.000 قنطار من الجلود	**8 دولارات للقنطار 80.000**
600 قنطار من الشمع	**30 دولار للقنطار 18.000**
ريش النعام ومنتجات أخرى	**1.500 دولار**
المجموع	273.000 دولار إسباني

المصدر: عبد الرحمان بن محمد الجيلالي، تاريخ الجزائر العام، ج3، د. م. ج، الجزائر، 1994، ص498.

وبناءا على هذا الحساب بين الصادرات والواردات يتبين لنا أنّ الميزان التجاري الجزائري يشكو سنويا من عجز مقداره 927000 دولار، وأنّ الجزائر كانت عبارة عن سوق خاصة بمنتجات فرنسا المصنعة ومصدرا للمواد الأولية والغذائية، وربما ينعكس هذا جدليا فيما بعد بالإحتلال الفرنسي للجزائر فلتحقيق هذا الغرض قامت السلطات الفرنسية باتخاذ إجراءات من بينها القضاء على المنافسة الأجنبية للسلع الفرنسية في السوق الجزائرية، وذلك بفرض رسوم جمركية عالية على السلع الأجنبية، وإعفاء الواردات الفرنسية من هذه الرسوم وتوجيه الصادرات الجزائرية إلى الأسواق الفرنسية وحدها وتحريرها من الرسوم الجمركية، وتخصيص السفن الفرنسية لنقلها، وقد عمدت إلى تمويل مشاريع الإنتاج الإقتصادي وتوجيهه بحيث يكون مكملا لإنتاج فرنسا، مع استعمال النقد الفرنسي.

هذا وكانت قوافل التجارة الصحراوية الكبرى التّي تغدو وتروح بين موانئ الشمال البحرية وأسواق واحات أعماق الصحراء الكبرى* في تشاد والنيجر ومالي وأفريقيا الوسطى والسنغال وتوات والسودان الغربي حتى إلى مدينة تمبوكتو، ومن مميزات هذه القوافل أنها تتاجر بالبضائع المحلية وبضائع أوروبا المستوردة فيستغل السكان مرورها ببلدانهم وقراهم، ويحشدون سلعهم وبضائعهم إليها، ويشترون منها بعض بضائعها التي يرغبون فيها؛ الأوروبية الشمالية والصحراوية، حيث تُ ّز هذه القوافل بالمال، والبضائع

* الصحراء الكبرى: هي الصحراء العربية التي تعتبر أكبر صحاري العالم تبلغ مساحتها 8 ملايين كيلو متر مربع. ينظر: (محمد صالح ربيع العجيلي، معجم المصطلحات والمفاهيم الجغرافية، ج2، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان- الأردن، 2012، ص112)

في موانئ الشمال وتتجه إلى أعماق الصحراء، عبر طرق محددة[1]، وقرى عمرانية معروفة، ويلتقي معظمها في مدينة تمبوكتو بمالي الحالية في السودان الغربي، التي كانت مركزا اقتصاديا وثقافيا وتجاريا مهما طوال قرون العصر الحديث واحتفظت بهذا المركز حتى أواخر القرن19 عندما غزاها الفرنسيون وقضوا عليها وعلى نشاط القوافل التجاري ذاتها. وقد ظلت هذه القوافل التجارية تمارس نشاطها التجاري بالصحراء الكبرى حتى نهاية القرن التاسع عشر فاستفاد منها السكان استفادة واسعة[2].

ومن بين الطرق التي كانت تسلكها القواقل الصحراوية*، طريق سكيكدة، وقسنطينة إلى آمقيد، والهقار، وتمبوكتو: ويمر على باتنة، وبسكرة، وتقرت وورقلة والبيوض، وأمقيد، وتيمساو، وايفروان، إلى ميروك، وتمبوكتو. ولهذا الطريق فرع يبدأ من جنوب بسكرة ويتجه إلى وادي سوف، ومنها إلى غدامس وغات وحيادو وبلما وأقاديم وماو، وفرع من البيوض إلى عين صالح، وفرع ثالث إلى غات[3].

ومن العملات التي كانت تتداول قبل الإحتلال الفرنسي للجزائر: السلطاني ونصف السلطاني وربع السلطاني والميدي والريال بوجو والريال محبوب ونصف بوجو وربع بوجو وثمن بوجو والدورو والموزونة والصائمة والدبلون الفضي والكرونة والدورو الإسباني والمثقال الذهبي وغيرها[4]. أما بعد الإحتلال الفرنسي للجزائر فقد ألغيت هذه العملات كلها وعوضت بالفرنك الفرنسي، وبقي البعض منها متداولا بالصحراء إلى نهاية القرن عندما غزا الفرنسيون كل المناطق الصحراوية، وقضوا على حركة القوافل التجارية وفرضوا العملات الأوروبية كأساس للتعامل التجاري[5].

---

[1] يحي بوعزيز، المرجع السابق، ص334.

[2] نفسه.

* وهذه القوافل بعضها يعبر الشرق الجزائري، والبلاد الجزائرية عرضا، والبعض يعبرها طولا من الشرق إلى الغرب، والعكس، ومن ضمن القوافل العرضية بين الشمال والجنوب: - قافلة تونس الى الكاف و قسنطينة وسطيف وبرج حمزة والجزائر ووهران وتلمسان، إلى فاس ومراكش.

- وقافلة قفصة إلى بسكرة والأغواط والبيض إلى فيقيق.

- وقافلة نفطة إلى وادي سوف وتقرت وورقلة والأغواط، إلى تافيلالت.

ومن ضمن القوافل الطولية بين الشرق والغرب: - قافلة سكيكدة إلى قسنطينة وبسكرة وتقرت وورقلة والأغواط إلى تمبوكتو.

- وقافلة وادي ميزاب إلى الأغواط وبوسعادة وقسنطينة والكاف إلى تونس.
- وقافلة واد سوف إلى غدامس وطرابلس.
- وقافلة ورقلة إلى غدامس و طرابلس.
- وقافلة طرابلس إلى غدامس وغات وعين صالح وتمبوكتو.
- وقافلة عين صالح إلى غات و العكس. ينظر: (نفسه).

[3] إبراهيم مياسي، توسع الاستعمار الفرنسي في الجنوب الغربي الجزائري (1881- 1912)، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، 1996، ص51.

[4] يحي بوعزيز، موضوعات وقضايا...، ج1، المرجع السابق، ص529.

[5] يحي بوعزيز، مع تاريخ...، المرجع السابق، ص335.

المبحث الثالث: قوانين نزع ومصادرة الأراضي (1830- 1850م)

المطلب الأول: الاستيلاء على الأملاك الوقفية وأراضي البايلك

لقد فكّرت فرنسا في كيفية إيجاد الأراضي للمهاجرين الأوروبيين بالجزائر، فطبيعة الأراضي العقارية المسلمة هي (أرض عرش، حبُس وحتى ملك) تتعارض مع تحويل هذه الأراضي. والوسائل التي قد تؤخذ بها هذه الأراضي هي إمّا بالقوة أو باستعمال قوانين عقارية جديدة[1]. و قد بدأت عملية الاستيطان عن طريق مصادرةالأرض وتمليكها لفلاحين يُؤتى بهم من فرنسا وأوروبا[2]، ذلك لأنّ الجيش الفرنسي قد أعلن منذ البداية بأنّ الجزائر كلها مزرعة له[3].

وقد ظلّت الأوقاف، أو الأحباس كما تعرف في أقطار المغرب العربي باعتبارها تقليدا إسلاميا عريقا، تشكل إحدى مظاهر الحضارة العربية الإسلامية التي تميز بها العهد العثماني بالجزائر، وتأثرت بها أوضاع البلاد الجزائرية إثر تعرضها للغزو الفرنسي عام 1830[4]، فلّما أدركت الإدارة الاستعمارية أهمية الأوقاف بالنسبة للجزائريين، فقد عملت جاهدة على محاربتها منذ الوهلة الأولى للاحتلال، حيث صارت ترى فيها إحدى العقبات الكبرى التي تحول دون نجاح الاستعمار الفرنسي بالجزائر[5]. فبعد شهران من اتفّاقية 05 جويلية 1830 استولت الإدارة الاستعمارية عن طريق المرسوم المؤرخ في[6]:

08 سبتمبر 1830: والذي بموجبه وضعت يدها على بعض الأوقاف[7]، وكذلك تم إلحاق كل أملاك البايلك إلى أملاك الدولة[8]، مخترقة بذلك ما تّم الاتفاق عليه في المادة الخامسة من اتفّاقية 5 جويلية 1830 المبرمة بين القائد العام للجيش الفرنسي وصاحب السمو داي الجزائر. (ينظر الملحق رقم 01).

كما استولت سلطات الإحتلال بموجب هذا المرسوم على مساحات شاسعة من أراضي الأتراك الذين غادروا الجزائر، ونصّبت نفسها وريثة للدولة العثمانية في الجزائر[9]، فالإدارة الفرنسية كانت ترى في مصادرة الأملاك التي كانت بيد السلطة التركية عملا مشروعا، وهذا ما صرّح به أحد أعضاء لجان

---

[1] Mahfoud Kaddache, L'Algérie des Algériens de la Préhistoire à 1954, EDIF, Alger, 2000, p641.

[2] عثمان سعدي، الجزائر في التاريخ، شركة دار الأمة، الجزائر، 2013، ص473.

[3] محمد الطيبي، الجزائر عشية الغزو الاحتلالي دراسة في الذهنيات والبنيات والمآلات، إبن النديم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009، ص189.

[4] ناصر الدين سعيدوني، دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر العهد العثماني، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984، ص149.

[5] صالح حيمر، المرجع السابق، ص34.

[6] محفوظ قدّاش، جيلالي صاري، الجزائر صمود ومقاومات 1830- 1962، د. م. ج، الجزائر، 2012، ص155.

[7] ناصر الدين سعيدوني، الجزائر منطلقات وآفاق مقاربات للواقع الجزائري من خلال قضايا ومفاهيم تاريخية، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 2000، ص22.

[8] جمال خرشي، الاستعمار وسياسة الاستيعاب في الجزائر 1830- 1962، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2009، ص142.

[9] عبد الحكيم رواحنة، المرجع السابق، ص22.

الاستيطان، "بود" *(Baude)* حين قال:***" بعد احتلالنا للجزائر إذن نكون قد أقمنا باحتلالنا بلد، حيث لا يوجد فيه في الحقيقة سوى الأملاك الوطنية المتاحة، والحكومة الفرنسية، والحال هكذا، وضعت يدها على كل الحقوق وكل السلطات التي كان يتمتع بها الأتراك"***[1]. وقد سمح هذا القانون بمصادرة الأملاك الوقفية ما فسح طريق الهجرة أمام الأوروبيين إلى الجزائر بعد إغرائهم بمختلف الوسائل[2]. وحددت هذه الأملاك وحصرت في المادة الأولى: (كل المساكن، المحلات، الدكاكين، الحدائق، الأراضي، التي كانت سابقا تحت سلطة الداي، البايات، والأتراك الذين غادروا التراب الجزائري أو تلك التي وقفت على مكة أو المدينة والمسمات بأوقاف الحرمين تدخل في الدومين العام، وقد منحت مهلة ثلاثة أيام لكل الأشخاص الذين يحوزون هذه الأملاك للتصريح بها وإلاّ تعّرض أصحابها إلى غرامة مالية)[3].

لقد قام الفرنسيون بلستئجار أراضي الوقف ثم ملّكوها لمزارعين فرنسيين، وهكذا أخذت الأرض من أصحابها الذين اضطروا أن يعملوا بها كأجراء لدى سارقيها[4]. ورغم الاحتجاج والاستنكار من طرف أعيان أعيان الجزائر وعلمائها وفقهائها وكان على طليعتهم المفتي ابن العنابي والكبابطي وحمدان خوجة وبوضربة الذين أوضحوا للإدارة الاستعمارية بأن أملاك مكة والمدينة، ليست ملكا للأتراك، وإّنما هي جزائرية، من مصادر مختلفة، إلاّ أنّ الجنرال كلوزيل* قد أتبْع هذا القرار بقرار آخر بتاريخ[5]:

07 ديسمبر 1830: والذي أكّد في مادته الأولى على أنّ كل المنازل والمتاجر والدكاكين والبساتين والمحلات والمؤسسات مهما كان نوعها المشغولة من قبل الداي والبايات والأتراك الذين خرجوا من الجزائر، أو التي كانت مسّيرة لحسابهم تعتبر في حكم الأملاك المصادرة، وهذا ما نصّ عليه القرار

---

[1] صالح حيمر، **"السياسة العقارية الفرنسية في الجزائر بداية الإحتلال (1830- 1840)"**، مجلة كان التاريخية، ع 22، أرشيف الأنترنت الرقمي العالمي، ديسمبر 2013، ص124.

[2] عبد الحكيم رواحنة، المرجع السابق، ص22.

[3] الطاهر ملاخسو، **" نظام التوثيق في ظل التشريعات العقارية 1830- 1962"**، الملتقى الوطني الأول حول العقار في الجزائر إبان الإحتلال الفرنسي 1830- 1962، م. و. م، الجزائر، 2007، ص ص28- 29.

[4] عثمان سعدي، المرجع السابق، ص474.

* الماريشال كلوزيل: ولد سنة 1772، وتوفي بعد ذلك بسبعين سنة، ساهم في إعداد وإنجاح ثورة جوليت التي منحته قيادة الجيش الفرنسي في الجزائر ابتداء من شهر أوت 1830، ثم خشيه لويس فيليب فاستدعاه في شهر فيفري سنة 1831. وبعد اندلاع الثورة بعام واحد حصل على رتبة ماريشال فرنسا، وعاد لقيادة الجيش في الجزائر يوم 8 جوليت 1835 فارتكب أبشع الجرائم، وعندما استبدل بدامرمان، يوم 12 فيفري 1837، التحق بمجلس النواب الفرنسي حيث أراد أن يبرر سلوكه، ويثبت نزاهته وعدم صحة الاتّهامات الموجهة إليه. ينظر: (حمدان بن عثمان خوجة، المرآة، تق وتع وتح: محمد العربي الزبيري، ط2، دار الحكمة، الجزائر، 2014، ص209. تهميش رقم 4).

[5] صالح حيمر، السياسة العقارية...، مذكرة ماجستير...، المرجع السابق، ص35.

السابق[1]. وقد خُوّل للمعمرين الوافدين بموجب هذا القانون الاستيلاء على أراضي الحبوس وضمّها إلى مزارعهم[2].

وقد أوضح حمدان بن عثمان خوجة* في كتابه السبب الذي دفع بالفرنسيين إلى الإستيلاء على الأملاك الوقفية قائلا: ***"...إنّني عثرت على السبب الذي جعل الموظفين الفرنسيين يشيرون على الحكومة الفرنسية بالاستيلاء على تلك المؤسسات: إنّهم فعلوا ذلك، أولا للحصول على وسيلة يكسبون بها ثروة طائلة، في أسرع وقت ممكن، ولو على حساب، الإنسانية وشرف الأمة، وثانيا لافتنان الأنفس وترغيب فرنسا في الاحتفاظ بالإيالة لنفسها عندما يظهرون لها أن المدخول معتبر، غير مبالين بشرعية أو عدم شرعية تلك الحقوق"***[3].

ومن هنا يتضح لنا بأنّ الرغبة في تحقيق الثراء وملئ الجيوب والاستيطان بالجزائر كانت الدافع الأساسي الذي حرّك الرأسماليين الفرنسيين ورجال الجيش والتجار للتوجه إلى احتلال الجزائر والاستيلاء على الأراضي الخصبة وزراعة العنب والبحث عن الذهب[4].

قانون 18 أفريل 1841: وقد نصّت **المادة 15** من هذا القانون أنه على الكولون المدنيين الراغبين في الحصول على قطع أرضية زراعية ممن يقطنون بقرى استيطانية أو قرى زراعية أن يتقدموا بطلباتهم مباشرة إلى الحاكم العام بالجزائر أو بواسطة حكام المقاطعات، على أن تصحب طلباتهم بملف إداري حول الحالة المدنية والصحية والمهنية والسن وعدد أفراد العائلة وعمر كل طفل ومقدار الدخل المالي، وقدرت السلطات الاستعمارية المبلغ ب1200 حتى 1500 فرنك فرنسي للعائلة الواحدة عند حصولها

---

[1] سفيان شبيرة، **" دوافع وتبعات مصادرة الإدارة الاستعمارية الفرنسية للأملاك الوقفية في الجزائر"**، مجلة علوم الإنسان والمجتمع ، ع 10، المعهد الوطني المتخصص لتكوين إطارات الشؤون الدينية والأوقاف، جوان 2014، ص220.

[2] محمد الطيبي، المرجع السابق، 192.

* خوجة حمدان بن عثمان (1773- 1842): مثقف وكاتب جزائري اشتهر بالثراء والجاه في عصره، ولد بمدينة الجزائر، وهو من عائلة حضرية عريقة، كانت تملك أملاكا كبيرة، كان أبوه فقيها ومدرسا، توجه خوجة في سن مبكرة إلى القسطنطينية مع عمه سنة 1784، وحملوا معهم الهدية المعتادة إلى الباب العالي. أنهى دراسته الفقهية تحت إشراف والده واهتم بالتجارة، سافر إلى أوروبا والمشرق، حيث جعلت منه هذه الزيارات رجلا متنّورا وعالما بكل ما يجري حوله، ساهم حمدان خوجة وكغيره من الجزائريين أثناء الحملة الفرنسية على الجزائر في الدفاع عن بلده، من أهم آثاره: كتاب المرآة، ومذكرة إلى اللجنة الإفريقية صدرت بباريس سنة 1833م، يوضح فيها مساوئ الإدارة الفرنسية وتجاوزاتها. ينظر: (عبد الكريم بوصفصاف، معجم أعلام الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين، ج2، دار مداد يونيفارسيتي براس، الجزائر، 2015، ص ص159- 163).

[3] حمدان بن عثمان خوجة، المصدر السابق، ص ص275- 276.

[4] عمار بوحوش، التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1997، ص85.

على المساحة الزراعية، تكفّلت الوزارة الحربية بنقلهم مجانا إلى ميناء مرسيليا ثم إلى طولون وبعدها إلى الجزائر وعند وصولهم تمنح لهم قطع أرضية للبناء وأخرى للفلاحة[1].

1844/10/01 قانون خاص بالأوقاف والممتلكات العقارية، وأهم محتوياته أنّ الأرض غير المستغلّة والتي لا تثبت ملكيتها قانونيا بعقد مسجّل في المصالح العقارية الفرنسية تصبح تابعة لأملاك الدولة ويخول لها حرية التصرف فيها، وهذا القانون لا يعترف بعقود الملكية المسجلة قبل **1830/07/05**، ويمنح للأهالي مدة ثلاثة أشهر لوضع مخططات مفصلة للأراضي التي بحوزتهم يبينون فيها موقعها ومساحتها وتسلم بعد ذلك لمصالح الإدارة الفرنسية لدراستها من الناحية القانونية والفنية، وكل أرض لا تخضع لهذه العملية تعتبر مهملة بدون مالك[2].

وقد انتهى بموجب هذا القانون كل أثر للبيئة الزراعية الحبوسية وأدمجت مساحاتها الباقية لأن الإحتلال لم يكن قد بلغ كل مداه، في قانون واحد يسّير الأملاك العقارية من دون تمييز بين وظائفها، فكانت نهاية تقليد عقاري طبع حياة أجيال وساهم في الحفاظ على التوازنات الاجتماعية وأعطى للدين وظيفة اجتماعية عظيمة[3]. وتمكن الأوروبيون بموجب هذا القانون من الاستيلاء على الكثير من الأراضي الوقفية التي كانت تشكل نصف الأراضي الفلاحية خاصة الواقعة في سهول متيجة[4].

ولم تنته مصادرة أراضي البايلك تحت الذريعة السياسية على حدود ملكيات الأعيان وحسب، وإنّما امتدت عنوة وبشراسة إلى تلك الأراضي البايلكية، التي ضمتها عفويا الفئات الفلاحية الجزائرية في شكل حركة استرجاع الأرض المغتصبة من طرف الأتراك سابقا، فمرسوم **1846** امتد إلى هذه الأراضي مجردا الجزائريين مما تبقى في حوزتهم من أراض يعيشون بمردودها[5].

وفي عام 1848 واجه سادة فرنسا الجدد الجماهير الغاضبة، ومئات الآلاف من البطالين، وتفاقم الوضع الإقتصادي والاجتماعي، فقاموا بنداء يدعو الحرفيين والعمال إلى الهجرة للعمل بأرض الجزائر، حيث يمنح لهم سكن وقطعة أرض زراعية مغرية مجانا، وتحقيقا لهذه الغاية صدر **مرسوم 1848/09/19** يقضي في مادته الأولى بمنح اعتماد مالي قدره 50 مليون فرنك لوزارة المستعمرات

---

[1] عبد القادر سلاماتي، الإستراتيجية الفرنسية لإجهاض الدولة الجزائرية الحديثة 1832- 1847، دار قرطبة، الجزائر، 2013، ص280.

[2] إبراهيم لونيسي، **"الملكية العقارية في الجزائر من خلال جريدة "المبشر" في ظل الحكم العسكري"**، الملتقى الوطني الثاني حول العقار في الجزائر إبان الإحتلال الفرنسي 1830- 1962، م. و. م، الجزائر، 2007، ص132.

[3] محمد الطيبي، المرجع السابق، ص192.

[4] رابح كنتور، أوقاف البليدة وفحصها 1206- 1290هـ/ 1791- 1873م، مذكرة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ، جامعة الجزائر، 2001- 2002، ص75.

[5] محمد الطيبي، المرجع السابق، ص192.

الفلاحية في الأقاليم لتمكينها من تغطية نشاطات إنشاء المستعمرات الفلاحية في الأقاليم الجزائرية خلال الفترة من 1848 إلى 1851[1].

المطلب الثاني: مصادرة أملاك القبائل

بعد أنْ قامت السلطات الاستعمارية الفرنسية باختراق ما تّم الاتفاق عليه في معاهدة الاستسلام التي نصت على الحفاظ على ممتلكات الجزائريين أتت السلطات الاستعمارية برزنامة من القوانين من أجل انتزاع أملاك القبائل وبسرعة فائقة اتّسع نطاق المصادرات ومسّ العديد من القبائل، في المناطق المحتلة سابقا، ولا سيما المناطق الحضرية أين تّم تطوير الأراضي بشكل مكثّف[2]، ففي عام 1839 تّم حجز أراضي القبائل التي حاربت مع الأمير عبد القادر وأراضي الجزائريين الذين غادروا ممتلكاتهم ليلتحقوا بالمقاومة[3]. فمع توسع المقاومات شرقا وغربا فإنّ الجيوش الفرنسية الزاحفة على مختلف المناطق كانت تقوم بأعمال التخريب والتأديب، وتقوم أيضا بمصادرة الأراضي[4]، وذلك بموجب عدّة قوانين وقرارات منها:

قرار 1841/03/30: القاضي بحجز أراضي القبائل الموجودة حول مدينة معسكر ضمن شعاع 24 كلم والتي قدّرت ب 1435 قطعة زراعية[5].

وفي 1843/03/24: صدر مرسوم يقضي بمصادرة أراضي القبائل الثائرة التي تعمل على الإخلال بالنظام في المناطق التي تحتلها القوات الفرنسية، وكان ذلك يسمح للفرنسيين باختيار أجود الأراضي الزراعية[6].

وقد ابتكرت مراسيم عام 1844 أسلوب نزع الملكية لعدم زراعة الأرض وحاولت أيضا إدخال شيء من التنظيم على النظام العقاري، وقد اعتبرت الكثير من أراضي المرور ومن الحقول المستريحة أرضا غير مزروعة[7]، حيث جاء في القرار التمهيدي لمشروع قانون المصادرة الموجه لوزير الحرب والذي تمت

---

[1] عدة بن داهة، **"الخلفيات الحقيقية للتشريعات العقارية في الجزائر إبان الإحتلال الفرنسي (1830- 1873)"**، الملتقى الوطني الأول حول العقار في الجزائر إبان الإحتلال الفرنسي 1830- 1962، م. و. م، الجزائر، 2007، ص ص131- 135.

[2] عدة بن داهة، المرجع السابق، ص132.

[3] Mahfoud Kaddache, Op. cit , p642.

[4] عبد الله مقلاتي، المشروع الفرنسي الصليبي الإحتلالي للجزائر وردود الفعل الوطنية 1830- 1962، منشورات سيدي نايل، الجزائر، 2013، ص142.

[5] عدة بن داهة، المرجع السابق، ص132.

[6] عبد الحكيم رواحنة، المرجع السابق، ص23.

[7] شارل روبير أجرون، تاريخ الجزائر المعاصرة، ط1، تر: عيسى عصفور، منشورات عويدات، بيروت- باريس، 1982 ص43.

المصادقة عليه في **01 أكتوبر 1844** "أنّ الهجرة المتدفقة نحو قارة أمريكا تأخذ مجراها اليوم باتجاه الجزائر؛ ولم يعد الأمر يتعلق بمجرد أفراد من الطبقة الكادحة والمحرومة وإنما نجد من بين المهاجرين عائلات بأكملها باعت كل ما تملك وجاءت تبحث عن وطن جديد في الجزائر، وقد أضفت هذه العائلات تغييرات في المجال الزراعي كالذي كان سائدا في أوروبا بإدخال الزراعات التجارية كالكروم والتبغ والقطن، كما يوجد من بين هؤلاء من يملك مالا وفيرا يصل أحيانا إلى مائة ألف فرنك، الكل يريد أن تمنحهم الدولة الفرنسية أراض بالتنازل المجاني ليستثمروا فيها رؤوس أموالهم ويخدموها بسواعدهم حتى تغدوا منتجة للثمار بالنسبة لعامة الناس وللضرائب بالنسبة للدولة".

قانون 1845/10/31: الذي ينص على مصادرة أراضي كل من يقوم بعمل عدائي ضدّ الفرنسيين، أو الأعراش الجزائرية الموالية لهم، وكل من ساعد بشكل مباشر أو غير مباشر الثوار[1]. وبموجبه استولت الإدارة الاستعمارية على حوالي نصف مليون هكتار في جهات كثيرة من الوطن[2]. ولقد دعم هذا القانون بمرسوم أصدره الحاكم العام، الجنرال بيجو* في:

1846/04/18: وينص على مصادرة الأراضي المتروكة بورا بلا سبب وكذا أراضي الأعراش التي رحل منها أهلها إلى مناطق أخرى كالمناطق الصحراوية، إلاّ إذا عادوا إليها في حدود شهر واحد فقط من يوم فرارهم، وطلبوا العفو من حاكم العمالة التي يقطنون بها، وبموجب هذا المرسوم قامت السلطات الاستعمارية بوضع يدها على مساحات هامة من الأراضي في نواحي وهران تلمسان وغيرها[3].

من خلال هذه القوانين والمراسيم التي سنتها السلطات الاستعمارية يتضح لنا بأن رغبتها تمثلت في إيجاد صبغة قانونية شرعية تغطي بها أطماعها في تملك أراضي الجزائريين وتعزيز الاستيطان. وهذا ما تؤكده تصريحات القادة الفرنسيين والتي توضح الأهداف الحقيقية التي كانوا يسعون إلى ترجمتها على أرض الجزائر، حيث كتب أبو الاستيطان الأوروبي في الجزائر "الجنرال بيجو" إلى وزير الحربية قائلا: ***"إنّ الحملات أضافت إلى ممتلكاتنا أراضي خصبة وسوف نوزّعها على المعمرين الأوروبيين"***. وقوله هذا جاء تثمينا لقول سلفه "الماريشال كلوزيل" عندما افتتح عهد الإحتلال الشامل مخاطبا المعمرين بمناسبة

---

[1] إبراهيم لونيسي، المرجع السابق، ص133 .

[2] يحي بوعزيز، سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية 1830- 1954، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007، ص9.

* الجنرال بيجو (Thomas Robert Bugeaud): ولد سنة 1781، بعد احتلال الجزائر أرسل لمحاربة الأمير عبد القادر، فخاض ضده معركة السكاك في جويلية 1836، ثم وقّع معه معاهدة التافنة في ماي 1837. عين حاكما عاما على الجزائر في ديسمبر 1840، وبقي في هذا المنصب إلى غاية سنة 1847، وهو يعدّ أحد منظّري الاستيطان الفرنسي في الجزائر. ينظر: (صالح حيمر، المرجع السابق، ص65).

[3] إبراهيم لونيسي، المرجع السابق، ص ص133- 134.

تعيينه حاكما عاما في **10 أوت 1835** قائلا: ***" لكم أن تؤسسوا من المزارع ما تشاؤون ... وكونوا على يقين أننا سنحميكم بكل ما نملك من قّوة، وبالعبر والمثابرة سوف يعيش هنا شعب جديد وسوف يكبر ويزيد بأسرع مما كبر وزاد الشعب الذي عبر المحيط واستقر في أمريكا بضعة قرون"***. وبالفعل فإنه مع بداية عام 1835 شهد الاستيطان أوج مراحل ازدهاره مع كل من "فالي"* و"بيجو" و"راندون"[1].

لقد سعت سلطات الإحتلال الفرنسي إلى تجريد الفلاحين من أراضيهم متسترة وراء قناع الشرعية القانونية من خلال تشريعات وقوانين سنتها لهذا الغرض بحثا عن صبغة شرعية تواصل بها عملياتها الرامية إلى جعل الجزائر مستوطنة فلاحية وتجعل من الجزائريين مشردين في بلدهم. وهذا ما يؤكده الأستاذ مصطفى الأشرف في كتابه قائلا: "...ومن جهة أخرى يعملون كي تبقى الجزائر على بداوتها، وأن يسود فيها الدين المسيحي وأن تنتزع الأملاك من الأهلي، وأن يـُ شّرد الفلاحون الجزائريون في الفيافي والقفار..."[2].

ولتشجيع حركة الاستيطان صّرح بيجو في غرفة النواب يوم 14 ماي 1840 قائلا:" في كل مكان توجد المياه الصالحة، والأراضي الخصبة، يجب أن يقيم الأوروبيون، دون الإستفسار عن أصحابها"[3]. وقصد تثمين حركة الهجرة الأوروبية أقدمت سلطات الإحتلال على مصادرة كل الأراضي الزراعية قصد منحها للمعمرين[4].

وفي **26 جويلية 1846** أصدرت السلطات الفرنسية أمرا ملكيا، صادرت بموجبه الأراضي الزراعية غير المستثمرة في مناطق محددة، وأصبحت بعد أجل لا يتجاوز الثلاثة أشهر في حيازة دائرة المصلحة العقارية الفرنسية، وبهذه الطريقة وحدها تّم اغتصاب 167.245 ألف هكتار واقعة في سهل

* الماريشال فالي (valée): ولد سنة 1773، شارك في كل الحروب الإمبراطورية، تولى قيادة القوات الفرنسية أثناء حملتها الثاني على قسنطينة، خلفا للجنرال دامريمون الذي قتل في 12 أكتوبر 1837، وفي 11 نوفمبر 1837 رقي إلى رتبة ماريشال، ثم عين حاكما عاما على الجزائر منذ ذلك الحين إلى غاية أواخر سنة 1840، توفي بباريس سنة 1846. ينظر: (صالح حيمر، المرجع السابق، ص64).

[1] بوضرساية بوعزة، المرجع السابق، ص ص204- 206.

[2] مصطفى الأشرف، الجزائر الأمة والمجتمع، تر: حنفي بن عيسى، دار القصبة، الجزائر، 2007، ص282.

[3] محمد عيساوي، نبيل شريخي، الجرائم الفرنسية في الجزائر أثناء الحكم العسكري (1830-1871م)، مؤسسة شطيبي للنشر والتوزيع، الجزائر، 2015، ص ص142- 143.

[4] محمد السعيد قاصري ، دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر (1830- 1962)، دار الإرشاد، الجزائر، 2013، ص320.

متيجة الذي كانت مساحته 68203 هكتار[1]. ولكون هذه الأراضي غير مستصلحة زراعيا فإنّ الإدارة الاستعمارية انتهزت هذه الفرصة لتجعل منها حجة للإعلان عن شغورها قبل إلحاقها بأملاك الدولة[2].

وهكذا نستطيع القول بأنّ الدور الذي لعبه ضباط المكاتب العربية بالمقاطعة بمقتضى مراسيم 1844 إلى غاية 1846م قد أدّى إلى استقرار الكثير من الأوروبيين بالضواحي القريبة من المدن. ونستطيع أن نعد بالنسبة لمدينتي: قسنطينة وسكيكدة – فقط- 259 قطعة أرضية للاستغلال الخاص، حيث كانت تمثل 1.742.000 فرنكا. كما كان هناك جزء كبير من الأراضي قد خصّص للمروج الطبيعية منها 688 هكتارا و282 هكتارا للحبوب.

لقد كان شُّوه المعمرين للأراضي كبيرا ولم يكن همهم سوى الحصول على المزيد من الأراضي الخصبة غير مبالين بمشكل الأهالي[3]. وهذا ما يؤكده قول "بوجو" في خطبة ألقاها في مجلس النواب بتاريخ: 16 جانفي 1840: ***" إنّنا في حاجة إلى جحافل من المعمرين الفرنسيين والأوروبيين. ولكي تجلبوهم فمن اللازم عليكم أن تعطوهم أراضي خصبة ومراعي. أنزلوا بها المعمرين، ولا يهمكم أمر أصحابها، يجب توزيع هذه الأراضي للأوروبيين، حتى يصبحوا أصحابها وأربابها، ويصير أربابها الأولون نسيا منسيا. وأخيرا يجب علينا أن نجعل نصب أعيننا هدفا متينا محكما، وأن ننشئ إقليما فرنسيا. ولذا فإننا في أمس الحاجة إلى غزو واسع النطاق يشبه غزوات الغوط. وإن لم نفعل هكذا تكون النتيجة لاشيء"***[4].

وبناءا على هذه القوانين والمراسيم التي سنتها سلطات الإحتلال الفرنسي، تكثّفت عمليات نزع ومصادرة أراضي الجزائريين وتمليكها للمعمرين الفرنسيين بغير وجه حق وعلى حساب أصحابها الأصليين. والسؤال الذي يمكن أن نطرحه هنا: ماهو مصير هذه الأراضي الزرا عية الُمصادرة من قبل السلطات الاستعمارية؟ وماهي التوجهات الجديدة في المجال الزراعي التي أحدثتها سلطات الإحتلال الفرنسي بالجزائر؟

---

[1] نادية طرشون، جمال يحياوي، وآخرون، الهجرة الجزائرية نحو المشرق العربي – أثناء الإحتلال-، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، 2007، 162.

[2] جمال خرشي، المرجع السابق، ص ص146- 147.

[3] صالح فركوس، تاريخ الجزائر مما قبل التاريخ إلى غاية الاستقلال (المراحل الكبرى)، ط1، القافلة للنشر والتوزيع، الجزائر، (د. س. ن)، ص423.

[4] فرحات عباس، ليل الاستعمار، تر: أبو بكر رحال، تن: عبد العزيز بوباكير، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2005، ص45.

لقد عرفت الجزائر أواخر الحكم التركي وبداية الإحتلال الفرنسي تخلفا في نمط الإقتصاد المعيشي للسكان سواء تعلق الأمر بالقطاع الزراعي الذي عرف نمطا بدائيا يعتمد على الأساليب التقليدية البسيطة التي تم توارثها عن الأتراك، أو على الصعيد الصناعي حيث لم تشهد الصناعة أي تطور وكانت في مجملها صناعات يدوية تقليدية، مع انعدام للصناعات المتطورة التي تتواكب والتطور الحاصل في أوروبا. وبمجرد قدوم الفرنسيين فإنهم انتهجوا سياسة جائرة ضد الأراضي الجزائرية، وعملوا على تمليكها للمعمرين واستغلال ثرواتها، وعندما لم يكن لهم الحق في ذلك فإنهم سعوا لاكتساب ذلك الحق باللجوء إلى عدة وسائل تضفي لهم نوعا من الصفة القانونية لاستعمار الأرض الجزائرية وتملّكها، وعلى هذا الأساس قاموا بسن القوانين والتشريعات التي تثبت شرعيتكم الواهمة في تملك الأراضي الجزائرية بغير وجه حق، وبهذا الشكل تكون القوانين والمراسيم التي سنتها سلطات الإحتلال الفرنسي قد أرست قواعد الإحتلال العقاري على أوسع نطاق وجسّدت فكرة الاستيطان والتشبث بالأرض.

الفصل الأول: التوجهات الجديدة للزراعة الفرنسية بالجزائر(1830- 1914م)

المبحث الأول: إدخال الزراعات التجارية

المطلب الأول: زراعة القطن

المطلب الثاني: زراعة التبغ

المطلب الثالث: زراعة الكروم

المطلب الرابع: زراعة الأشجار المثمرة

المبحث الثاني: هياكل دعم الاستيطان الزراعي

المطلب الأول: المواصلات(سكك الحديد، الموانئ)

المطلب الثاني: شبكات الري(السدود والآبار)

المطلب الثالث: المدارس الفلاحية والمؤسسات المالية

1- المدارس الفلاحية

2- المؤسسات المالية

لقد تميزت الجزائر بطابع فلاحي تقليدي، يقتصر على إنتاج المحاصيل الزراعية الإستهلاكية كالقمح والشّعير والفواكه، بطرق ووسائل تقليدية بسيطة موروثة عن العهد العثماني، مع تواجد لبعض المحاصيل الزراعية الصناعية كالتبغ والقطن، غير أنّ هذه المحاصيل كانت تنُتج للإستهلاك المحلي، وما إن استأثرت فرنسا على زمام الأمور بالجزائر واستحوذت على الأراضي الزراعية للأهالي الجزائريين وطّورت منظومة زراعية حديثة تقوم على إنتاج المحاصيل الزراعية التجارية وعزّزت من إنتاجها بغية تحقيق أرباح اقتصادية، نظرا لمتطلبات السوق الفرنسية التي تحتاج إلى زيادة في الكّم والّنوع، وغّيرت في طبيعة النظام الإقتصادي خاصة في مجال الزراعة من نظام إعاشي تقليدي إلى نظام تجاري، غير آبهة لمصير الجزائريين،مهملة بذلك المحاصيل المعاشية التي كانت مصدر عيشهم، وقد ذلّلت مختلف الصعاب بهدف إنجاح هذه الزراعات بالجزائر. وعلى هذا الأساس سينصرف اهتمامهم إلى اعتماد وسائل وهياكل قاعدية مدعمة لهذا الغرض على غرار مدّ شبكات الطرق والمواصلات وبناء السدود والمدارس التعليمية الفلاحية وتجنيد اليد العاملة المؤهلة في مجال الزراعة. فماهي طبيعة المنظومة الزراعية المستحدثة من طرف السلطات الاستعمارية الفرنسية بالجزائر؟ وماهي أهم التغيرات الحاصلة على القطاع الزراعي بالجزائر؟

المبحث الأول: إدخال الزراعات التجارية

كانت الفلاحة أغلبها في المجال الاستهلاكي كما ذكرنا سابقا، وهناك أيضا الزراعة القابلة للتصنيع كالتبغ والقطن[1]. وبعدما استولى المستوطنون على أجود الأراضي الجزائرية، طّوروا قطاعا زراعيا حديثا ساهم بنحو ثلثي الناتج العام للبلاد، وأهملوا المحاصيل المعاشية وفي مقدمتها الحبوب، واتّجهوا إلى التوسع في زراعة وإنتاج المحاصيل التجارية التي تخدم الإقتصاد الفرنسي والمصالح المادية للمستوطنين وأهمها العنب لإنتاج الخمور والحوامض والتبغ، وكذلك استغلال الحلفاء والفلين[2].

فلم تتوقف أطماع الدولة الفرنسية عند حدود الأراضي التي استولت عليها، وحولتها إلى استغلاليات زراعية ذات منفعة وقدرة إنتاجية مرتفعة بل شرعت في ترجمة أحلامها بالإقدام على تجارب زراعية ليس الغرض منها رفع الإنتاج الزراعي أو تحسينه لمواجهة الزيادة السكانية أو توفير فرص العمل وإّنما من أجل الثراء وزيادة الموارد المالية[3]. وعندما رأى الفرنسيون أنّ عقلية الفلاح الجزائري تميل إلى الإنتاج الزراعي الموجه للإستهلاك الذاتي، حاولوا توجيهه إلى إنتاجات أخرى[4]. حينئذ تساءل المستوطنون: ألا ينبغي التخلي عن زراعة القمح والتوجه إنتاج مزروعات تدّر أرباحا أكثر؟[5]

وقد كانت السلطات الفرنسية تعمل على تشجيع الأهالي بخصوص زراعة هذه المحاصيل ذات الطابع التجاري – الصناعي والتي كانت فرنسا تجني منها أرباحا غزيرة[6]. والسؤال المطروح هنا هل استطاعت السلطات الاستعمارية الفرنسية هيكلة المنظومة الزراعية بالجزائر ضمن المنظومة الرأسمالية الكولونيالية؟ وماهي الوسائل المعتمدة من أجل تحقيق هذا الهدف؟

---

[1] أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية 1830- 1900، ج1، دار الغرب الاسلامي، بيروت- لبنان، 1992، ص95.

[2] بشير بلاّح، تاريخ الجزائر المعاصر من 1830 إلى 1989، ج1، دار المعرفة، الجزائر، 2006، ص253.

[3] عدة بن داهة، الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض إبان الإحتلال الفرنسي للجزائر 1830- 1962، ج1، م. و. م، الجزائر، 2008، ص210.

[4] أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ص66.

[5] شارل روبير أجرون، المرجع السابق، ص974.

[6] أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ص66

المطلب الأول: زراعة القطن

من المحاصيل الزراعية التجارية التي أولاها الكولون اهتماما نجد زراعة القطن[1]. بحيث عملت الإمبراطورية الثانية على تشجيع القطن في الجزائر، واعتقدت أنّ هذا المحصول سيصبح هاما بالنسبة لها[2]، خاصة وأنّ الصناعات النسيجية بالنسبة لفرنسا تلعب دور المحرك في العملية الاقتصادية وهي ترتكز أساسا على مادة القطن[3]. وقد أدخل القطن إلى الجزائر ونما بسبب "مجاعة القطن"[4] الناتجة عن حرب الانفصال في أمريكا، الشيء الذي جفف منابع المادة الأولية فحاولت الصناعات التزود بالقطن بأي ثمن فاستقر الأمر بأن تكون الجزائر مصدر القطن بالنسبة للسوق الفرنسية[5].

وقد شهدت هضاب مستغانم ومزغران أول تجربة لإنتاج القطن في الجزائر سنة 1835 وأعطت نتائج حاسمة. غير أنّ ضيعة عربال الواقعة غرب وهران كانت قد سبقتها إلى هذه التجربة في عام 1833[6]. ويقول الباحثون بأنّ إدخال زراعة القطن ترجع إلى المهاجرين الأندلسيين. فهو إذن زراعة قديمة قديمة كانت موجودة قبل الإحتلال الفرنسي، وقد تحدثت عن وجوده في الجزائر كتب الرحالة. ومهما كان الأمر فإنّ الإحتلال قد شجع على إنتاج القطن[7]، بحيث عملت الحكومة الفرنسية على تشجيع المزارعين لهذا الغرض وسخرت لهم مختلف الوسائل لاستصلاح الأراضي المناسبة لزراعة القطن بالجزائر، كما تولت وسائل الإعلام شرح كيفية زراعته وجنيه، وأماكنه المفضلة ومواسم زرعه وحصاده، وكانت تعلن على الجوائز التي تنتظر من يتقن إنتاجه.

وقد كان الحاكم العام "راندون" شخصيا، من بين المهتمين بهذه الزراعة، حيث قام بتجربة فريدة من نوعها، وهي إرسال عدة قناطر من بذور القطن لتجريبه في المناطق الحارة إذ كان القطن يتطلب ذلك، كما طلب "راندون" من المسؤولين تكرار محاولات زراعته عدة مرات في السنة لمعرفة أفضل الأوقات لزراعته[8]، ومن الذين اهتموا به أيضا "نابليون الثالث" الذي تعهد بشراء محصوله من الأهالي بثمن

[1] عدة بن داهة، المرجع السابق، ص214.

[2] جلال يحي، السياسة الفرنسية في الجزائر (1830- 1960)، ط1، دار المعرفة، القاهرة، 1909، ص235.

[3] أني راي غولدزيغار، المملكة العربية السياسة الجزائرية لنابليون الثالث (1861- 1870)، تر: محمد المعراجي، موفم للنشر، الجزائر، 2014، ص164.

[4] شارل روبير أجرون، المرجع السابق، ص52.

[5] أني راي غولدزيغار، المرجع السابق، ص164.

[6] عدة بن داهة، المرجع السابق، ص214.

[7] أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ص67.

[8] عدة بن داهة، المرجع السابق، ص215.

رخيص، وبعد ثلاث سنوات وعد بمكافأة من يصدّر القطن إلى فرنسا. كما أعلنوا عن مكافأة لمن يستعمل الآلة في تنقيبه وأخرى لمن يزرع منه أكبر مساحة[1].

وخلال سنة 1852 بلغ إنتاج القطن في العمالات الجزائرية الثلاث : 8.510,65 كيلوغرام، من نصيب الإقليم الغربي الجزائري منها 1.135,50 كيلوغرام، وهي نفس الكمية المحصل عليها في كارولين الجنوبية خلال ذات السنة (1852) والتي قدر فيها ثمن الكيلوغرام الواحد في الأسواق ب11 فرنك. وفي سنة 1853 ارتفع عدد المنتجين للقطن إلى 309 بعدما كان 17 منتجا سنة 1852، كما انتقلت المساحة المزروعة قطنا من 5,10 هكتارا في نفس المدة إلى 188,50 هكتار في الجهة الغربية من الجزائر، بينما بلغت هذه المساحة في إقليم الجزائر 245 هكتار وفي إقليم قسنطينة 139 هكتار، وتبقى مزارع سيق على قلة مساحتها تحتل المرتبة الأولى من حيث الجودة[2].

وتشجيعا لتطوير هذه الزراعة في الجزائر صدرت مراسيم إمبراطورية فيما بين سنتي 1853 و 1859، منها مرسوم 16 أكتوبر 1853 الذي ينص على تنظيم مسابقة لمنتجي القطن تمنح فيها جوائز لأحسن المنتجين*، وقرار 19 أوت 1856، ثم قرار 19 مارس 1859 الذي أقر جائزة سنوية تقدر ب 20.000 فرنك تمنح لمنتجي محصول القطن ضمن مساحات محددة، إلى جانب جوائز تقديرية لمنتجي القطن بالمقاطعات الجزائرية الثلاثة، مع توزيع البذور مجانا على الكولون ومنح أموال للمهتمين بالصناعة القطنية، وأخيرا شراء الدولة لمحصول القطن بأسعار تحدد مسبقا وفق الصنف المزروع ونوعية الإنتاج[3]،

---

[1] أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ص67.

[2] عدة بن داهة، المرجع السابق، ص215.

[*] وفي مسابقة نظمت عام 1854 شارك فيها أحد عشرة مزارعا للقطن تحصلت (شركة ماسكولي وأبناؤه) و(شركة دوبري دي سان مور) (Dupré de Saint maure) من سيق على الرتبة الأولى، في حين تحصلت (شركة غرداية) (Graillat) من سيق هي الأخرى على الرتبة الثالثة، كما احتلت (شركة ميريديونال) (Compagnie meridionale) للهبرة وسيق الرتبة الأولى في مسابقة 1856 الخاصة بإنتاج القطن. معنى هذا أن التشجيعات قد أعطت نتائج لا يستهان بها منذ سنة 1854، وتطور المنتوج الذي أصبح يضاهي في جودته محصول الولايات المتحدة الأمريكية من 507.000 كيلوغرام سنة 1854 إلى 780.000 كيلوغرام سنة 1857 مع ترشيح للزيادة. وفي سنة 1857 احتلت عمالة وهران الصف الأول في إنتاج القطن الذي يغطي مساحة تقدر ب 902.92 هكتار مقابل 75 هكتار في عمالة الجزائر 522.99 هكتار في عمالة قسنطينة، وهو الأمر الذي مكّن منتجي القطن في عمالة وهران من احتلال المراتب الخمسة الأولى في المسابقة التي نظمت بالجزائر العاصمة، أما المرتبة السادسة فقد تحصل عليها أحد الكولون بسكيكدة. وفي سنة 1858 ارتفعت مساحة القطن في إقليم وهران إلى 1.082.78 هكتار بينما وصلت في عمالة قسنطينة إلى 814.94 هكتار وفي عمالة الجزائر إلى 80.78 هكتارا، وفي هذه السنة (1858) فاز العقيد (لور) (LAURE) من غليزان بجائزة مسابقة إنتاج القطن. ينظر: (المرجع نفسه، ص ص216- 217).

[3] المرجع نفسه، ص216.

وكل ذلك كان من أجل تشجيع زراعة القطن بالقطر الجزائري، وعن طريق إشراك العنصر الأهلي أي بمعنى استخدام اليد العاملة الأهلية لصالح الأوروبيين[1].

ولإنتاج المزيد من القطن صدر مرسوم إمبراطوري في 25 أبريل 1860 ينص على منح جوائز تقديرية للذين يصدرون منتجاتهم إلى الخارج، وقد نافست الجزائر خلال الفترة من 1863 إلى 1865 كلا من جورجيا الأمريكية ومصر وكايان في إنتاج القطن الجيورجي (ذو الألياف القصيرة). وقّرر المنتجون الدخول في منافسة مع لويزيانا وكارولينا الأمريكيتين، لكن التشجيعات الرسمية المحدودة أدت إلى التراجع التدريجي لإنتاج القطن في الجزائر فيما بعد[2].

المطلب الثاني: زراعة التبغ:

إضافة إلى زراعة القطن اهتم الفرنسيون بزراعة التبغ[3]، بداية من 1843 وفي ذلك جاء تصريح وزارة المالية الفرنسية في محضر 20 جانفي 1844 ينص على: " إنّ الجزائر مؤهلة لإنتاج محاصيل جيّدة من التبغ بشرط استغلال التربة والمناخ"[4]. ويعتبر التبغ من أهم المزروعات الصناعية[5]. وقد أصبحت زراعة التبغ، رفقة المحاصيل التجارية الأخرى كالكروم والقطن هي الزراعة الرئيسية التي عوضت زراعة القمح بالجزائر؛ لأنّ الفلاح الأوروبي أصبح يستثمر فائدته في مشاريع جديدة، ويقترض باستمرار من أجل أن يربح أكثر[6].

وزراعة التبغ ليست جديدة هي الأخرى[7]، فهي ترجع إلى سنين خلت قبل الإحتلال فهي فلاحة جاء جاء بها الأتراك وتلقاها عنهم الجزائريون فكان ما تنتجه أحواز الجزائر هو أطيب نوع للتدخين وكذلك ما تنتجه أرض بونة – عنابة -، وكان يرسل منه الكثير الى تونس وطرابلس[8] ويؤكد على أقدمية زراعة التبغ في الجزائر ما ذكره شارل أندري جوليان في كتابه قائلا: " ...ولقيت زراعة التبغ التي كانت زراعة

---

[1] صالح فركوس، إدارة المكاتب العربية والاحتلال الفرنسي للجزائر في ضوء شرق البلاد (1844- 1871م)، القافلة للنشر والتوزرع، الجزائر، 2013، ص180.

[2] عدة بن داهة، المرجع السابق، ص217.

[3] أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ص68.

[4] مصطفى عبيد، الفكر الاستعماري السانسيموني في مصر والجزائر 1830- 1870 دراسة في مشاريع ونشاط السانسيمونيين بمصر وتجربة توماس (إسماعيل) أوربان وأثرها في الجزائر، دار المعرفة الدولية، الجزائر، 2013، ص163.

[5] أحمد توفيق المدني، هذه هي الجزائر، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 1956، ص118.

[6] مصطفى عبيد، التأثير الفرنسي في الحضارة الشرقية من خلال موسوعتي وصف مصر واستكشاف الجزائر العلمي دراسة تحليلية مقارنة، أطروحة دكتوراه في علوم التاريخ المعاصر، قسم التاريخ، جامعة الجزائر، 2013- 2014، ص281.

[7] أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ص68.

[8] عبد الرحمان بن محمد الجيلالي، تاريخ الجزائر العام، ج3، د. م.ج، الجزائر، 1994، ص ص495 - 496.

الأهالي التقليدية ومحلّ تجارب رسمية منذ عشر سنوات، ترحيبا كبيرا. وانطلق أعوان الدولة في الغرس بالمناطق السهلة والأكثر ملاءمة وشرع المعمّرون في تطوير مفرط وغريب لهذه الزراعات دون تجفيف التربة ولا سيما دون تصفيط أوراق التبغ على الوجه الأمثل..."[1].

وقد اشتهرت به في فترة الإحتلال مناطق معينة في الجزائر مثل: متيجة وسهل عنابة ووادي سوف. وقد كان إنتاجه سابقا للإستهلاك المحلي فقط، ولكن الفرنسيين استعملوه للتصدير والتجارة أيضا[2] منذ أواسط القرن19[3]. وكذلك شهدت زراعة التبغ انتشارا في معظم المراكز الاستيطانية في غرب البلاد مثل: عين تيموشنت، سيدي الشامي، مسرغين، وريعة، عين نويسي، تلمسان، صيادة *(Pelissier)*، حمر العين، أرزيو، تادلس، الهبرة، حاشي ماماش*(Rivoli)*، سيدي بلعطار*(Pt du chelif)*، عين الترك، السانية، وهران، تليلات، قديل*(S Cloud)*[4]. وقد كانت أولى محاولات زراعة التبغ في منطقة سيدي بلعباس ابتداء من سنة 1850، عندما أدخلته الإدارة الفرنسية ضمن مشروعها الفلاحي وأخذت على عاتقها مهمة زراعته، نظرا لعائداته المالية المعتبرة والتي قدرت ب1300 فرنك في الهكتار. وبعد سنة 1858 ارتفع الطلب الخارجي على هذا المنتوج بكثرة، وخاصة أن منتوج التبغ بمنطقة سيدي بلعباس كان ذا نوعية جيدة؛ نافست منتوجات الدول الأخرى على مستوى الأسواق الخارجية، وهو ما دفع بالسلطات المحلية بتوسيع مستثمراتها في هذا المنتوج، وكذلك العامل الأساسي الذي ساعد في نمو التبغ بمنطقة سيدي بلعباس هو احتياجه القليل للماء ومقاومته للجفاف، وقد بلغ محصول الإنتاج سنة 1856 حوالي 700 قنطار بقيمة 60000 فرنك فرنسي[5].

وقد شجع الفرنسيون على إنتاجه وحاسبوا الفلاحين على الكمية المنتجة منه بعد مراقبتها في دورات معينة وقدر إنتاج الهكتار الواحد في الأراضي المسقية الشمالية بعشرين قنطارا، أما في الأراضي غير المسقية فلا ينتج منه أكثر من عشرة قناطير. واشترك في إنتاجه الفلاحون الجزائريون والكولون، ولكن الجزائريين كانوا ينتجون منه أكثر منهم. وكان مدخول إنتاجه يصل إلى قرابة المليون من الفرنكات. وكان شهر سبتمبر هو غالبا الوقت الذي تعينه السلطات الفرنسية لشراء التبغ من الفلاحين، أو شهر أكتوبر بالنسبة لوادي سوف، حين تستقبل المصالح المختصة من الفلاحين عشرات الحمولات يوميا. والملاحظ

[1] شارل أندري جوليان، المرجع السابق، ص670.

[2] أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ص68.

[3] بشير بلاح، المرجع السابق، ص255.

[4] عدة بن داهة ، المرجع السابق، ص213.

[5] أحمد حسان ، المرجع السابق، ص ص 73- 74.

أن التبغ كالقطن، كان يصدر للتصنيع في فرنسا، وكان المخالفون في إنتاجه وتقديم الكميات المحددة منه يحاسبون حسابا قاسيا وقد يسجنون ويغرمون. فإنتاجه وزراعته ليسا عملية حرة أو خالية من الأخطار[1].

المطلب الثالث: زراعة الكروم

تعدّ زراعة الكروم من الزراعات الرئيسية التي أولتها السلطات الفرنسية اهتماما متزايدا، فبداية من العشرية الأولى من عهد الإمبراطورية اتّجهت أنظار المستوطنين إلى زراعة الكروم، التي دلّت التجارب على أنها صالحة جدّا في الجزائر، وقد شجعت الإمبراطورية هذه الزراعة لتتجنب استيراد الخمور من إسبانيا والبورتو البرتغالي[2]. بعدها قامت الجمهورية الفرنسية الثالثة بإدخال زراعة الكروم وصناعة النبيذ، في إطار الاستغلال الفرنسي الإقتصادي للجزائر وجاء هذا على حساب إنتاج القمح الذي هو الغذاء الأساسي للجزائريين[3]، وفي بلد مسلم لا يتعاطى الكحول[4].

ورغم أنّ التجارب في قطاع زراعة الكروم بدأت بصورة منتظمة قبل عام 1880[5]، إلاّ أنّ سنة 1880 تعتبر بمثابة منعطف حاسم في تاريخ انتشار الكروم بالجزائر، وكانت طفرة حقيقية نتيجة تطور المساحات المخصصة لهذه الزراعة، وهذا ما سمح أيضا بتطور عدد المصانع المنتجة للخمور. فرافق تطور إنتاج الخمور زيادة المساحة المخصصة لزراعة الكروم من 20 ألف هكتارا عام 1878 لتصل إلى أكثر من 155 ألف هكتارا عام 1914[6].

المطلب الرابع: زراعة الأشجار المثمرة

تطرقت العديد من المصادر والمراجع إلى غنى شمال إفريقيا منذ القدم بالأشجار المثمرة المتنوعة؛ فالظروف الطبيعية، خاصة في المناطق الشمالية كانت جد ملائمة لنموها. وعادة ما كانت برية، منها أشجار التين والزيتون والحوامض. وقد كانت تنمو في مختلف المناطق أهمها المناطق الساحلية، وفي المنخفضات السفلية للأودية، وفي المرتفعات الجبلية. وبعد الإحتلال الفرنسي وجدوا العديد منها، البرية

[1] أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ص68.

[2] صالح عباد، الجزائر بين فرنسا والمستوطنين 1830- 1930، د. م. ج، الجزائر، 1999، ص20.

[3] توفيق صالحي، المجتمع والعمران في مدينة سكيكدة خلال الحقبة الكولونيالية 1838 – 1962، مذكرة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ والآثار، جامعة قسنطينة، 2008- 2009، ص179.

[4] عثمان سعدي، المرجع السابق، ص619.

[5] أندري برنيان، أندري نوشي وآخرون، الجزائر بين الماضي والحاضر، تع: رابح أسطمبولي، المنصف عاشور وآخرون، د. م. ج، الجزائر، 1984، ص360.

[6] توفيق صالحي، المرجع السابق، ص179.

والمغروسة، تعطي ثمارا عديدة ومتنوعة، وقد تدخل الفرنسيون في إعادة غرسها، مع إدخال أنواع أخرى جديدة تخدم مصالهم الاقتصادية[1].

لقد شهدت زراعة الأشجار المثمرة (الزيتون، الحمضيات، المشمش، الخوخ، التين) تطورا ملحوظا، فبعدما كان عددها يقدر ب 5280 شجرة سنة 1854 ارتفع إلى 7035 شجرة سنة 1855، ليصبح عددها سنة 1875 (10400 شجرة)، أي بمعدل 1700 شجرة في كل السنة، وقد اعتمد الفلاحون الأوروبيون على تقنية التلقيح لإعطاء نتائج جّيدة ومرضية[2]. ونظرا للقيمة العظمى لشجرة الزيتون فقد اهتم الكولون بزراعتها* ضمن مساحات تبعد أحيانا بمائتي كيلومتر عن الساحل، حيث نراها تمتد حتى جنوبي سعيدة وتيارت، وللعلم فإن أشجار الزيتون الطبيعية- الزبوج – كانت قبل الإحتلال الفرنسي للجزائر تغطي مساحات هامة ضمن غابات مولاي إسماعيل، والعرقوب، وزمورة، وعمي موسى، وويزغت، وبني شقران، وتيارت، وسيدي بن يوب، وواد شولي، ومغنية[3]، وقد حول المعمرون الكثير من هذه الأشجار الوحشية الغير منتجة إلى أشجار مثمرة وذات منفعة ومصدر للربح عن طريق عمليات التطعيم[4]. وقد اهتم المزارعون الأوروبيون بإدخال عدة أشجار مثمرة، مثل أشجار القسطل والبندق، وذلك بتشجيع الخبراء المنشغلين في دراسات الفلاحة وسبل تطورها في ذلك الزمن، وقد عمد الكولون إلى إدخال أنواع أخرى لم تكن موجودة مثل أشجار المليص التّي تم إحضارها من اليابان، وأشجار مشمش الشام الذي تم إحضاره من القارة الأمريكية سنة 1894، ونصح الخبراء الزراعيون بغرسه[5].

وقد تكثفت عمليات زراعة الحمضيات التي بدأ الاهتمام بزراعتها منذ خمسينيات القرن19 نظرا لملاءمة الظروف الطبيعية، وتحديدا في سهول متيجة وعنابة وسكيكدة والشلف الأوسط والمحمدية ووهران. وتحتكر سهول متيجة جل المساحات المتخصصة لزراعة الحمضيات وثلثي الإنتاج الإجمالي للبلاد[6]. غير أنّ وقد أدخل المعمرون إلى منطقة الشلف أشجار الحوامض بمختلف أنواعها، فتقلصت

---

[1] خديجة بختاوي، المرجع السابق، ص112.

[2] أحمد حسان، المرجع السابق، ص73.

* ففي سنة 1854 تم تطعيم 105.000 شجرة في دائرة تلمسان، وفيما بين 1882 – 1900 طّعم الكولون 1.121.000 شجرة زيتون غابية مستعينين في ذلك بفلاحين متخصصين استقدموا من بلاد القبائل، كما جلب الكولون أصناف مختلفة من أنواع الزيتون من جنوب فرنسا وإسبانيا يبلغ مردودها ثلاثين حتى مائة كيلوغرام في الشجرة الواحدة تّم زرعها بسيق وغليزان، ولغرض إنتاج زيت الزيتون وحفظ الزيتون أنشؤوا معاصر ومصانع للتّعليب في كل من تلمسان وسيدي بلعباس ومستغانم ومعسكر. ينظر: (عدة بن داهة، المرجع السابق، ص220).

[3] أحمد حسان، المرجع السابق، ص73.

[4] عدة بن داهة، المرجع السابق، ص ص 219- 220.

[5] أحمد حسان، المرجع السابق، ص73.

[6] عبد الحكيم رواحنة، المرجع السابق، ص97.

بذلك المساحات الرعوية كما أنّه كان على حساب زراعة الحبوب التي كانت منتشرة، وأول عائلة مُعمّرة أدخلت زراعة الحوامض إلى المنطقة هي عائلة ***Paul Robert*** وبالضبط في منطقة الأرض البيضاء ***(lacapaire)*** بالقرب من مدينة الأصنام***(ORLEANSVILLE)*** [1].

وقد شهدت زراعة الحمضيات أهم توسع لها في ثلاثينيات القرن العشرين، وبلغت مساحاتها حوالي 500.000 هكتار، وإنتاجها 500.000 طن، والصادرات نحو 150.000 طن في المتوسط سنويا[2]. وكان من أسباب التطور السريع لهذه الزراعة هو سهولة المواصلات من أماكن الإنتاج إلى مراكز الاستهلاك والقرب من موانئ التصدير إلى الخارج، وانخفاض تكاليف النقل وتوفر اليد العاملة، ويمثل البرتقال 60% من مساحة الحوامض في الجزائر، وتحتل عمالة الجزائر51% من مساحة الحوامض ووهران حوالي 34.4% وقسنطينة 14%.

ويقول أحد ضباط الإحتلال " كنا فيلقا من 8 آلاف جندي في مدينة البليدة، وكان كل واحد منا يأكل ويفسد معدل 50 برتقالة في اليوم الواحد، مما يجعل معدل ما نستهلكه 400 ألف برتقالة يوميا، وعندما انتقلنا تركنا تلك الأشجار لم يبد عليها أي أثر مما فعلناه وقد شاهدت في مدينة البليدة تنظيما يفوق تنظيم التشجير عندنا في أوروبا". من خلال هذه المقولة يتضح لنا أن الحوامض كانت معروفة في الجزائر، لكن الإنتاج الموجه للتصدير لم يعرف الازدهار إلا في عهد الإحتلال خاصة فيما بين الحربين العالميتين[3].

وهنا نلاحظ بأنّ فرنسا قد سعت جاهدة إلى تغيير وجهة القطاع الزراعي القائم في الجزائر، من قطاع يقوم على إنتاج المحاصيل الزراعية الإستهلاكية إلى منظومة زراعية تقوم على إدخال أنواع جديدة من الزراعات التجارية، أو بالأحرى تشجيع إنتاجها نظرا لكونها زراعة قديمة بالبلاد وأعاد الفرنسيون بعثها وتخصيصها للتصدير في حين كانت سابقا موجهة نحو الاستهلاك المحلي.

[1] محمد عيساني، تطور النشاط الاستيطاني الفرنسي الأوروبي في منطقة الشلف خلال فترة 1843- 1962، مذكرة ماجستير في التاريخ المعاصر، قسم التاريخ، جامعة الجزائر2، 2011- 2012، ص93.

[2] بشير بلاح، المرجع السابق، ص ص 254- 255.

[3] عبد الحكيم رواحنة، المرجع السابق، ص97.

المبحث الثاني: هياكل دعم الاستيطان الزراعي

لقد لقي المستوطنون تشجيعا من الإدارة الاستعمارية التي كانت تسعى إلى جعل البلاد في خدمة الإقتصاد الفرنسي، ولهذا الغرض أقامت البنى القاعدية الضرورية من سبل الاتصال والسدود والقنوات وتقديم المساعدات والمساهمة في إقامة المؤسسات المالية الضرورية. حيث سعى الماريشال راندون*، الحاكم العام بالزراعة الكمالية التي لا تجد منافسة في المتروبول، وسعى إلى إقامة الهياكل القاعدية لتحقيق ذلك[1].

المطلب الأول: المواصلات (سكك الحديد، الموانئ)

1- سكك الحديد:

بعد سنة 1850 بدأ العمل بالمشاريع العامة الكبيرة في الجزائر، إذ نتج عن قدوم المعمرين والعسكريين انطلاق المشاريع الكبيرة وبناء الطرقات، وقد هدفت هذه السياسة لربط المناطق المنتجة للحبوب بالموانئ الجزائرية والأسواق المدينية وخدمة مصالح البرجوازية الاستعمارية، فمنذ سنة 1857 تمخض الضغط المتواصل منذ زمن طويل إلى تبني برنامج تجهيز سكك الحديد[2]، وقبل هذا التاريخ لم تكن الجزائر تعرف قاطرات، فالفرنسيون هم من أدخلوا هذا النوع من المواصلات[3]. إذ لم تكن السلطة العثمانية مهتمة بطرق المواصلات، فوسائل النقل التي كانت معروفة آنذاك متمثلة في الجياد والعير والحمير والبغال، ومع دخول الفرنسيين ونظرا لامتلاكهم للتكنولوجيا فقد سارعوا إلى شق الطرقات وهذا ليس خدمة للجزائريين كما قد يُتصَور، إنّما من أجل تسهيل حركة سير الإحتلال وربط الإقتصاد الجزائري بما يخدم مصلحة فرنسا سواء كان ذلك على مستوى التجارة الداخلية أو الخارجية[4]، وهذا ما يؤكّده قول "روجيه ليونارد": ***"فحيث تخلو البلاد من ثروات للنهب، لا يكون ثمة طرقات..."***[5].

ويعود أمر إنشاء هذا النوع من المواصلات إلى اقتراح الحاكم العام "راندون" القاضي بإنشاء شبكة للسكك الحديدية بالجزائر من خلال قرار **08 أفريل 1857**، (ينظر الملحق رقم 02) لتكون أداة فعالة

---

* راندون جاك لويس (1795- 1871): عسكري وسياسي فرنسي، حاكم عام للجزائر من 1851/12/11 إلى 1858/06/24، قاد عدّة حملات لقمع المقاومة في إقليم البابور وبلاد القبائل والأغواط وتقرت وسباو. ينظر: (صالح حيمر، المرجع السابق، ص91).

[1] صالح عباد، المرجع السابق، ص19.

[2] عبد اللطيف بن أشنهو، المرجع السابق، ص ص 104- 105.

[3] عبد الحكيم رواحنة، المرجع السابق، ص 76.

[4] مصطفى عبيد، المرجع السابق، ص ص293- 295.

[5] رشيد مياد، الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الجزائرية وانعكاساتها على الحركة الوطنية وتفجير ثورة التحرير 1900- 1954، رسالة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، المدرسة العليا للأساتذة، بوزريعة- الجزائر، 2014- 2015، ص92.

لتنشيط الإنتاج والتسويق وخدمة الإقتصاد[1]. بحيث أعطت الإمبراطورية لشركة "باريس – ليون – البحر الأبيض المتوسط" امتياز بناء خط حديدي بين الجزائر – وهران، وآخر بين سكيكدة – قسنطينة[2]، وقد كان القرار يتضمن إنجاز خط كبير مواز للساحل يربط المقرات الرئيسية للمقاطعات بخط متفرع إلى تلمسان عبر سيدي بلعباس بالإضافة إلى خطوط تنطلق من الموانئ الرئيسية لضمان الاتصال من بونة وفيليبفيل إلى قسنطينة ومن بجاية إلى سطيف ومن تنس إلى أورلينفيل ومن مستغانم وأرزيو إلى غليزان. وقد ارتبطت الأشغال بحاجات الاستعمار، وكان الأمر يتعلق في البداية بإنجاز ثلاثة خطوط:

الجزائر – البليدة - عمورة (دولفوسفيل الواقعة بين المدية أفروفيل) وقسنطينة – فيليبفيل ووهران – سانت دوني دو سيق. وفي انتظار تحديد شروط التمويل، شرع "راندون" - وهو الذي نقل إلى الجزائر في 21 أفريل المرسوم المتعلق بالسكك الحديدية - في أشغال الحفر بين الجزائر وبوفاريك باستعمال اليد العاملة العسكرية[3] (ينظر الملحق رقم 03).

لقد شكل إنجاز شبكات السكك الحديدية مظهرا هاما من مظاهر التأثير الفرنسي بالجزائر، حيث ساهمت في نقل الإنتاج الزراعي والصناعي من مناطق الإنتاج إلى الأسواق الداخلية قبل أن يتم نقلها إلى الأسواق الخارجية، وفق تخطيطات إدارة الإحتلال الفرنسي، حيث أوضحت إحصائيات 1862- 1868 أنّ العائدات التجارية للسكك الحديدية قد بلغت 10 آلاف فرنك عن كل 1 كلم، ومع سنة 1870 كانت إدارة الإحتلال قد أنجزت 395 كلم موزعة على الأقاليم الثلاثة وتربط الساحل الجزائري ببعضه. ولعلّ في ذلك تمهيدا لتنفيذ احتلال كل من تونس الذي تم سنة 1881 والمغرب الأقصى الذي كان سنة 1912[4]. وقد قدمت سكك الحديد مساعدة لا مثيل لها للاستعمار الأوروبي[5]. ويؤكّد "ش.أ. جوليان" على الأهمية الاقتصادية الناجمة عن بناء السكك الحديدية قائلا: ***"إنّ نمو السّكك الحديدية هو ما ينتظره المستعمرون لإنقاذ الإقتصاد الجزائري"***[6] (ينظر الملحق رقم 04).

ولقد شهدت مستعمرة الجزائر نمو مزارع الكروم التّي أدّت إلى تطور إنتاج الخمور وتصديرها، ولم يكن هذا ليحدث دون تدخل الدولة الفرنسية بمنح قروض مناسبة ومواصلات ناجعة، حيث خطط لتمديد

[1] مصطفى عبيد، المرجع السابق، ص295.
[2] عبد اللطيف بن أشنهو، المرجع السابق، ص105.
[3] شارل روبير أجرون، المرجع السابق، ص674.
[4] مصطفى عبيد، المرجع السابق، ص296.
[5] أني راي غولدزيغار، المرجع السابق، ص703.
[6] عبد اللطيف بن أشنهو، المرجع السابق، ص105 (تهميش رقم 2).

سكك الحديد إلى أن تصل مناطق زراعة الكروم كما كان الحال في خطوط تيزي وزو – وسانية - عين تيموشنت.

وبفعل هذه التحفيزات ارتفع مستوى إنتاج الخمور وكذا اتسعت المساحات المخصصة لزراعة الكروم، فبلغ حجم الخمر المنقول عبر السكك الحديدية بالتوازي مع ارتفاع الإنتاج إلى 18515 هل سنة 1877، و59798 هل في 1886 ثم إلى 264114 هل في 1895، إلى أن وصل إلى ذروته سنة 1899 بمجموع 347985 هل، لكن رغم ذلك فإنّ الرّقم الأخير لا يمثّل سوى 8% من الإنتاج. كما كانت كميات الخمور تنقل غالبا عبر مسافات قصيرة بسبب الموقع الجغرافي لمزارع الكروم القريبة من السواحل، مما جعل السكك الحديدية ترتبط أكثر بنقل الحبوب والمسافرين، وهذا لأن العائدات الناجمة عن نقل كميات الخمور كانت محدودة[1].

وهنا يتضح لنا الهدف الذي كانت فرنسا ترمي إلى تحقيقه من وراء مد شبكات للسكك الحديدية وجعلها متاخمة لأماكن تواجد الموانئ، والمتمثل في خدمة المصالح الاقتصادية وربط الإقتصاد الجزائري بالاقتصاد الفرنسي وتسهيل عمليات نقل السلع والمحاصيل الزراعية التجارية والموارد الطبيعية من مراكز التصنيع إلى الأسواق المدينية وإلى الموانئ بغية تصديرها إلى الأسواق الخارجية.

2- الموانـئ:

إنّ التطور التّجاري هو قبل كلّ شيء ناتج عن التطور الفلاحي والصّناعي، الذي بدوره حتّم توسيع الموانئ لتسهيل عمليات الشّحن والتفّريغ، وهذا ما أدّى بالسلطات الاستعمارية إلى إنفاق مبالغ مالية ضخمة من أجل ذلك، حيث جهزّت السلطات الاستعمارية حوالي عشرين ميناء على طول السواحل الجزائرية، تختلف من حيث استعمالاتها. ومع تطور الإقتصاد الكولونيالي في الجزائر، وازدياد عدد المستوطنين، أصبح لكل ميناء اختصاص معين، فبعضها اختص في تصدير المواد المعدنية والطاقوية مثل عنابة ووهران، خاصة وأنها ربطت بشبكة من الطرق البرية والسكك الحديدية مع مناطق الإنتاج المعدني، وموانئ أخرى كانت مخصصة لتصدير المنتجات الزراعية مثل ميناء بني صاف، مستغانم، وسكيكدة وذلك لقربها من مناطق الإنتاج الزراعي، فكانت تصدّر من خلالها الخمور والحلفاء إلى فرنسا وعدد من الدول الأوروبية منها بريطانيا[2].

[1] رضا حوحو، شبكة السكك الحديدة في الجزائر وأثرها في تدعيم سلطة الاستعمار (1830- 1914)، مذكرة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ، جامعة منتوري- قسنطينة، 2004- 2005، ص146.

[2] عبد الحكيم رواحنة، المرجع السابق، ص84.

ونظرا للدور الذي الكبير الذي كانت تلعبه الخمور الجزائرية في الإقتصاد الفرنسي فإنّ هذا قد جعل السلطات الفرنسية غير مبالية وعاجزة عن التقليل أو الحد من دخول الخمور الجزائرية إلى السوق الفرنسية أو تنظيم زراعتها بالجزائر، خاصة وأنها تلعب دورا هاما في تحريك العملية التجارية بين الجزائر وفرنسا، ولهذا فقد احتكرت البحرية الفرنسية نقل الصادرات الجزائرية من الخمور خاصة بعد الوحدة الجمركية 1851م*، حيث كانت تتطلب صادرات الخمور الجزائرية 20 باخرة لنقلها إلى فرنسا بينما لا تتطلب صادرات الحبوب 4 باخرات لنقلها[1]. وفيما يلي حمولة الخمور التي صدرت إلى فرنسا عبر الموانئ الجزائرية فيما بين 19- 07- 1914 كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول رقم03: يوضح كمية صادرات الخمور عن طريق الموانئ الجزائرية نحو فرنسا في عام 1914

الميناء	الكمية بالقنطار	الميناء	الكمية بالقنطار
الجزائر	4.750.301 قنطارا	وهران	**2.038.088 قنطارا**
مستغانم	317.868 قنطارا	بجاية	**128.880 قنطارا**
عنابة	102.047 قنطارا	سكيكدة	**78.619 قنطارا**
أرزيو	37.909 قنطارا.	جيجل	**16.486 قنطارا**

المصدر: عدة بن داهة، المرجع السابق، ص198 (تهميش رقم 01).

من خلال المعطيات المدرجة في الجدول أعلاه نلاحظ بأنّ الكميات المنتجة من الخمور بالجزائر، كانت تنقل عن طريق الموانئ الجزائرية المختلفة باتجاه فرنسا أولا ومن ثم نحو الأسواق الخارجية، وقد فاقت نسبة الكميات المصدرة من الخمور عن طريق ميناء الجزائر نسبة كميات الخمور المصدرة عن طريق ميناء وهران وباقي الموانئ رغم أنّ نسبة إنتاج الخمور في عمالة وهران يفوق كمية الخمور المنتجة في عمالة الجزائر.

* الإتحاد الجمركي: هو اتفاق الغرض منه أن يجعل عدة دول أرضا جمركية واحدة خاضعة لنظام جمركي. ينظر: (آمنة أبو حجر، المعجم الجغرافي، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن- عمان، 2006، ص10).

[1] عبد الحكيم رواحنة، المرجع السابق، ص96.

وبعد سنة 1880 نظمت السلطة الفرنسية الاستغلال الإقتصادي للبلاد ووسعت من وسائل النقل، من الإنتاج الزراعي إلى الصناعات المنجمية، فكل ما ينتجه البلد من خيرات اقتصادية، يتم استغلاله أو توجيهه إلى التصدير، حيث سمح هذا النشاط الإقتصادي لمدينة سكيكدة، من تحقيق نمو اقتصادي غير مسبوق، بينما استفادت المدينة وميناؤها من مضاعفة نشاط التصدير، وطبقا لنشاطه العام، اتّسعت مساحة الميناء تدريجيا، وأصبحت سكيكدة ميناء الجزائر الأول للمواشي.

وتعدُّ الخمور من أهم المواد التي يسيطر المعمرون على انتاجها، إلى جانب الحوامض والبواكر التي تساهم بنسبة كبيرة في الصادرات بسبب تزايد الطلب عليها في الأسواق الخارجية، ولأسعارها المرتفعة. وقد لعب ميناء سكيكدة دورا بارزا في تحديد وظيفة المدينة الرئيسية، كمرفأ إستراتيجي بالنسبة لعمالة قسنطينة بكامله، وأصبح يشتهر بحجم صادراته من الخمور والحمضيات والفلين والمواشي نحو مختلف الموانئ الأوروبية عموما والفرنسية خصوصا[1].

فبعد السكك الحديدية التي كانت تنقل خيرات الجزائر إلى أماكن تواجد الموانئ، كانت الموانئ هي حلقة الوصل الأخيرة التي من خلالها تنقل المنتجات الزراعية والموارد الطبيعية نحو التصدير إلى الأسواق الخارجية أين يتم شحن المنتجات في السفن ليتم توجيهها مباشرة نحو التصدير، وبهذا تصبح الجزائر خزّان فرنسا للمحاصيل الزراعية والثروات الطبيعية.

المطلب الثاني: شبكات الري (السدود والآبار)

لقد انطلق مشروع المياه الاستعماري من ضرورة وجود أسقية فلاحية *(Hydraulique agricole)* لمواكبة سياسة الاستيطان البشري والاقتصادي[2]. وقد كان يستلزم إنشاء السدود اللازمة من أجل إقتصاد استعماري مفيد توازيا مع تحضير الإقتصاد الاستعماري لقفزة جديدة ترتكز على تصدير المنتجات التضربية، وحل مشكلة الماء المعترف به حسب النظريات يكون بإنشاء سدود كبيرة تسمح بتخصيب الأرض[3] (ينظر الملحق رقم 05).

[1] توفيق صالحي، المرجع السابق، ص ص195- 197.

[2] احميدة عميراوي، سليم زاوية وآخرون، المرجع السابق، ص97.

[3] أني راي غولدزيغار، المرجع السابق، ص707.

وهذا ماأكّد عليه أوربان* بأنّ التقدم الفلاحي وحتى الصناعي يرتبط بوفرة المياه حين كتب يقول:" ...كما اهتمينا بالري خاصة وأنّ الشبكة الهيدروغرافية بالجزائر تجف سنويا، ولذا بنينا السدود على الأنهار الرئيسية الكبرى...وأقمنا قنوات الري خاصة لما يتعلق الأمر بالأراضي الجافة مثلما فعلنا في سان دونيس(*Saint- Denis*) بسيق بمقاطعة وهران بطاقة ضخ فائقة تقدر بملايين الأمتار المكعبة".

وأعلن بذلك موافقته على ضرورة اهتمام الحكومة بشق السدود والقنوات واعتماد أسلوب الّري وحفر الآبار الارتوازية** خاصة بعد أن اكتشفت سلطات الإحتلال الفرنسي وهي تبحث عن تحقيق مشروعها الاستيطاني بالجزائر طبقة هامة من المياه الجوفية تنحدر من الواجهة الجنوبية للأطلس الصحراوي وتتجه نحو بسكرة إلى غاية وادي ريغ*** فقررت بذلك أن تستغلها عن طريق الآبار الارتوازية[1].

ويعتبر الفرنسيون المهندس "جي" باعث الحياة في الواحات بحفره للآبار الارتوازية بوادي ريغ، مع العلم بأن الفرنسيين عندما دخلوا المنطقة وجدوا سكانها بارعين في حفر الآبار التقليدية[2]. ويذكر أوربان في هذا الصدد قائلا:" وفي الجنوب حفرنا الآبار الارتوازية إذ إن الأرض هناك غنية فعلا بالثروة المائية حيث تضخ حاليا (1861) آلاف الأمتار المكعبة خلال الدقيقة الواحدة كتلك المتواجدة بوادي ريغ"[3].

ومنذ سنة 1854 بدأ المعمرون يطالبون بأشغال الري. هكذا أشارت جريدة "الأخبار" إلى: "الإيجابيات الضخمة التي تتوفر للزراعة من خلال نظام عام للسدود على مجاري المياه وذلك بتجميع

---

* توماس (إسماعيل) أوربان (Thomas Ismayl Urbain) (1812- 1884): ولد بمدينة كايان عاصمة غويانا بتاريخ 31 ديسمبر 1812، من الأب أوربان برو، بحار وتاجر سمسار في تجارة الرقيق ينحدر من مرسيليا، ومن الأم أُولين وهي أَمة، عاش حياة ملؤها الفقر والشقاء، درس بمرسيليا وحصل على شهادة الثانوية، والتحق بكلية الطب، وإثر التحولات السياسية بفرنسا سنة 1830 وسقوط الملك شارل العاشر طلب منه والده العودة إلى كايان، لكن سرعان ما عاد إلى مرسيليا، نظرا للوحشة والغربة التي عاشها في كايان رغم أنها بلد آباءه، وما زاد وحشته أنّ أُمّه تبرّأت منه، فوجد الأُنس في العائلة السانسيمونية التي تأثر بأفكارها، ثائرا على الجمهوريين والإقطاعيين من الأسرة المالكة. وباشر مشروعه الجديد من جنوب فرنسا وكورسيكا، وكله عزم وأمل على أن تختفي مظاهر العبودية، وأن يتعايش كل من على المعمورة شرقا وغربا في حب وسلام. ينظر: (مصطفى عبيد، الفكر الإستعماري...، المرجع السابق، ص ص61- 64).

** الآبار الإرتوازية: سميت هذه الأبار بهذا الإسم نسبة إلى بلدة "ارتوز" Artois في شمال شرق فرنسا، وتتكون هذه الآبار من ثنية إلتوائية مقعرة، أو منطقة حوضية تحدها حوائط مرتفعة بحيث تنحدر المياه من جميع الجهات نحو قاعها، فإذا ما مالت الطبقات الصّماء التّي تحتوي فيما بينها الطبقة المنفذة للمياه والمتشبعة بالمياه الجوفية " خزان المياه الجوفي (Aquifer)" ميلا متقاربا بحيث تظهر هذه الطبقة كأنها منثنية انثناء مقعرا فلا بد من أن يساعد ذلك على تكوين حوض ارتوازي تختزن فيه المياه الباطنية حتى إذا حفرت بئر في وسط الإنثناءات صعدت المياه إلى السطح صعودا طبيعيا قويا لكي تتعادل مع المنسوب الأعلى في الطبقة المسامية المقعرة. ينظر: (آمنة أبو حجر، المرجع السابق، ص9).

*** وادي ريغ: مجموعة واحات تتوزع شمال وجنوب تقرت، يحتل المرتبة الأولى في مناطق إنتاج التمر. ينظر: (عاشور شرفي، القاموس الموسوعي معلمة الجزائر، دار القصبة للنشر والتوزيع، 2009، ص1452).

[1] مصطفى عبيد، المرجع السابق، ص ص165- 166.

[2] يمينة بن صغير حضري، **"سياسة التوغل الاستعماري الفرنسي بمنطقة وادي ريغ"**، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، ع 2، معهد العلوم الانسانية والاجتماعية - جامعة غرداية -، 2014، ص35.

[3] مصطفى عبيد، المرجع السابق، ص166.

المياه الفصلية للأمطار واستخدامها في الزراعة خلال الجفاف". وبعد سنة 1860 وحتى 1879 جرى إنشاء السدود لحبس أو تحويل المياه في كل أنحاء الجزائر حسب التوزيع التالي:

سد تليلات: 1860 سد حميز: 1869

سد الهبرا: 1865 سد المنية: 1866 (تحويل)

سد الأصنام: 1868 (تحويل) سد الجديوية : 1877

سد واد فرغوغ: 1865- 1871 سد واد مهجور: 1879[1].

وللّري أهمية كبيرة في الفلاحة حيث يمثل واحدا من أهم العوامل المساعدة على التحكم في الإنتاج[2]، وقد سعت فرنسا إلى احتلال هذه المستوطنة الفلاحية واستغلال ثروة القمح، وفعلا كان لها ذلك وبعد مرور عشريتين من الإحتلال العسكري للجزائر أصبح القمح يمثل المنتوج الرئيسي في الفلاحة الاستعمارية مما أدى إلى طرح أهمية اللجوء إلى السقي بتجنيد طاقات مائية كبيرة تسمح بإدخال منتوجات فلاحية تجارية جديدة وتكثيف الإنتاج مثل الكروم، الحمضيات، الزراعات الصناعية والقمح اللين، وذلك بالاعتماد على عمليتين أساسيتين هما:

الأولى: الاستحواذ مباشرة على الأراضي المسقية للجزائريين.

الثانية: إنجاز سدود لسقي الأراضي الجافة تتوفر على شروط طبيعية ملائمة لذلك.

وتمثلت المنشآت المائية التي اعتمدها الاستعمار في الشمال الجزائري على إقامة سدود خزانة بالقرب من المحيطات التعميرية، أّما في الجنوب فتركزت في آبار كبيرة في الواحات كما سبق ذكرها وذلك لتكثيف إنتاج التمور للتصدير[3].

وبالفعل فقد تطورت الفلاحة خلال القرن 20 وقد كان لتطور نظام الري وتوسع مساحة الأراضي المسقية الأثر البالغ في هذا التطور، ومن بين السدود التي تم تشييدها أيضا نجد سد غريب بسعة 120 مليون متر مكعب، وسد واد الفضة بسعة 80 مليون متر مكعب، بالإضافة إلى سدود من الحجم الصغير في كل من أم الدروع، وواد سلي، بالإضافة إلى مد قنوات الري ومن أهمها قناة باسكال *(Pascal)* التي تم إنشاؤها سنة 1911 وهي تنطلق من سد واد الفضة مرورا بمدينة الأصنام لتخترق كامل منطقة الشلف،

[1] عدي الهواري، المرجع السابق، ص ص107- 108.

[2] علي بن حرّاث، السياسة المائية الفرنسية في الجزائر وآثارها في المشروع الاستيطاني – منطقة القبائل الصغرى نموذجا- 1830- 1962، مذكرة ماجستير في التاريخ المعاصر، قسم التاريخ، جامعة الجزائر، 2009 – 2010، ص91.

[3] احميدة عميراوي، سليم زاوية وآخرون، المرجع السابق، ص97.

وقد ساهمت هاته القناة أّيما مساعدة في توسيع المساحات المسقية بالمنطقة وعليه كانت النتائج كما يلي[1]:

جدول رقم 04: يمثل توزيع مختلف الزراعات على المساحات المسقية بمنطقة الشلف

منطقة الشلف الأوسط		منطقة الشلف الأعلى	
نوعية الزراعة	النسبة المئوية	نوعية الزراعة	النسبة المئوية
الحوامض	%45	الحوامض	%26
الحبوب	%13	الحبوب	%19
الأشجار المثمرة	%13	الأشجار المثمرة	%9
الكروم	%10	الكروم	%12
الخضروات	%9	الخضروات	%13
زراعات أخرى	%10	زراعات أخرى	%25

المصدر: عيساني محمد، المرجع السابق، ص86.

من خلال المعطيات المدرجة في الجدول أعلاه يتوضح لنا الدور الذي لعبته السدود وشبكات الري في توسع المساحات المسقية وتنوع المحاصيل الزراعية في منطقة الشلف.

وأمام ازدياد الحاجة إلى تطوير الإنتاج الزراعي خاصة فيما يخص التركيز الكبير على إنتاج الكروم وتوسيع مساحات زراعتها منذ 1880 والتي عرفت مساحاتها ارتفاعا كبيرا، فبعدما كانت لا تتجاوز 20.000 هكتار سنة 1878 ارتفعت إلى 155.000 هكتار عشية الحرب العالمية الأولى، (أي تضاعفت بأكثر من ستة مرات)، فإّنه بالتوازي مع هذا التطور في مساحات زراعة الكروم تطور كذلك الاهتمام بالثروة المائية وهو ما كان له التأثير الكبير الإيجابي على الاستيطان وتثبيت الأوروبيين[2].

ومن خلال ما ذكرناه نجد بأّن الاهتمام البالغ الذي أولته السلطات الاستعمارية بالسياسة المائية في الجزائر سواء كان الاهتمام متعلقا بالثروة المائية السطحية أو الجوفية من خلال بناء السدود والآبار، بغية استغلالها في المجال الزراعي، يدل على النزعة الاستيطانية الفرنسية والرغبة الملحة في تحقيق نهضة الإقتصاد الفرنسي، فمنذ الوهلة الأولى أدركت فرنسا بأن نجاح الاستيطان بالجزائر لا يتم إلا بتحقيق الرفاهية الاقتصادية للمعمرين على جميع الأصعدة فكان الاهتمام بالمجال الزراعي من أولى التوجهات وبالتالي الاهتمام بالسياسة المائية، ما يضمن توفر الظروف الملائمة للمعمرين.

[1] محمد عيساني، المرجع السابق، ص ص85.

[2] علي بن حرّاث، المرجع السابق، ص ص91- 92.

المطلب الثالث: المدارس الفلاحية والمؤسسات المالية

1- المدارس الفلاحية:

لقد قامت السلطات الفرنسية بإقامة عدة مؤسسات زراعية جديدة من أجل توفير الوسائل المادية والبشرية المساعدة على إعادة رسم الخريطة الزراعية اقتناعا منها بأنّ الإنتاج الزراعي لا يمكن أن يتطور دون وجود منظومة تعليمية مهنية مرتبطة بالنشاط الزراعي[1]. وبالتالي عمدت إلى إنشاء المدارس الفلاحية، ومن بين أهم المؤسسات التي أنشأها الاستعمار الفرنسي في الجزائر خصيصا للتعليم الزراعي والتي كان الحظ الأول فيها لأبناء الكولون والتي يتلقى فيها الطلبة والتلاميذ دروسا نظرية وعلمية نجد:

- المعهد الفلاحي للجزائر بالحراش وتلحق به مساحة أرضية ب 37 هكتار منها 27 هكتار خاصة بالكروم[2].
- المدرسة الزراعية بسكيكدة المخصصة لإجراء أبحاث الزراعة الساحلية.
- المدرسة الزراعية بسيدي بلعباس وأخرى بعين تيموشنت وأخرى بعين الحجر بوهران لدراسة الحبوب في المناطق الجافة[3].
- ضيعة واد السّمر ب 64 هكتار.
- ضيعة في الروبية ب 15 هكتار.
- المدرسة التطبيقية للفلاحة بسيدي بلعباس، ب 180 هكتار، ويختص فيها التكوين بزراعة الكروم.
- المدرسة الفلاحية بسكيكدة ب 180 هكتار واختصاصها الكروم.
- المدرسة الفلاحية لعين تيموشنت ب 97 هكتار واختصاصها الكروم.
- المدرسة الفلاحية لقالمة ب 130 هكتار واختصاصها الحبوب.
- المشتلة الجهوية بتلمسان ب 04 هكتار واختصاصها الفواكه.
- المحطة التجريبية لعين الحجر تختص في الحبوب وتسيرها النقابة الفلاحية لسعيدة[4].
- محطة الأصنام لإجراء تجارب في زراعة القطن.

[1] خديجة بختاوي، المرجع السابق، ص81.

[2] عدة بن داهة، المرجع السابق، ص241.

[3] احميدة عميراوي، سليم زاوية وآخرون، المرجع السابق، ص49.

[4] عدة بن داهة، المرجع السابق، ص241.

- محطة قسنطينة لزراعة التبغ[1].

وتظهر لنا أهمية الزراعة في السياسة الفرنسية من خلال إدراج مادة التعليم الفلاحي في البرامج الأساسية للتعليم العام، فكان التعليم الابتدائي يقدم معلومات عامة حول الزراعة، خاصة زراعة الحبوب والأشجار المثمرة. وكانت تقدم دروس تطبيقية في حديقة المدرسة، وانتقلت بعض المفاهيم البسيطة عن الزراعة لأولياء التلاميذ عن طريق أبناءهم، وكانت أول فئة تم توجيهها إلى هذا المجال هي أبناء الكولون، وبعد أن تحققت بعض النتائج الإيجابية تم تنظيم دروس خاصة بالتعليم الزراعي التكميلي، فأقيم أول حقل زراعي تجريبي في وهران سنة 1890، اهتم بدراسة طبيعة التربة والنباتات التي تنمو في هذا الوسط. وخصصت حصص تقدم فيها دروس في الحرث وزراعة الحبوب والكروم، وبعض أعمال البستنة[2].

ومع سنة 1900 ، تّم تأسيس المفوضية المالية التي أخذت على عاتقها تطوير توجه الاقتصاد، وعلى رأسه القطاع الزراعي، وعملت على تشجيع الدراسات العلمية والخبراء الزراعيين ماديا، وتطبيق كل ما توصلت إليه المخابر من نتائج جديدة. وقد أعطت للزراعة اهتماما خاصا بعدما لاحظت تغيرا في توجهات خريجي المؤسسات الزراعية التعليمية، الذين يتجه الكثير منهم إلى العمل في قطاعات أخرى كالمصانع والموانئ. فرأت المفوضية المالية ضرورة إقامة العديد من مراكز التعليم المهني التي تهدف إلى منح الجزائريين بعض المعارف الجديدة في الزراعة، ونقل طرق وأساليب العمل الأوروبية إلى الجزائر. وأول مؤسسة زراعية هي مؤسسة *"Maison Carée"* والتي أنشئت سنة 1903 في عمالة الجزائر، وقد تفرع عنها العديد من المدارس الفلاحية في كل من وهران، مستغانم وغليزان[3].

من خلال ما تّم عرضه يتضح لنا الدور الذي لعبته المؤسسات التعليمية التي أنشأتها السلطات الاستعمارية في المجال الزراعي والتي سعت من إنشاءها إلى تشجيع الزراعات التجارية الجديدة وتلقين المعمرين طرق الزراعة الحديثة وفق تطبيق آخر ما توصلت إليه مخابر البحث العلمي.

[1] احميدة عميراوي، سليم زاوية وآخرون، المرجع السابق، ص49.

[2] خديجة بختاوي ، المرجع السابق، ص82..

[3] المرجع نفسه، ص ص 82- 83.

2- المؤسسات المالية

لغرض تطوير الزراعة التي بنى عليها الاستعمار الفرنسي مستقبله في الجزائر صدر مرسوم رئاسي متعلق بالقرض المالي للجزائر في 11 جانفي 1860[1]. وعند تجديد الامتياز الذي تحصل عليه بنك الجزائر سنة 1880 في الميدان النقدي تمكنت الحكومة من أنْ تجعل من البنك يخصص 20 مليونا على ذمة الفلاحة وبذلك تتوفر القروض ذات الفائدة الضعيفة لدي المعمرين، وبفضل عمل البنك تأسست مصارف اسقاط في جميع الجهات التّي تقوم بخصم أسهم الفلاحين، وهؤلاء لم يكن لهم أنْ يحصلوا على التجهيزات وأنْ يوسعوا حقولهم وأنْ يقترضوا بدون استثناء بدون هذه القروض، فلوحظ في سنوات قليلة ارتفاع في الثروات فبدا المستقبل مشعا أمامهم بفضل عمل البنوك[2].

وفي 30 أكتوبر 1880 أنشئت مؤسسة "القرض المالي والزراعي للجزائر" (Crédit Financière et Agricole en Algérie) تحت رئاسة "م.كريستوفل" *(M.CHRISTOPHLE)* مدير القرض المالي الفرنسي الذّي أعلن أنّ هذه المؤسسة قد وجّهت نداء إلى المساهمين للموافقة على رأسمال الشركة الجديدة المخصص أساسا للنشاطات الزراعية والتجارية (قروض تمنح فقط للفلاحين والتجار)، وكان الغرض من إنشاء هذه الشركة المالية هو تقديم العون للمستوطنين الأوروبيين، بمنحهم قروضا مالية على المدى الطويل (10 سنوات حتى 30 سنة) لتمكينهم من تحقيق مشاريعهم الاجتماعية والاقتصادية مقابل فوائد تتراوح بين 05.5 حتى 06%، وللإشارة فإنّ عدد مقرات هذه الشركة بلغ 46 مقرا في كامل الجزائر خلال عام 1908.

يضاف إلى هذه المؤسسات "القرض الليوني" (Crédit Lioni) و"شركة العامة" (Société Générale) ثم "البنك الصناعي لإفريقيا الشمالية" (Banque industrielle de l'Afrique du Nord) في 1919 الذي تحول بعد الحرب العالمية الثانية إلى "بنك للمصالح". ومؤازرة للبنوك الكبرى نشأت بنوك صغرى خاصة لمساعدة الكولون الذين يتلقون صعوبات مالية، ومنها "بنك روبرت" (Banque Robert) البنك الذي أنشئ بمدينة الأصنام[3].

وفي ذات السنة 1880 اقترحت البنوك الخاصة منح الكولون قروضا مرهونة وهو الأمر الذي دفع بالكثير من المعمرين إلى ممارسة زراعة ذات طابع تجاري كالكروم والقطن والتبغ، لكن تحكم السوق في

[1] عدة بن داهة، المرجع السابق، ص ص244- 245.

[2] برنيان أندري، نوشي أندري وآخرون، المرجع السابق، ص ص360- 361.

[3] عدة بن داهة، المرجع السابق، ص ص245- 246.

أسعار مبيعات الخمر تسبب للبعض منهم فقدان أراضيهم. وهكذا تم للرأس المال البنكي في نهاية القرن 19م مراقبة توزيع الإنتاج الزراعي والإشراف على عمليات الجمع والتخزين والنقل والبيع في الأسواق الفرنسية لاسيما بعد صدور مرسوم 1892 القاضي بإنشاء الإتحاد الجمركي مع فرنسا[1].

وبمجرد أنْ توجّه الإقتصاد نحو زراعة الكروم وظهرت آفاق سوق كبرى، فتح البنك أبوابه بعد أن كانت الدراهم قليلة في المستعمرة وأول بنك فتح أبوابه لتمويل العملية هو "بنك الجزائر" (Banque d'Algérie)[2]، ولقد تحدّث الجغرافي "أ.ف.غوتيي" *(E.F.Gautier)* عن الروابط التي توطدت في الجزائر منذ وقت مبكر بين البنك وزراعة الكروم والتي ما فتئت تربط بينهم دائما، والتي تفسر نفسية المعمر زارع الكروم الذي "يستثمر فائدته في مشاريع جديدة، ويقترض باستمرار من أجل أنْ يربح أكثر، وصحيح أنه لدى جني المحصول يحقق فائدة جمة تتجاوز مبلغ ما اقترضه سواء كان الموسم الزراعي حسنا أم سيئا. فإذا كان حكيما فإنه سوف ينشئ بفضل الادّخار ماله الخاص للتداول، غير أنّه لا يستطيع أن يكون حكيما"[3]. فزراعة الكروم ظهرت وكأنها الزراعة الوحيدة الأكثر تناسبا مع النشاط المفيد عند المعمرين، وفي غمرة الفرح بالنجاح يقع نسيان القروض وهي حجر الزاوية لكل هذا البناء وأنّ تسديد القروض لابد منه في يوم من الأيام[4].

وتشير بعض الكتابات أنّ كلًا من "القرض الليوني" و"بنك الجزائر" قد فتح فروعا له في الجزائر لتوظيف الأموال المودعة به في تنشيط زراعة الكروم. فمع حلول سنة 1886 بلغ عدد المؤسسات الفرعية للقرض الليوني وبنك الجزائر سبعا في إقليم الجزائر (الأربعاء، بوفاريك، الأصنام، القليعة، حجوط، المدية، تيزي وزو)، وثمانية في إقليم وهران (تلمسان، عين تيموشنت، غليزان، أرزيو، معسكر، قديل، بلعباس، سيق) وثلاثة في إقليم قسنطينة (قالمة، سكيكدة، سوق أهراس). ويمكن أنْ نستدل من خلال كثرة المؤسسات البنكية في إقليمي وهران والجزائر الوسطى بأنّ وجود الكولون بهما كان كثيفا مقارنة مع إقليم قسنطينة.

وفي سنة 1894 ارتفع عدد المؤسسات المالية في الجزائر إلى 24 مؤسسة بعد أن افتتحت فروع أخرى للقروض في كل من لبويرة، الدويرة، الرويبة، عين البيضاء، ميلة وجيجل[5]. وهكذا يكون القرض

---

[1] نفسه.

[2] محفوظ سماتي، الأمة الجزائرية نشأتها وتطورها، تر: محمد الصغير بناني، عبد العزيز بوشعيب، منشورات دحلب، الجزائر، 2007، ص158.

[3] شارل روبير أجرون ، المرجع السابق، ص ص171- 172.

[4] برنيان أندري، نوشي أندري وآخرون، المرجع السابق، ص361.

[5] عدة بن داهة، المرجع السابق، ص ص247- 248.

العقاري والفلاحي الجزائري قد ساهم بصورة مباشرة وفعالة في توطيد قواعد الاستيطان الفرنسي في الجزائر، وذلك بمنحه للمستوطنين من أصحاب المحلات التجّارية وملاّكي الأراضي الفلاحية، ونقابات الري، والبلديات والمؤسسات العمومية... قروضا لا تسدد إلاّ بعد انقضاء آجال أدناها عشر سنوات وأقصاها خمسون سنة مقابل فوائد تتراوح بين 05 حتى 07%.

ولا مانع أنْ نذكر أهم المؤسسات البنكية التّي ساهمت في حصول الفلاحين الأوروبيين على مزيد من الأراضي الزراعية خلال الفترة من 1870 إلى 1994 وهي "بنك الجزائر"، "الشركة الجزائرية" (Société Algérienne)، "القرض العقاري والفلاحي للجزائر" (Crédit Financière et Agricole en Algérie)، "القرض الليوني" و"مؤسسات القرض والصناديق الفلاحية" (Les Fonds d'emprunt et les institutions agricoles)، وهو الأمر الذّي مكّن بعض الكولون من توسيع أراضيهم المزروعة كروما إلى 1.000 هكتار بل إلى 3.000 هكتار[1].

فباختصار شديد، يتبين من خلال ما سبق عرضه أنّ البنوك والمؤسسات المالية التي وجدت في الجزائر لم تكن سوى في خدمة الاستيطان الأوروبي في الجزائر، وعملت بشكل كبير على الاضطلاع بشؤون الزراعة الفرنسية بالجزائر وتقديم القروض للفلاحين الأوروبيين الذين اصبحوا يقترضون بدون استثناء بهدف تعزيز الزراعات التجارية خاصة زراعة الكروم التي نالت الحظ الأوفر من الأموال المودعة في البنوك والتي سخرتها سلطات الإحتلال الفرنسي بغية تعزيز زراعتها وتكثيف إنتاجها من الخمور المربحة.

بعد الوقوف على المعطيات التّي تّم عرضها سابقا نلاحظ وجود اختلاف وفروقات شاسعة ما بين المنظومتين الزراعيتين بالجزائر، المنظومة الزراعية التقليدية للأهالي والمنظومة الزراعية الاستعمارية المستحدثة وعلى جميع الأصعدة، وفيما يلي عرض مقارن ما بين البنية الزراعية التقليدية والبنية الزراعية الرأسمالية المستحدثة من طرف سلطات الإحتلال الفرنسي بالجزائر:

[1] المرجع نفسه، ص ص249- 251.

جدول رقم 05: يوضح البنية الزراعية التقليدية الجزائرية والبنية الزراعية الرأسمالية الإحتلالية

مواصفات الزراعة الجزائرية	مواصفات الزراعة الرأسمالية الاحتلالية
ملكيات صغيرة مجزأة	ملكيات كبيرة مركزة
سوقها للإستهلاك المحلي	سوقها تجاري تصديري
إنتاجية ضعيفة	إنتاجية عالية
تقنية تقليدية	عالية المكننة
غير ممولة	ممولة
أراضي ضعيفة الخصوبة	أراضي خصبة مسقية
يد عاملة غير مؤهلة تقنيا	يد عاملة مؤهلة
مقطوعة عن السوق الخارجية	مصدر دخول العملة
استغلال عشوائي	العقلنة في الاستغلال
عمل عائلي وخماسة	عمال زراعيون أجراء

المصدر: محمد الطيبي، المرجع السابق، ص206.

تعكس لنا معطيات الجدول طبيعة النشاط الزراعي بالجزائر والقائم على نمط إنتاج تقليدي موجه لتلبية الحاجات الغذائية لسكان البلاد بعيدا عن أي رغبة في التنافس من أجل التصدير، وفي مقابل ذلك نلاحظ بنية زراعية رأسمالية متطورة تعكس أهداف وميول المستعمر في استحداث منظومة زراعية ممكننة ومدعمة بالمنشئات القاعدية تقوم على الإنتاج الموجه للتصدير وجعلها مصدر لجلب العملة، وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على رغبة فرنسا الملحة في جعل الجزائر مستعمرة استيطانية فلاحية ذات إنتاج عال من أجل تحقيق الرخاء الاقتصادي، وهذا ما تؤكده الخسائر الباهضة ورؤوس الأموال الضخمة المخصصة لدعم هذا القطاع والهياكل المادية والبشرية المجندة لخدمة هذا القطاع الزراعي من طرف سلطات الإحتلال الفرنسي.

نخلص في آخر هذا الفصل إلى أنّ السلطات الفرنسية قد سعت جاهدة إلى تعمير الجزائر، وكانت حريصة كل الحرص على شد المستوطنين بالأرض، واستغلال مختلف الإمكانيات الطبيعية والبشرية خدمة لمصالحها الاقتصادية ورغبة في إنجاح مشروعها الاستيطاني الرامي إلى جعل الجزائر مستوطنة فلاحية فرنسية. وقد شملت سياستها هيكلة المنظومة الزراعية بالجزائر ضمن المنظومة الزراعية الرأسمالية، فبعد انتزاع الأراضي الزراعية للجزائريين وتمليكها للمعمرين سعت السلطات الفرنسية إلى تسخير مختلق البنى القاعدية لإنجاح زراعة المحاصيل التجارية النقدية بالجزائر كمد شبكات الطرق والمواصلات لتسهيل نقل المحاصيل من مناطق الإنتاج إلى موانئ التصدير، والاهتمام بالثروة المائية واستباحة زراعة الكروم والزراعات المدارية التجارية بالجزائر والتي تعتبر بحق مضاربة جالبة للمعمرين نظرا لعائداتها المالية المعتبرة، كل ذلك كان من أجل ضمان استمرار الوجود الفرنسي في الجزائر وتحقيق نهضته الاقتصادية والاجتماعية. وهنا نطرح التساؤل التالي: إلى أي مدي يمكن القول بأن زراعة الكروم استطاعت أن تعوض فرنسا خسائرها في محاولاتها إنجاح المحاصيل الزراعية التجارية الأخرى؟

الفصل الثاني: المعطيات الأساسية حول زراعة الكروم بالجزائر

المبحث الأول: إدخال زراعة الكروم

المطلب الأول: جذور زراعة الكروم بالمنطقة

المطلب الثاني: أولى مشاتل الكروم

المطلب الثالث: تطور زراعة الكروم

المطلب الرابع: علاقة زراعة الكروم بإنتاج الخمور

المبحث الثاني: انتشار زراعة الكروم وعوامل توسعها

المطلب الأول: أماكن انتشار زراعة الكروم

المطلب الثاني: عوامل توسع زراعة الكروم

المطلب الثالث: ملكية الأراضي المزروعة كروما

المبحث الثالث: الأيدي العاملة في مجال زراعة الكروم

المطلب الأول: اليد العاملة الأوروبية

المطلب الثاني: اليد العاملة الجزائرية

المطلب الثالث: أجور الأيدي العاملة

لقد شكلت زراعة الكروم بالجزائر بالنسبة لفرنسا خير بديل لتعويض خسائرها الفادحة جراء محاولاتها إنجاح زراعة المحاصيل المدارية والتجارية بالجزائر، وعلى رأسها زراعة القطن والتبغ. ونظرا لملائمة الظروف الطبيعية بالجزائر لزراعة نبتة الكرمة، وباعتبارها مضاربة جالبة للربح فقد أولتها سلطات الإحتلال الفرنسي اهتماما بالغا بغية الرفع ميزان من مدفوعاتها، وتحقيق الربح الوفير والحفاظ على المرتبة الأولى عالميا في إنتاج وتصدير الخمور؛ خاصة وأنّ كروم العنب كانت تعصر خمرا. ونظرا للطلب المتزايد على الخمور الجزائرية ذات الجودة العالية، تمكنت من أن تحتل نسبة عالية من قيمة الصادرات الجزائرية نحو الأسواق الخارجية، فانتشرت بذلك زراعة الكروم انتشارا واسعا وتربعت على معظم المساحات الزراعية بالجزائر، بحيث ساهمت عوامل عدّة في تطور هذه الزراعة وعلى رأسها ملائمة الظروف الطبيعية لنموها والدعم المالي الكبير الذي كانت تخصصه فرنسا لهذه الزراعة المجزية. ورغم الجذور الضاربة لهذه النبتة بالمنطقة والتي تعود لأزمنة غابرة إلاّ أنها عرفت أوج مراحل تطورها خلال الفترة الاستعمارية الفرنسية، أين حضيت باهتمام بالغ، فأصبحت عبارة عن زراعة تضربية تجارية، في حين لم يكن إنتاجها في السابق من قبل الأهالي الجزائريين إلاّ بغرض الاستهلاك الذاتي كعنب للمائدة.

المبحث الأول: إدخال زراعة الكروم

بعد فشل تجاربها في إنجاح زراعة المحاصيل المدارية والتجارية بالجزائر، اتجهت الميولات الفرنسية إلى زراعة الكروم التي يحول عنبها إلى الخمور الموجهة نحو التصدير، بغية تعويض خسائرها وتحقيق الرخاء الإقتصادي وإنعاش الخزينة الفرنسية، فهل استطاعت هذه الزراعة ترجمة الأحلام الفرنسية على أرض الواقع؟ وهل يمكن اعتبارها زراعة دخيلة على عادات وتقاليد المجتمع الجزائري؟ وفيما تمثلت الجهود المبذولة من طرف سلطات الإحتلال الفرنسي من أجل إنجاح هذه التجربة؟

المطلب الأول: جذور زراعة الكروم بالمنطقة

عندما نغوص في تاريخ الجزائر منطلقين من الأقدم إلى الأحدث نلاحظ ازدهار شجرة الكرمة وتكثف إنتاج الخمر، خاصة منذ نهاية القرن19 إبان الإحتلال الفرنسي[1]، ولا يمكن القول بأن زراعة الكروم هي زراعة دخيلة وجديدة على المجتمع الجزائري، بل هي ضاربة في عمق تاريخ المنطقة، وأعاد الفرنسيون بعثها لأنها زراعة تتماشى والطابع الإقتصادي الرأسمالي، وهي زراعة ذات أهمية ووزن اقتصادي كبير[2]. إذ اكتشفت حبات عنب في طبقات جيولوجية توافق العصر الجليدي الرابع بالجزائر، وأصلها المحلي، وهذا يفند آراء بعض المؤرخين الذين يرجعون الفضل إلى الفينيقيين وحدهم في استقدام الكروم من فينيقيا إلى شمال إفريقيا وتلقين طرق زراعتها إلى أهاليها. أما المصادر القديمة، سواء كانت إغريقية أم لاتينية، فقد تطرقت كلها ولو بصفة عابرة إلى أقدمية ممارسة زراعة الكروم بمنطقة شمال إفريقيا قبيل التواجد الروماني بها، ثم ازدهارها خلال الفترة الرومانية تليها فترة غموض خلال العصور الوسطى باستثناء بعض الالتفاتات الطفيفة للجغرافيين والرحالة العرب حول أوصاف لحقول الكروم الشاسعة في إفريقية أمثال المقدسي، والبكري، وابن خلدون، وابن حوقل، والإدريسي[3].

وقد أدخلت الجالية الأندلسية على مهنة الزراعة والفلاحة بالجزائر أنواعا جديدة من الغرس والزرع وأساليب أخرى جديدة في الكيف مما جعلها تمتاز عن غيرها كّما وكيفا، فكانت غابة الكروم وحدها تغطي من أرض الجزائر مساحة ألفي هكتار وناحية العاصمة كانت معروفة بالإنتاج الجيد من أنواع العنب، ويسوغ لكل أحد أن يشتري العنب ليعصره خلاّ أو يصنع منه العسل المعروف باسم (الرب) بضم الراء

[1] نجمة سراج رميلي، الكروم والخمر في الجزائر القديمة معطيات أثرية وإيكونغرافية حول زراعة الكروم وتصنيعها وعبادة إله العنب والخمر في المرحلة القديمة، مذكرة ماجستير في علم الآثار القديمة، معهد الآثار، جامعة الجزائر، 2007- 2008، ص5.

[2] خديجة بختاوي ، المرجع السابق، ص109.

[3] نجمة سراج رميلي، المرجع السابق، ص ص5- 6.

مفخمة أي المربيات أو الحلواء المسمات بالكفتة، وهي لا تزال تصنع إلى اليوم بمنطقة المدية، أو خمرا والبايلك (الحكومة) هي التي تسّعر ثمن العنب بناءا على المحصول منه في كل سنة، ففي سنة 1202هـ/1788م حدّد سعر القنطار منه ب 23 موزونة[1]. ولهذا كانت فرنسا على قناعة راسخة مفادها أنّ الأرض الجزائرية أرض معطاء بالتجربة وشهادة التاريخ لها منذ عهد الإحتلال الروماني خاصة فيما يتعلق بمحاصيل الحبوب والزيتون والخمر[2]. وقد أشار الكتاب الذّين تكلموا عن زراعة الكروم في الجزائر على أنها كانت موجودة قبل الإحتلال، ومن بين أنواع العنب التي جاءوا على ذكرها نجد: العنب المغربي، المخلل الأبيض، العنب اليوناني، عنب الإسكندرية، عنب فلسطين الشهير وغيرها[3].

وهنا ندرك بأن زراعة كروم العنب هي زراعة قديمة لها جذور متأصلة بالجزائر تعود إلى أزمنة سابقة للاستعمار الفرنسي، غير أنها عرفت أوج مراحل تطورها وتكثف زراعتها في عهد الاستعمار الفرنسي للجزائر، أين عملت السلطات الاستعمارية الفرنسية على تعزيز زراعة الكروم بهدف تحويلها إلى خمور موجهة للتصدير وتحقيق الرخاء الإقتصادي.

المطلب الثاني: أولى مشاتل الكروم

بتوغل الرأسمال الأوروبي الفرنسي قامت الملكيات الأوروبية الكبيرة وتوسعت المستثمرات الفلاحية الاستغلالية، وذلك بعد السيطرة على أخصب الأراضي التي اهتمت بالزراعات التي تعود بالفائدة على فرنسا ومستوطنيها على حساب المساحات الزراعية للفلاحين الجزائريين والتي أدت بدورها إلى ظهور معطيات اقتصادية جديدة [4].

ونستشهد على هذا الإهتمام بما صرحت به السيدة "إليزا آرسون" *(Elysa ARSON)* إبنة "مارسيل ريشيي"* *(Marcel RICHIER)* إذ تقول: " أُرسل أبي في مهمة خاصة إلى الجزائر، كُلف فيها بغرس أول ساق للكروم بالمستعمرة الجزائر". فخلال الأيام الأولى من عام 1847، استدعى وزير الفلاحة الفرنسي "مارسيل ريشيي" وقال له: "نائبي العزيز، إنّ إجراءات التهدئة في الجزائر تسير بشكل عادي،

[1] عبد الرحمان بن محمد الجيلالي، المرجع السابق، ص496.

[2] مصطفى عبيد، المرجع السابق، ص161.

[3] Salomon, Etude sur les Vignes de Tlemcen, Tlemcen (Extrait de L'algérie agricole, commerciale, industrielle), Challamel - libraire commission, Alger, 1860, p4.

[4] نادية زروق، سياسة الجمهورية الفرنسية الثالثة في الجزائر 1870-1900، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر،2014، ص174.

* مارسيل ريشي: ممثل للشعب في 1848؛ عضو اللجنة الفلاحية في المجلس التشريعي: 1849؛ نائب عن مقاطعة الجيروند حتى عام 1872 ينظر: (عدة بن داهة، المرجع السابق، ص189).

وحان الوقت لتنمية المستعمرة، وأنا أقدر كفاءتكم في مجال الزراعة، فما رأيكم في خلق فردوس من الكروم بأرض الجزائر؟".

وتواصل قائلة: "فأجابه مارسيل ريشيي: " لا يمكنني الرد عليكم فبعد وصولي إلى الجزائر: سأدرس طبيعة الأرض والمناخ، وأبلغكم جوابي بعد جمع المعلومات الضرورية". فرد عليه وزير الفلاحة قائلا: " اذهب إذن، واختر اثنان من النواب يرافقانك، وسوف أفتح لكم قرضا ماليا، وأعطي تعليمات للجنرال "بيجو"الحاكم العام للجزائر، ليسُهّل عليكم مهمتكم، وليوفر لكم حراسا يلازمونكم. فاختار مارسيل ريشي كلا من "لويس ريبو" *(Louis RIBAUD)* و"هودين دي ترانشير" *(Houdyn de TRANCHERE)* كمساعدين له، وقبل مغادرته لفرنسا جهز المكلف بالمهمة الزراعية نفسه بحزمة من النباتات المستخلصة من أجود أنواع الكروم[1]. وما ينبغي الإشارة إليه في هذا المجال هو أن مشاتل الكروم كانت تجلبها سلطات الإحتلال من فرنسا عن طريق ميناء تنس بغية غرسها بالجزائر، وقد وصلت عدد المشتلات التي تم غرسها بالمنطقة حتى سنة 1862 أكثر من 700 ألف وحدة[2].

وعندما حلّ بالجزائر أجرى اتصالات مع الجنرال "بيليسي" *(PELISSIER)*[*] الذي زوده بحراس يرافقونه، وذلك بصعوبة كبيرة، لأنّ هذا الجنرال كان يكن كراهية للمدنيين، لكن فكرة غرس الكروم في الجزائر وتحويل عنبها إلى خمور حولت كرهه للمدنيين إلى صداقة. إن مثل هذه المواقف و ما تنضوي عليه من أبعاد استعمارية تكشف بجلاء أن مشروع خلق مستعمرات زراعية خاصة بإنتاج الكروم كان يحضى بدعم ومؤازرة الهيئات القيادية الفرنسية السياسية والعسكرية، ولهذا اعتبرت زراعة الكروم نقطة تحول هامة في جهود الحركة الاستيطانية الفرنسية في الجزائر[3].

فمن هنا بدأت أولى المحاولات لزراعة الكروم بالجزائر بغية تحويل عنبها خمرا وذلك بجلب أولى المشاتل من فرنسا إلى الجزائر عن طريق الموانئ، وكانت هذه العملية تحضى بمباركة من طرف القادة الفرنسيين.

---

[1] المرجع نفسه، ص ص189- 190.

[2] عيساني محمد، المرجع السابق، ص83.

[*] بيليسي (Jean- Jacubes- Pellissier) (1794- 1864): عسكري وسياسي فرنسي، هو الذي أشرف على إبادة قبيلة رياح بإقليم الظهرة سنة 1845، رُقّي على إثرها برتبة جنرال، عين حاكما عاما على الجزائر سنة 1860، توفي سنة 1864. ينظر: (صالح حيمر، المرجع السابق، ص106).

[3] عدة بن داهة، المرجع السابق، ص190.

المطلب الثالث: تطور زراعة الكروم

لقد خلفت زراعة الكروم القمح كزراعة استعمارية ابتداء من ثمانينيات القرن التاسع عشر، وقد كانت زراعة الكروم موجودة في الجزائر حتى قبل 1830[1]. غير أنّ سنة 1880 تعتبر بمثابة منعطف حاسم في تاريخ انتشار الكروم في الجزائر، وكانت طفرة حقيقية نتيجة تطور المساحات المخصصة لزراعتها والمصانع المنتجة للخمور[2]، وبصدور قانون 11 جانفي 1851 والذي أعفى الصادرات الجزائرية إلى فرنسا من الضريبة، تشجع الكولون على زراعة الكروم التي أصبحت مساحتها تقدر ب 2.036 هكتار عام 1854، منها في عمالة وهران لوحدها 1.020,39 هكتار موزعة بالشكل التالي:

جدول رقم 06: يوضح المساحات المزروعة كروما في عمالة وهران(1854)

الدائرة	المساحة المزروعة كروما بالهكتار
وهران	235 هـ
مستغانم	389,52 هـ
أرزيو	36,4 هـ
معسكر	332 هـ
تلمسان	27,47 هـ
المجموع	1020,39 هـ

المصدر: عدة بن داهة، المرجع السابق، ص ص192- 193.

من خلال المعطيات المرفقة في الجدول أعلاه يتبين لنا بأن نسبة الأراضي المزروعة كروما بعمالة وهران في عام 1854 قدرت ب 1020,39 هكتارا، وهي نسبة كبيرة إذا ما قورنت بنسبة المساحة الإجمالية للكروم في الجزائر ككل والمقدرة ب2036 هكتار، الأمر الذي يمكن أن نرجعه إلى تركز المستوطنين بالجهة الغربية من الوطن، وبالتالي تركز زراعة الكروم هناك.

وفي سنة 1860 بلغت مساحة الكروم في الجزائر 4632 هكتارا، تحتل فيها عمالة وهران مساحة تقدر ب 2124 هكتار بإنتاج بلغ 9926 هكتولتر من الخمور، و5703 قنطار من عنب المائدة. وفي عام 1863 تطورت المساحة المزروعة كروما في كامل الجزائر إلى 10.273 هكتار موزعة كالتالي:

[1] شارل روبير أجرون، تاريخ الجزائر المعاصرة من انتفاضة 1871 إلى اندلاع حرب التحرير، ط1، مج2، تر: جمال فاطمي، نادية الأزرق، وآخرون، 1954، دار الأمة، الجزائر، 2008، ص171.

[2] توفيق صالحي، المرجع السابق، ص179.

- وهران: 3351 هكتار.
- الجزائر: 4158 هكتار.
- قسطينة: 2764 هكتار.

وفي نفس السنة (1863) بلغ الإنتاج في عمالة وهران لوحدها 29.834 هكتولتر من الخمور، و 10.379 قنطارا من عنب المائدة[1] (ينظر الملحق رقم 06).

ففي ظل الإمبراطورية الثانية، لم تكن مساحات الكروم تغطي بعد إلاّ مساحات متواضعة جدا؛ أقل من10.000 هكتار في 1864. وذلك رغم أنّ زراعة الكروم الأهلية تطورت في هذا التاريخ، إذ ارتفعت من 3148 هكتار في 1864 إلى 6904 هكتار في 1874، في نفس الوقت انتقلت فيه الزراعة الأوروبية من 6567 هكتار في 1864 إلى 11.300 هكتار في 1874. وعلى العكس من ذلك، فبعد 1875، فإنّ زراعة الكروم الأهلية انهارت بينما تابعت زراعة الكروم الأوروبية تطورا بطيئا سرعان ما تسارع به أزمة داء الفيلوكسيرا* التي مست فرنسا، إذ في غياب اعتمادات مالية، لم يستطع زراع الكروم المسلمون توسيع زراعاتهم، أو الحصول على الأدوات اللازمة لصناعة الخمور، وبفضل الاعتمادات المالية، فإنّ زرّاع الكروم الأوروبين طوروا بشكل عجيب زراعتهم للكروم وإنتاجهم للخمور[1].

وتشجيعا لإنتاج الكروم فقد أقيم فيما بين 24 أفريل و02 أكتوبر 1864 معرض للمنتجات الزراعية بوهران منحت فيه ميداليات ذهبية وفضية ومبالغ مالية تقدر ب400 فرنك فرنسي لأحسن العارضين. وقد استمرت هذه المعارض تقام من حين لآخر[2]. ونظرا للنوعية الجّيدة للخمور الجزائرية فإنها لاقت رواجا في الأسواق الأوروبية العالمية وتزايد الطلب عليها ما أدى إلى تضاعف إنتاجها[3].

وإضافة إلى الدعم الذي قدمته سلطات الإحتلال الفرنسي لزراعة الكروم بالجزائر فإنه بداية من سنة 1880، وفي ظل الكارثة التي حلت بزراعة الكروم في فرنسا، بسبب إصابتها بمرض الفيلوكسيرا،

---

[1] عدة بن داهة، المرجع السابق، ص ص193- 194.

* أزمة الفيلوكسيرا في سنوات 1880 -1881 قضى مرض الفيلوكسيرا على الكروم في فرنسا وأوروبا عامة، هذه الكارثة الاقتصادية دفعت بالعديد من المزارعين الفرنسيين وكذلك الإسبان والإيطاليين بالهجرة إلى الجزائر للاستيطان قصد غرس الكروم وأحسن دليل على ذلك هو المساحة المغروسة التي ارتفعت من 9817 هكتار سنة 1871 الى 45286 سنة 1883 ثم إلى 70885 هكتار سنة 1885 إلى جانب تزايد عدد المستوطنين في هذه المرحلة حيث وصل إلى أقصاه عام 1876 244749 أوروبي عام 1881 376000 أوروبي عام 1886 467000 أوروبي. ينظر: (بوضرساية بوعزة، المرجع السابق، ص230)

[1] شارل روبير أجرون المرجع السابق، ص171.

[2] عدة بن داهة، المرجع السابق، ص ص194- 195.

[3] عبد الحكيم رواحنة، المرجع السابق، ص94.

والذي أدى إلى إتلاف كميات هامة من محاصيل العنب عرفت زراعة الكروم في الجزائر انطلاقة قوية جدا، حيث ارتفعت المساحة المزروعة من 30.482 هكتار سنة 1881، إلى 110.042 هكتار سنة 1890، يعني هناك زيادة ب 79.560 هكتار، خلال عشر سنوات فقط، وقد استمرت مساحة الكروم في الزيادة لتصل إلى168.000 هكتار سنة 1900[4].

وفي عام 1901 بلغت المساحات المزروعة كروما 150.430 هكتارا و176.921 هكتارا في عام 1907[1]. وفي نفس السنة (1880) بلغت مساحة الكروم في عمالة وهران لوحدها 10.188 هكتار[2].

إذن فقد تطورت زراعة الكروم بالجزائر فارتفع نتيجة لذلك إنتاج الخمور، وازدادت كميات التصدير، حيث بلغ إنتاجه سنة1881، 288.549 هكتولتر[3]، الشيء الذي جعل الطلب المتروبولي يتزايد على الخمور الجزائرية وقد اكتمل هذا النجاح مع تكييف هذه النبتة مع الطقس الجزائري وتشجيع الإدارة الفرنسية لها في كل العمالات[4]، وعلى الرغم من ظهور مرض الفيلوكسيرا[5] في الجزائر بضواحي سيدي بلعباس وتلمسان سنة 1885 ووهران سنة 1886 وسكيكدة سنة 1896، إلاّ أنّ إنتاج الكروم لم يعرف تراجعا بل شهدت تطورا كبيرا* حيث سجل 4.050.000 هكتولتر سنة 1896، وارتفع ليصل إلى 5.634.829 هكتولتر سنة 1900[6].

---

[4] صالح حيمر، المرجع السابق، ص270.

[1] Charles Robert Ageron, Les Algériens musulmans et la France1871- 1919, édition Bouchéne, Alger, 2005, p804.

[2] عبد الحكيم رواحنة، المرجع السابق، ص94.

[3] نادية زروق، المرجع السابق، ص175.

[4] سعيدي مزيان، السياسية الاستعمارية الفرنسية في منطقة القبائل وموقف السكان منها (1871م- 1914م)، ج2، دار سيدي الخير للكتاب، الجزائر، 2010، ص30.

[5] حسان أحمد، المرجع السابق، ص71.

* وبامتداد مرض الفيلوكسيرا إلى سهول وهران ومعسكر وعنابة، وحتى لا يتخلى المزارعون عن إنتاج الكروم سنت فرنسا قانونا في 23 مارس 1899 يسمح للكولون بزراعة الكروم الأمريكية التي لها القدرة على مقاومة مرض الفيلوكسيرا. وابتداء من عام 1900 عادت زراعة الكروم إلى نشاطها في الجزائر حيث استفاد المعمرون من خدمات المشاتل الخاصة التي أنشأتها سلطات الإحتلال سنة 1902 في سكيكدة أولا ثم في أرزيو والجزائر العاصمة، وهو الأمر الذي أعاد للجزائر مكانتها في مجال تصدير الخمور باتجاه فرنسا التي سوق إليها 7.470.198 قنطارا فيما بين 1907- 1914 عبر موانئ الجزائر الرئيسية. ينظر: (عدة بن داهة، المرجع السابق، ص198).

[6] نادية زروق، المرجع السابق، ص175.

جدول رقم 07: يوضح تطور الكروم في الجزائر مساحة وإنتاجا (1881- 1896)

السنة	المساحة المزروعة (هـ)	كمية الإنتاج (هل)
1881	30.241 هـ	288.549 هل
1882	39.766 هـ	691.335 هل
1883	46.286 هـ	821.584 هل
1884	56.006 هـ	890.899 هل
1885	70.886 هـ	967.825 هل
1886	79.049 هـ	667.948 هل
1887	87.795 هـ	1.903.011 هل
1888	103.408 هـ	2.761.178 هل
1889	106.350 هـ	2.578.038 هل
1890	110.042 هـ	2.331.686 هل
1891	109.458 هـ	4.018.969 هل
1892	111.879 هـ	3.002.079 هل
1893	116.394 هـ	3.772.779 هل
1894	114.877 هـ	3.642.479 هل
1895	113.810 هـ	3.797.693 هل
1896	/	4.050.000 هل

المصدر: عدة بن داهة، المرجع السابق، ص197.

من خلال معطيات الجدول وحسب السنوات المعبر عنها في الجدول، نلاحظ ارتفاعا ملحوظا في المساحات المزروعة كروما في الجزائر، والذي رافقه تزايد في الكميات المنتجة من الخمور، مع بعض الفترات القليلة التي عرفت تراجعا طفيفا في المساحة والإنتاج لكن سرعان ما عاودت الارتفاع، وهذا ما يبين تطور زراعة الكروم خلال هذه الفترة بالهكتارات والهكتولترات.

جدول رقم 08: يوضح تطور المساحات المزروعة كرمة بالهكتار من 1880 إلى غاية 1914

السنة	1880	1885	1890	1895	1900	1905	1910	1914
المساحة بالهكتار	23.724	70.886	110.048	122.186	154.430	179.950	152.129	180.735

المصدر: عبد اللطيف بن أشنهو، المرجع السابق، ص139.

من خلال المعطيات المدرجة في الجدول نلاحظ تزايد في المساحات المزروعة كروما بداية من العام 1880، وهو العام الذي عرفت فيه زراعة الكروم طفرة نوعية، وتطورا ملحوظا في المساحة بسبب انتشار مرض الفيلوكسيرا الذي على إثره توجهت أنظار الفرنسيين نحو الجزائر لغراسة الكروم، مع تراجع ملموس حوالي العام 1906 إلى غاية عام 1910، ليعاود النمو بعد هذا العام إلى غاية عام 1914.

ولقد تضاعفت حقا مساحة الكروم بالجزائر في ظرف عشر سنوات، بخمسة وثمانين ألف هكتار، فكانت تزداد بما قدره ثمانية آلاف وخمسمائة هكتار في السنة، إنها مساحة شاسعة إذا تصورنا ما تتطلبه من عمل، لكن للرأسمالية وسائل كافية مثل الرأسمالية الصناعية لتذليل كل العقبات، ولقد استمر هذا النمو رغم الأزمات التي سببتها أمراض الكروم، وكساد الخمور وانهيار الأسعار[1].

جدول رقم 09: يوضح تطور مساحة الكروم بالجزائر من 1878 إلى 1914

/	1914	1888	1878	/
النسبة %	مساحة الكروم بالهكتار	مساحة الكروم بالهكتار	مساحة الكروم بالهكتار	الولايات
%43	76661 هكتارا	34614 هكتارا	7098 هكتارا	الجزائر
%48	84646 -	37851 -	7616 -	وهران
%9	15401 -	30943 -	2899 -	قسنطينة
/	176618	103408	17614	المجموع

المصدر: محفوظ سماتي، المرجع السابق، ص160.

من خلال المعطيات المدرجة في الجدول نلاحظ وثبة كبيرة في زيادة مساحة الكروم التي وصلت إلى 160.000 هكتارات في مدة ستة وثلاثين سنة، كما نلاحظ بأنّ المنطقة الوهرانية قد نالت الحظ

[1] محفوظ سماتي، المرجع السابق، ص160.

الأوفر بنمو منتظم. أما المنطقة القسنطينية فبعد انطلاقة جد قوية منذ 1878 إلى غاية 1888، فقد شهدت انحسارا عميقا في الفترة الممتدة من 1888- 1914.

صحيح أنّ زراعة الكروم في الجزائر قد عرفت تطورا وازدهارا ملحوظا غير أنّ ذلك لا يعني تعاقب سلسلة النجاحات والازدهار؛ حيث شهدت زراعة الكروم فترات متأزمة حالت دون تطورها ومن بين هذه الأزمات التي عرفتها زراعة الكروم بالجزائر نجد:

- اعتراض فلاحي الكروم بجنوب فرنسا على كل توسع في هذه الفلاحة بالجزائر، فلا يحق للمستعمرة أن تنافس فرنسا بأي حال من الأحوال[1]. حيث يذكر شارل روبير أجرون في هذا الصدد في كتابه قائلا:"... لقد استولت الغيرة على قلوب مواطنينا بسبب رواج المنتجات الجزائرية في أسواق فرنسا ذاتها؛ فتراهم يحاولون عرقلة تسويق خمورنا وأغنامنا، ولم يكن الفرنسيون يترددون في استعمال شتى الأساليب للحط من جودة المنتجات الجزائرية بما في ذلك التواطؤ مع بعض المكلفين بالرقابة الصحية لفضح مرض النبح الذي زعموا أنه أصاب الأغنام الجزائرية مؤكدين على خطورة الوباء على الثروة الحيوانية الفرنسية، وكانت الانتقادات أشد فيما يتعلق بجودة الخمور..."[2]، وقد جاء في رسالة من أحد المعمرين ناقما على زراعة الكروم بالجزائر" ***شخصيا أنا أفكر مثل بيجو، أنا أعارض زراعة الكروم بالجزائر، هناك كفاية في فرنسا نحن لم نأت إلى هنا لمنافسة الوطن الأم***"[3].

- أزمة مرض الفيلوكسيرا، وضمن سياسة فرنسا لمحاربة مرض الفيلوكسيرا الذي ألحق أضرارا كبيرة بمزارع الكروم بأوروبا وامتدت إلى مستعمرة الجزائر، فلقد أقّرت الإدارة الفرنسية بوجوب تأسيس منظمة زراعية تختص بمحاربة هذا المرض في الجزائر وهي امتداد للمنظمة الرئيسية التي كانت قد تأسست في المتروبول، وقد أعطتها صلاحيات كبيرة من خلال قانون 1883، الذي يسمح بتأسيس منظمة لمحاربة هذا المرض، حتى تسهل لها عملية محاصرة مرض الفيلوكسيرا وتعويض الكولون الذين تضرروا من جراءه، وقد استطاعت هذه اللجنة السيطرة على المرض في مدينة الجزائر، ولما طالبتها الإدارة الفرنسية بالتنقل إلى تلمسان قصد السيطرة على الوضع، ورد في تقرير مرفوع من هذه المنظمة إلى وزير الحربية

[1] المرجع نفسه، ص157.

[2] شارل روبير أجرون، الجزائريون...، ج1، المرجع السابق، ص977.

[3] سحنون سعيداني، الاستيطان في منطقة الونشريس والسرسو ورد فعل المقاومة الجزائرية 1830- 1930، مذكرة ماجستير في التاريخ المعاصر، قسم التاريخ، جامعة الجزائر، 2007- 2008، ص81.

أنّ ظروف التنقل حالت دون ذلك، وأنّ نقابة المنظمة تقترح وجوب تأسيس ثلاثة فروع لها في عمالة وهران وقسنطينة توكل لها مهمة السيطرة على مرض الفيلوكسيرا بصفة نهائية[1].

- أزمة كساد مبيعات الخمور كما تم وصفها من قبل عالم الجغرافيا "أ.ف.غوتيي"، وميلاد هذه الأزمة يرجع إلى ارتفاع الإنتاج بفرنسا وكذلك إلى حجم المخزونات الجزائرية الكبير، حيث تأثرت المستعمرة كثيرا بهذه الأزمة وانخفضت الصادرات إلى النصف، ولكن بفضل القرض الفلاحي وكذلك بفضل التعريفة الجمركية في سنة 1901 التي وضعت حدّا لمنافسة الكحول الأجنبية في الأسواق الفرنسية، فإنّ الوضعية قد عرفت الاستقرار بسرعة[2].

- كما ظهرت أزمة جديدة من عام 1904 إلى 1908، وهي أزمة عميقة إذ أن الصادرات من الخمور حافظت على مستوياتها أو بالأحرى ارتفعت في حدود 5 ملايين هكتولتر، إلاّ أنّ الأسعار انخفضت ولم تتمكن من استرداد مستوياتها. فالصادرات من الخمور العادية التي حققت مبلغ 191 مليون فرنك خلال سنتي 1902 و1903 لم تصبح تضاهي قيمتها إلا 180 مليون في السنوات الثلاث التي أعقبتها. ما أدى ببعض المزارعين إلى عدم الصمود أمام هذه الوضعية، وفي سنة 1907 بيعت عن طريق المزاد العلني كل ممتلكات مالك الكروم " دوبونو"، وأدى هذا الوضع ببعض الجزائريين إلى التنديد بأنّ الجزائر أرض أحلام خاطئة[3]، وقد تم التعويض عن أزمة الكرمة بالنمو الهائل للتراكم الرأسمالي في زراعة الحبوب التي تطورت مساحتها المبذورة من قبل الأوروبيين من 325.091 هكتارا إلى 725.750 هكتارا بين 1900 و1910[4].

وخلاصة القول أنّ زراعة الكروم الفرنسية بالجزائر قد شهدت تطورا ملحوضا مساحة وإنتاجا في الفترة الممتدة ما بين العام 1880 و1914، نظرا للدعم الكبير الذي حضيت به من قبل السلطات الاستعمارية، ورغم أن زراعة الكروم الأهلية قد عرفت نوعا من التطور في البداية إلا أن ذلك لم يدم طويلا فسرعان ما فشلت، في حين عرفت زراعة الكروم الفرنسية تطورا ملحوظا خاصة بعد انتشار مرض قمل الكروم الذي أعطى هذه الزراعة بالجزائر دفعا قويا، وإن شهدت زراعة الكروم الفرنسية بالجزائر بعض الأزمات التي حالت دون تطورها في فترات معينة، فإنّها استطاعت تجاوزها وتحقيق التطور والنمو.

---

[1] Le Syndicat des viticulture de dépament d'Alger rapport suivant à M. le ministre de l'agriculture, Viticulture Algérienne, " Revue La Vigne Français", Sixieme Année, N 24, 31 decembre 1885, pp 374 - 375.

[2] شارل روبير أجرون، تاريخ الجزائر المعاصرة من انتفاضة...، مج2، المرجع السابق، ص185.

[3] المرجع نفسه، ص186.

[4] عبد اللطيف بن أشنهو، المرجع السابق، ص222.

المطلب الرابع: علاقة زراعة الكروم بإنتاج الخمور

لم يكن الجزائريون يزرعون الكروم إلاّ لغرض إنتاج عنب المائدة، وإلى غاية العشرين سنة الأولى من الإحتلال الفرنسي للجزائر، لم تكن زراعة الكروم تثير اهتمام السلطات الاستعمارية، وحتى الجنرال بيجو، الذي أعطى دفعا قويا للاستيطان فقد بدا في هذه الفترة بأنه العدو اللدود لإنتاج الخمور في الجزائر[1]. وإثر الخراب الذي حل بمزارع الكروم بجنوب فرنسا جراء أزمة الفيلوكسيرا وخاصة بين سنتي 1875 - 1878 دفع هذا بالحكومة الفرنسية إلى تشجيع الفلاحين المتضررين على الهجرة إلى الجزائر ومنحهم جميع التسهيلات بهدف تمكين فرنسا من الاحتفاظ على المرتبة الأولى عالميا في إنتاج الخمور، وبالفعل أصبحت زراعة الكروم النشاط الفلاحي المهيمن على القطاع الزراعي بالجزائر[2].

ففي منطقة الشلف على سبيل المثال تفنن الأوروبيون الذّين استوطنوا المنطقة في انتقاء أجود أنواع العنب من أجل الحصول على محصول وفير ونوعية جيدة، مع التركيز على العنب الموجه لصناعة مختلف أنواع النبيذ. وقد بلغت نسبة المساحات المروية والمزروعة كروما في المنطقة 22%. وما تزال المعاصر التي شّيدها المعمرون في المنطقة شاهدة على انتشار هذا النوع من الزراعة ونخص بالذكر مستوطنة عين أمران *(Rabelais)*، وكذا تاوقريت *(Paul Robert)* خميس مليانة *(Affreville)* جندل *(Lavigerie)*، بالإضافة إلى سيدي عكاشة *(Montenote)*. ولقد انعكس الإنتاج المفرط للخمور من قبل المعمرين على المجتمع الجزائري سلبا بحيث انتشرت الحانات بشكل ملفت للغاية، وقد أدى ذلك إلى انتشار الرذيلة بين بعض الأهالي الذين أصيبوا بآفة الإدمان على الخمر، وأصبحوا يتعاطونها جهارا نهارا، في حين كان رأس المال الكولونيالي في تزايد مستمر جراء هذه الزراعة التجارية المربحة[3].

وقد اهتم الفلاحون الأوروبيون بتكثيف زراعة الكروم الخاصة بالخمور الحمراء، والخمور البيضاء التي تزيد درجة حموضتها عن15%، لأنها كانت تعتبر من النوعية الجيدة حيث كانت توجه نحو الأسواق الأوروبية، خاصة إلى بلجيكا وسويسرا وألمانيا. ومن أهم المناطق التي كانت تزرع فيها هذه النوعية من الكروم البيضاء والسوداء هي السهول الخصبة في جهات عنابة، والجزائر، ووهران، وسيدي بلعباس هذه الأخيرة التي تعتبر من أكبر المستوطنات التي خصصت لزراعة الكروم، إذ يمكن توزيع زراعة الكروم بالمنطقة إلى قسمين، القسم الأول ذو إنتاج وفير وهو يضم مركز القرية الاستيطانية في حد

[1] صالح حيمر، المرجع السابق، ص269.

[2] أحمد حسان، المرجع السابق، ص90.

[3] محمد عيساني، المرجع السابق، ص92.

ذاتها وامتداداتها من الأراضي الزراعية المجاورة لها، والقسم الثاني يضم المراكز البعيدة عنها ويعتبر إنتاجها قليل إذا ما قورنت بالمنطقة الأولى، وهذا راجع لنوعية التربة والمؤثرات المناخية والطبيعية.

والجدول التالي يوضح لنا المساحات المزروعة ونوعية العنب ومردودية الإنتاج لكل المحصول في منطقة سيدي بلعباس[1]:

جدول رقم10: يوضح نوعية العنب ومردودية الإنتاج لكل نوع في منطقة سيدي بلعباس

البلدية	عدد المزارعين	مساحة العنب الأسود بالهكتار	مساحة العنب الأبيض بالهكتار	منتوج النبيذ الأحمر بالهكتولتر	منتوج النبيذ الأبيض بالهكتولتر	مجموع المساحة المزروعة بالهكتار	مجموع إنتاج الخمر بالهكتولتر
بلعباس	115	278 هـ	70 هـ	2362 هل	344 هل	348 هـ	2704 هـ
سيدي لحسن	60	40 هـ	7 هـ	1500 هل	300 هل	47 هـ	1800هـ
تسالة	62	48 هـ	19 هـ	270 هل	285 هل	67 هـ	1005 هـ
ترامبل	8	24 هـ	11 هـ	78 هل	109 هل	35 هـ	187 هـ

المصدر: أحمد حسان، المرجع السابق، ص70.

من خلال الإحصائيات المقدمة في الجدول نلاحظ أن نسبة الأراضي المزروعة عنبا أسود مرتفعة بالنسبة للأراضي المزروعة عنبا أبيض، وقد فاق إنتاجها من النبيذ الأحمر، منتوج العنب الأبيض من النبيذ الأبيض، وبصفة عامة فإنّ زراعة الكروم في سيدي بلعباس تسيطر على مساحة شاسعة من الأراضي الزراعية المخصصة لزراعة الكروم في المنطقة.

وعموما فإنّنا نجد بأنه قد تم استغلال معظم مساحات الجزائر لزراعة هذه المادة وهذا لغرض إنتاج الأنواع المتعددة من الخمور. وهذا الخمر لا يستهلك محليا، إنّما يعتبر وسيلة مقايضة[2]، لذا فإنّ المعمرين قد وجهوا ضربة قاسية ظلت بصماتها واضحة المعالم على الفلاحة في الجزائر، وتتمثل في تخصيص

[1] أحمد حسان، المرجع السابق، ص ص69 - 71.

[2] أحمد توفيق المدني، هذه هي...، المرجع السابق، ص ص112- 113.

حوالي نصف مليون هكتار من أحسن الأراضي لغراسة الكروم المنتجة لعنب الخمور، مع العلم أن الجزائريين مسلمون ولا يستهلكون المشروبات الكحولية[1].

ففي الوقت الذي تهافت فيه المعمرون الفرنسيون على زراعة الكروم بالجزائر وتحويله إلى خمر، فإن الأهالي الجزائريين لم يولوا زراعة الكروم ولا صناعة الخمور الأهمية البالغة خاصة وكما ذكرنا تنافي هذه المادة المسكرة ومبادئ الشريعة الإسلامية، وهذا ما ذكره شارل روبير أجرون في كتابه قائلا: " ...والعنب الذي شهد تطورا سريعا بفضل الإستعمار، فإنّه لم يستهو الفلاحين في المناطق التلية؛ حيث لم ترتفع مزارع كروم العنب لدى الأهالي إلا من 3.572 هكتار في 1871 إلى 6.400 هكتار في 1890. كما كان المسلمون يبيعون محصولهم من العنب إلى جارهم المعمر الذي كان لديه التجهيز الجيد من حيث المعاصر، والأقبية، غير أن الأسعار المعروضة وعمليات الوزن التدليسية لم تعمل على تشجيعهم في تطوير هذه الزراعة..."[2].

وإن كان ما ذكره شارل روبير أجرون لا يُرجع عدم اهتمام الجزائريين بزراعة الكروم وتحويلها خمرا إلى مبادئ الدين الإسلامي بل يرجعها إلى عدم امتلاكهم للتجهيزات والمعاصر من أجل عصرها خمرا، إلا أن هذا ما تنفيه ردود فعل الجزائريين المتمثلة في رفضهم لهذه الزراعة الدخيلة على ثقافتهم ودينهم وكذا حرقهم لمزراع الكروم الخاصة بالكولون والتي سنتطرق إليها لاحقا.

ولقد شهدت المنطقة التلية الغربية رواجا كبيرا لصناعة الخمور وهذا بسبب ملائمة الظروف الطبيعية وتوفر الإمكانيات المادية والبشرية التي ساعدت على قيام صناعة متطورة. وقد ساهمت صناعة الخمور بالمنطقة في إنشاء المصانع وظهور المؤسسات التكميلية التجارية التعاونية خاصة بمالكي الأقبية، تستخدم تقنيات ووسائل خاصة لإنتاج الخمور. وكان العنب بعد عملية الجني ينقل إلى المصانع ويفرغ في حاويات كبيرة، مبنية بالحجارة والآجر بها فتوحات كبيرة تسهل عملية الدخول إليها والخروج منها، وكذلك المراقبة القريبة للمحصول. وبالرغم من وجود مصادر التهوية التي كانت منتشرة داخل هذه الحاويات، إلاّ أنّها لم تكن فعالة خاصة أثناء ارتفاع درجة الحرارة نتيجة عملية التخمير، وتحلل السكري بنسبة كبيرة، وهو ما دفع الكثير من المزارعين إلى توفير المبردات خاصة بعد سنة 1904[3] بعد تعرض المنتوج لخسائر كبيرة نتيجة ارتفاع درجة الحرارة بشكل كبير. أما عملية العصر فكانت تتم عن طريق

[1] صالح عوض، المرجع السابق، ص220.

[2] شارل روبير أجرون، المرجع السابق، ص345.

[3] أحمد حسان، المرجع السابق، ص90.

أرجل العمال، ثم عوضت فيما بعد بمطاحن ميكانيكية، وبالرغم من ذلك فإن عملية العصر عن طريق الأرجل استعادت مكانتها شيئا فشيئا، وهذا راجع لكثافة اللون التي يكتسبها الخمر الناتج عن هذه العملية، وكذلك لعدم قدرة بعض الفلاحين من اقتناء آلات العصر المكلفة جدا، وأما المخلفات الجافة فكانت تستخدم كعلف للحيوانات.

وقد عرفت صناعة الخمور رواجا كبيرا، خاصة بعد الإقبال الكبير من طرف المزارعين الأوروبيين عليها، حيث أنشئ مصنع للعنب ومشتقاته بتاريخ 30 جوان 1910، برأسمال يقدر ب 11200 فرنك، (ينظر الملحق رقم 07) وتعتبر الخمور المصنوعة بالجزائر ذات جودة ونوعية عاليتين تسمح بالاحتفاظ بها لمدة طويلة[1]، وبذلك احتل تصدير الخمور في الجزائر مركزا متناميا بالنسبة إلى مجموع الصادرات الجزائرية الأخرى، ومن خلال الجدول التالي يمكن توضيح ذلك:

جدول رقم11: يوضح قيمة صادرات الخمور بالنسبة للصادرات الجزائرية الأخرى

السنة	قيمة الصادرات الجزائرية (ألف فرنك)	قيمة منتوجات صادرات الكرمة(الخمور) (ألف فرنك)	النسبة المئوية (%)
1905	228763	51091	% 22.3
1906	280894	58587	% 20.9
1907	338488	75964	% 22.4
1908	319205	81326	% 25.5
1909	329218	95512	% 29
1910	513603	214095	% 41.7
1911	509603	203475	% 39.9
1912	546099	235475	% 43.1
1913	501169	164166	% 32.7
1914	371623	97920	% 26

المصدر: عبد الحكيم رواحنة، المرجع السابق، ص94.

[1] المرجع نفسه، ص91.

من خلال الجدول نلاحظ أن نسبة مساهمة الخمور في الصادرات الجزائرية بين 1905 و1914 مرتفعة إذ تتراوح ما بين 20% و43%، وبالرغم من التذبذب الظاهر إلاّ أنّها تبقى نسبة عالية ويمكن تفسير ذلك بارتفاع الإنتاج وحاجة السوق الفرنسية لهذا المنتوج، حيث يتم تسويقة ثانية إلى دول أخرى بأثمان مرتفعة وهذا نظرا للجودة العالية التي تتميز بها الخمور الجزائرية. كما أن نسبة صادرات هذه المادة عرفت انتعاشا سنة 1910 وهي السنة التي تم فيها تدعيم السوق الجزائرية للعنب ومادة الخمر أو النبيذ بمصنع سيدي بلعباس.

ولإنجاح زراعة الكروم بالجزائر وإنتاج كميات كبيرة ونوعية جيدة من الخمور،وفّرت إدارة الإحتلال كل الإمكانيات وتّم اختيار أنواع محددة من الكروم؛ وذلك حسب تخصص كل منها، فنجد الكروم الموجهة للإستهلاك أو بما يعرف بعنب المائدة، وهناك العنب المخصص لصناعة الكحول، هذا الأخير الذي تم التركيز عليه في عمالة وهران وتم الوقوف عند مجموعة من أنواعه ومنها: أرمون *Aramons*، وتيريت *Terret*، وتم اختيارها بسبب النتائج الإيجابية التي حققتها في فرنسا، وفيما بعد تم الإعتماد على كروم أخرى هي: موفدر *Mourverdre*، موراستيل *Morastel*، البكانت، سينسولت *cinsault*، كارينيان *Carignan*. ونظرا للتجارب الزراعية وكثرة المؤسسات التعليمية الزراعية والمخابر اعتمد القائمون على هذا النشاط على تقنية التلقيح والتوصل إلى أنواع جديدة من الكروم منها: كرمة بوردولي *Bordelais*، وبورغوني *Bourgogne*. وقد أعطت هذه الأنواع نتائج جيدة كمية وجودة، ما دفع بالمزارعين إلى مواصلة البحث عن أنواع أخرى محلية[1]. هذا وقد لعبت الدعاية الفرنسية دورا مهما في الترويج للخمور وتشجيع شربها (ينظر الملحق رقم 08).

وخلاصة القول أنّ السلطات الفرنسية عملت جاهدة على استغلال معظم الأراضي الزراعية بالجزائر وتحويلها إلى أرض منتجة لكروم العنب بغية عصرها خمرا وهذا الخمر يتم توجيهه للتصدير بهدف تحقيقي الربح، وفعلا كان لها ذلك؛ حيث لقيت الخمور الجزائري رواجا كبيرا في الأسواق الخارجية فاحتلت الخمور نسبة عالية من الصادرات الجزائرية معتمدة في ذلك على أجود أنواع العنب.

[1] خديجة بختاوي، المرجع السابق، ص111.

المبحث الثاني: أماكن انتشار زراعة الكروم وعوامل توسعها

المطلب الأول: أماكن انتشار زراعة الكروم

إنّ الملاحظ لخريطة توزيع الكروم في الجزائر، يدرك أنها تتوزع توزيعا غير منظم[1]، فقد تركزت مساحات العنب الجديدة بالجهات الغربية من الوطن (سهول عين تيموشنت ووهران، وهضاب مستغانم، وتلال تلمسان، وسهول وتلال معسكر وسيدي بلعباس)، يليها الوسط (هضاب مليانة والمدية، وسهل متيجة، وتلال ساحل العاصمة) فالشرق (سهل عنابة، سهل سكيكدة..)[2].

وبعد أن شجعتها الإدارة في كل العمالات الجزائرية فهذا ما فسر توسع زراعتها في حوض سيباو (القبائل الكبرى) (برج منايل، يسر)، وتهافت المستوطنون والشركات الرأسمالية للسيطرة عليها[3]. وقد بلغت المساحات المخصصة لهذه الزراعة أكثر من 250 ألف هكتار موزعة على سهول أرزيو، وهضاب عين تيموشنت، معسكر، تلمسان، بينما لم تتعد المساحة المخصصة لزراعة الكروم في إقليم الجزائر 87 ألف هكتار، أما في إقليم قسنطينة فقد بلغت حوالي 25 ألف هكتار، غير أنّ إنتاجية الهكتار في إقليم الجزائر هي الأكبر وهذا ما أدى إلى إختلاف إنتاجية الأقاليم[4].

وفي منطقة الشلف فقد انتشرت زراعة الكروم خاصة في مناطق تاوقريت *(Robert Paul)*، عين أمران *(Rabelais)*، بوزغاية *(montenote)*، الزبوجة *(chassériau)*، بير الصفصاف *(vauban)*، المطمر *(clinchant)* وتنس وغيرها من المناطق الأخرى، حيث عرفت تطورا ملحوظا من حيث الإنتاج بسبب توسع الأراضي المسقية وتزايد الطلب على المنتوج الجزائري من الخمور ذات الجودة العالية وكذا المداخيل الضخمة التي كان يدرها على الإقتصاد الفرنسي[5]. ويمكن تقسيم مناطق زراعة الكروم في عمالة وهران إلى قسمين من الناحية التضاريسية، علما أنّ العمالة تفوق البقية من حيث المساحة، وقد بلغت 142.043 هكتار وفيها نجد:

- كروم السهول ب36.4%.
- كروم المنحدرات والتلال 31.4%.

[1] عبد الحكيم رواحنة، المرجع السابق، ص92.

[2] بشير بلاح، المرجع السابق، ص254.

[3] سعيدي مزيان، المرجع السابق، ص30.

[4] عبد الحكيم رواحنة، المرجع السابق، ص92.

[5] محمد عيساني، المرجع السابق، ص83.

- كروم الجبال ب 6%[1].

وهنا نلاحظ من خلال ما سبق عرضه أنّ زراعة الكروم بالجزائر تركزت في الجهة الغربية من الوطن، ويليها الوسط بنسبة أقل فالشرق الجزائري، وهذا يمكن أن نرجعه إلى تركز تواجد المستوطنين هناك وبالتالي توفر الدعم.

المطلب الثاني: عوامل توسع زراعة الكروم

كانت زراعة الكروم مظهر من مظاهر الاستغلال الاستعماري حيث توسعت مساحتها إلى 110.042 هكتارا سنة 1890. لتصل إلى 116.39 هكتارا سنة 1893، بعدما كانت تقدر ب 15000 هكتارا سنة 1878 وأقل من ذلك بكثير في سنة 1860 بمساحة لا تتعدى 4632 هكتارا ومن أهم العوامل التي ساهمت في انتشار زراعة الكروم في الجزائر نجد:

الأزمة التي أصابت الإنتاج من عنب الكروم، الناتجة عن مرض الفيلوكسيرا للكروم الفرنسية في سنة 1880[2]. والتي تعتبر بمثابة منعطف حاسم في تاريخ انتشار الكروم في الجزائر، وكانت طفرة حقيقية نتيجة تطور المساحات المخصصة لهذه الزراعة[3]، وهذا ما جعل الإدارة الفرنسية تشجع على زراعة الكروم في مستعمرة الجزائر كبديل للنقص الفادح في الإنتاج الأوروبي لهذه المادة.

بالإضافة إلى ذلك فإن العوامل الطبيعية التي تتمتع بها الجزائر من خصوبة في المناخ والأرض والتي كانت ملائمة لزراعة الأعناب بالجزائر قد ساهمت بشكل كبير في تطور المساحات المزروعة كروما. وما زاد على هذا، الدعم المالي الذي قدمته الإدارة الاستعمارية من أجل إنجاح هذه الزراعة التجارية من خلال القروض السخية التي كان يوفرها بنك "القرض الفلاحي" *Crédit Agricole*، وغيره من البنوك للتوسع في زراعة العنب، وإنتاج الخمور ولارتفاع العائدات المادية لزراعة الكروم، حيث تفوق عائدات الهكتار الواحد منها عائدات الهكتار الواحد من القمح بعشرة أضعاف[4].

كما كان لحكومة الجمهورية الثالثة الدور الكبير في زيادة الإنتاج، حيث تمكنت من أن تجعل من بنك الجزائر الذي تحصل على تجديد الامتياز سنة 1880- في الميدان النقدي- يخصص 20 مليون للفلاحة وبذلك توفرت القروض ذات الفائدة الضعيفة لدى المعمرين وبفضل عمل البنك تأسست مصارف

[1] خديجة بختاوي، المرجع السابق، ص110.

[2] نادية زروق ، المرجع السابق، ص174.

[3] عبد الحكيم رواحنة، المرجع السابق، ص91.

[4] بشير بلاّح، المرجع السابق، ص254.

في جميع الأماكن التي تقوم بخصم أسهم الفلاحين و بالتالي تمكنوا من الحصول على التجهيزات وتوسيع الحقول والاقتراض بدون استثناء[1].

أيضا من الظروف التي دفعت فرنسا إلى زراعة الكروم بالجزائر هي الفشل في زراعة محصولي القطن والتبغ مع المردود الضعيف الذي عرفه إنتاج القمح، ما اضطر المعمرين إلى استثمار رؤوس أموالهم في نشاط آخر يدّر عليهم أرباحا أكثر[2].

المطلب الثالث: ملكية الأراضي المزروعة كروما

لقد حضيت زراعة الكروم بالاهتمام من قبل المزارعين الأوروبيين حيث أسفرت الإحصائيات التي قامت بها الإدارة الفرنسية سنة 1903 عن وجود 1013 مالك يمارسون زراعة الكروم من بينهم 62 مالك يملكون تقريبا نصف المساحة المزروعة، أما السكان الأصليين فلم يولوا أي اهتمام لهذه الزراعة، وهذا راجع لتعاليم الدين الإسلامي التي تحرم صنع وشرب الخمر[3]. فمن هم هؤلاء المالكون الذين دفعتهم الرغبة في تحقيق الثراء إلى تملك أكبر قدر من الأراضي الزراعية بالجزائر وتحويلها إلى أراضي منتجة لعنب الخمر؟

لقد اكتشف الرأسماليون الفرنسيون ابتداء من سنوات 1880- 1885 أنه يمكن لزراعة الكروم بالجزائر أن تكون ذات مردودية جيدة، فاشترى الكثير منهم ملكيات وغرسوها كروما، فهناك مثلا موثق من فالنسيان تملّك 282 هكتار من الكروم في عزابة *(Jemmapes)* بسكيكدة، كما قام الرأسماليون القادمون من ليون ومرسيليا خصوصا، سواء وحدهم أو بالإشتراك مع أعيان جزائريين، من إنشاء شركات زراعية، مثل "دار بيسيد المرسيلية" التي أنشأت مزرعة كروم مساحتها 250 هكتار في سهل بني أورجين، أو المصرفي "دوميرغ" و"هوليوني" اللذين حازا مبكرا قرابة 500 هكتار من الكروم، هذا وقد اشترى رئيس بلدية عنابة بالإشتراك مع اثنين من الرأسماليين من مدينة مرسيليا 17 ملكية، في حدود 4.000 هكتار، ونجح في الإحتفاظ بالنصيب الأفضل[4].

و لقد ظلّت زراعة الكروم عند بضعة آلاف من الملاك المسلمين إنتاجا تكميليا بينما تطورت بسرعة لدى الأوروبيين، بحيث انتقلت مساحتها من 105.172 هكتار في سنة 1891، إلى 146.932

[1] نادية زروق، المرجع السابق، ص174.

[2] محفوظ سماتي، المرجع السابق، ص157.

[3] أحمد حسان، المرجع السابق، ص70.

[4] شارل روبير أجرون، المرجع السابق، ص151.

هكتار، في سنة 1900، ووصل معدل مساحات الملكيات المخصصة من طرف الأهالي لغرس الكروم (من سنة 1891 إلى 1895) 5162 هكتار، مع إنتاجية بلغت 9247 هـ.ل من الخمر؛ ولقد ارتفعت هذه المعدلات من ملكية المسلمين في الفترة من سنة 1896 إلى 1900 فبلغت 6694 هكتار وأنتجت 9771 هـ.ل؛ حيث أنّ معظم المزارعين المسلمين المتخصصين في زراعة الكروم فضلوا بيع محصولهم عنبا بدل عصيره خمرا. ولئن شهدت مساحة الملكيات المغروسة توسعا ملحوظا فإن عدد المالكين لها والمختصين في زراعة الكروم ظل ثابتا ولم يشهد زيادة تستحق الذكر (11.923 و11.976)[1].

وقد كانت الشركة الزراعية لدالي إبراهيم تمتلك على الأقل 178 هكتار من الأراضي المزروعة كروما. وفي سنة 1895 تأسست الشركة المدنية لصاحبها "موندوفي" الذي اشترى ملكيات بعض الرأسماليين من مدينة ليون مثل " لوسيان دييم"، وفي المقابل فإن شركة ليون الزراعية بشمال إفريقيا، التي أسسها بعض الصناعيين من ليون ومن تارار برأسمال قدره 1.500.000 فرنك، كانت قد حازت زهاء 400 هكتار من الكروم بالقرب من جيجل وفي سهل عنابة[2].

وفي مقاطعة الجزائر تضاعف عدد الحقول المخصصة لزراعة الكروم في السهل والمتيجة، وكان[3] المالطي "شارل دوبونو" أو كما يلقب "ملك بوفاريك" مغامرا، واستطاع في ظرف عشر سنوات من الأشغال والجهود الذكية واحدا من أكثري المعمرين بالجزائريين غنى، فبفضل الحاكم العام "تيرمان" الذي جعل منه فارسا حاملا لوسام جوقة الشرف، بعد ثلاث سنوات من تجنسه أصبح من أكبر مزارعي الكروم في البلد وأيضا الأكثر مديونية[4]. وكان دوبونو *(DEBONNO)* يملك ألف هكتار من الكرمة موزعة على عدة مزارع، ويملك المدعو "شيرس" *(CHIRIS)* 710 هكتارات، بينما تملك الشركة العقارية والزراعية للحرّاش 460 هكتارا. كما تأسست شركات لتملك المساحات المزروعة كروما والتي اضطر أصحابها لبيعها بفعل الأزمات، فنشأت الشركة الليونية لشمال إفريقيا التي كانت تملك في عام 1900 ما مقداره 397 هكتارا، وشركة " قبعة الدركي" *(Le chapeau du gendarme)* التي تأسّست عام 1900 لشراء 500 هكتار[5].

[1] شارل روبير أجرون، الجزائريون المسلمون وفرنسا، ج2، المرجع السابق، ص ص307- 308.

[2] شارل روبير أجرون، تاريخ الجزائر المعاصر من انتفاضة...، مج2، المرجع السابق، ص ص151- 152.

[3] عبد اللطيف بن أشنهو، المرجع السابق، ص145.

[4] شارل روبير أجرون، المرجع السابق، ص ص159- 160.

[5] عبد اللطيف بن أشنهو، المرجع السابق، ص145.

وقد كان "أرلي دوفور" الذي ينحدر من أسرة أعيان مدينة ليون، مثل السلطان وأكثر من رجل أعمال، وكان معمرا مولعا بالتحديث وبالتجارب الزراعية، وأنعامه المنتقاة وكرومه التي جعلت منه رجلا غنيا وشهيرا. وكذلك لدينا الإسباني"برسيرو" وهو "ميشال بيليغري"، كنموذج استطاع تحقيق النجاح وهو الذي كان مساوما بسيطا في عام 1846، ثم تمكن من أن يصبح صاحب ملكية تشمل 813 هكتار، من بينها 516 هكتار من الكروم في 1914[1].

من خلال ما سبق يتبين لنا بأن ملكية الأراضي المزروعة كروما خلال الفترة الممتدة من 1880 إلى غاية 1914 تتركز بأيدي الأوروبيين الّذين تنافسوا على امتلاك أكبر قدر ممكن من الأراضي الزراعية الخصبة بهدف غرسها كروما، وتحقيق الربح في أسرع وقت ممكن، في حين هُمِّش الجزائريون في مساحات جدباء، كما أنّ زراعة عنب الخمر لم تستهو الفلاحين الجزائريين نظرا لتعاليم الدين الإسلامي الذي يحرم تناولها وصنعها.

المبحث الثالث: اليد العاملة في مجال زراعة الكروم

المطلب الأول: اليد العاملة الأوروبية

لقد شكلت ندرة اليد العاملة عائقا أمام تراكم رأس المال قبل 1880، بينما تحتاج زراعة الكرمة إلى عدد كبير من اليد العاملة، بمؤهلات فنية غير متكافئة: عمال غير مؤهلين لاستصلاح الأرض، للحراثة والقطاف، أخصائيون لتشذيب الأنصاب وتطعيمها، وأخيرا تقنيون لعصر الكرمة وتحويلها إلى نبيذ، استخدام وصيانة الأدوات المستعملة[2]. وكانت زراعة الكروم تتطلب عددا كبيرا من اليد العاملة (أربعة أضعاف من العدد الذي يتطلبه الهكتار الواحد من القمح) وعددا كبيرا من ساعات وأيام العمل[3]. وفي البداية وجدت المشكلة حلها عندما وصل إلى الجزائر عمال زراعيون وصغار مزارعي الكرمة الذين تعرضوا للخراب بسبب كارثة حشرات الفيلوكسيرا، في هذا الصدد كتب إسنار يقول: ***"كل عام، كان يصل إلى الجزائر عدد مهم من العمال الزراعيين الموسميين ليؤدوا الأعمال الأكثر دقة في زراعة الكرمة، وخصوصا تشذيب الأنصاب".***

[1] شارل روبير أجرون، تاريخ الجزائر المعاصر من انتفاضة...، مج2، المرجع السابق، ص160.

[2] عبد اللطيف بن أشنهو، المرجع السابق، ص ص133- 134.

[3] شارل روبير أجرون، المرجع السابق، ص191.

فضلا عن هذا، تولّت هجرة إسبانية كثيفة إلى الجزائر، تأمين الأعمال الإضافية، بحيث ارتفع عدد السكان الإسبانيون من 71.366 عام 1872 إلى 144.530 عام 1886[1]. وفي حين كان الرجال من الإسبان يقدّمون خدماتهم كفلاحين في مزارع الكروم والبقول، فإنّ النساء الأسبانيات كنّ يشتغلن كخدم لدى الكولون الفرنسيين في المدن والأرياف[2]. منذ ذلك العهد نظم المعمرون العمل الزراعي بشكل يعود بالربح عليهم: كانوا يدفعون للإسبان والفرنسيين، وهم مهاجرون موسميون، لقاء التزام معين، أو لقاء يوم العمل، بالمهمات الدقيقة[3]. وإذا كان الإسبان والفرنسيون يقومون بالأعمال الدقيقة، فإنّ العمال الموسميين الجزائريين كانوا يتولون عملية القطف[4]. وقد عُدّ الإسبان والفرنسيين المزراعين الأساسيين لهذا المحصول، وأيضا المستهلكين الأوائل لمادة الكحول[5].

المطلب الثاني: اليد العاملة الجزائرية

لقد أدت عمليات الاجتثاث الاجتماعي والتفقير التي انتهجها الاستعمار الفرنسي إلى تفكيكات عميقة في المجتمع الجزائري ومن أبرزها ظهور العامل الزراعي الأجير كقوة عمل، وظهرت معالم طبقة عاملة جزائرية أهلية تحكمها اكراهات رأسمال زراعي[6]. ففي مجال زراعة الكروم كانت أعمال القطاف، تتم باستخدام قوة عمل الجزائريين، لكونها الأرخص في سوق العمل. وقد تسارعت عملية الاستعاضة بالجزائريين عن العمال الأجانب، بفعل الأزمات الدورية الناجمة عن الصعوبات في التصريف، فعندما كان بيع الخمور صعبا، فإنّ المعمرين اضطروا إلى تقليص نفقات الزراعة، فأدّى خفض الأجور إلى الاستبعاد التدريجي للعمال الأوروبيين لصالح، السكان الأصليين.

ومنذ عام 1890، بدأ قطاع زراعة الكروم يشهد في الواقع، نشوء علاقات سلطوية، وحتى عام 1962 كان المعمرون يملكون رأس المال، وهؤلاء يستخدمون الأوروبيين كتقنيين ومسؤولين عن العمل، بينما يوفر الجزائريون قوة العمل غير المؤهلة، وهكذا يقوم على رأس الملكيات الكبيرة وشركات صنع الكرمة، مدير يدير جهازا من الموظفين الأوروبيين المكلفين بالإشراف على مختلف الأقسام، وعددا من

[1] عبد اللطيف بن أشنهو، المرجع السابق، ص ص133 – 134.

[2] عدة بن داهة، الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض إبان الإحتلال الفرنسي للجزائر 1830- 1962، ج2، المرجع السابق، ص35.

[3] عبد اللطيف بن أشنهو، المرجع السابق، ص134.

[4] عدة بن داهة، الاستيطان...، ج1، المرجع السابق، ص195.

[5] خديجة بختاوي، المرجع السابق، ص109.

[6] محمد الطيبي، المرجع السابق، ص210.

الجزائريين يعملون بصورة مستمرة[1]. وقد كانت اليد العاملة الضرورية للأعمال الموسمية الكبيرة، كجمع قضبان الكرمة وقطاف العنب تستخدم بصفة مؤقتة.

وكما يشير إسنار: " لقد حصر زارع الكرمة في البدء، استخدام اليد العاملة المحلية بالأعمال التي لا تتطلب أّية مهارة أو أهلية: تحضير الأرض، استصلاحها، فلاحتها، قلبها وحراثتها في العمق، جمع قضبان الكرمة، وعمليات القطاف التي يقوم بها النّساء والأولاد. إلاّ أنّ أزمة البيع بأسعار متدّنية حتمّت اتساعا في المهمات التّي تنهض بها اليد العاملة المحلية، بحيث عهد إليها شيئا فشيئا أمر تطبيق العلاجات الخاصة بالكرمة، حراسة الكروم، تشغيل الآلات المستخدمة في أقبية النبيذ: المكبس (عاصرة العنب) المضخة، والمعصرة ". وقد كانت غالبية اليد العاملة كانت ترِد من الجبال القريبة من مناطق زرع الكرمة، في حين تستقر أفواج الهجرة الموسمية[2].

وهنا نجد بأّن قطاع زراعة الكروم يحتاج إلى عدد كبير من الأيدي العاملة أضعاف ما تحتاجه زراعة الحبوب، وبهذا عملت السلطات الفرنسية على الاستعانة بخدمات الجزائريين الذّين أرغمتهم الظروف للعمل في مزارع الكولون وبصفة مستمّرة.

المطلب الثالث: أجور الأيدي العاملة

أما الأجور التي يتقاضاها العمال فقد كانت مربحة بالنسبة للمعمرين، وعلى العكس من ذلك بالنسبة للجزائريين وفيما يلي جدول يوضح أجور الأيدي العاملة في مجال زراعة الكروم:

[1] عبد اللطيف بن أشنهو، المرجع السابق، ص134.

[2] المرجع نفسه، ص135.

جدول رقم12: يوضح أجور الأيدي العاملة في مجال زراعة الكروم

العمليات	أوروبيون	جزائريون	جزائريات	أولاد
تشذيب	4 فرنكات			
جمع قضبان الكرمة		1.5 - 2.25	0.75	0.50
حراثة				1
قطاف	2.5 - 3	1 - 1.25		0.75
عمال تعبئة خمور	2.5 - 3	2		

المصدر: عبد اللطيف بن أشنهو، المرجع السابق، ص135.

من خلال المعطيات المدرجة في الجدول يتضح لنا الفرق ما بين الأجور التي يتلقاها الأوروبيون والجزائريون والتي هي أجور مجزية بالنسبة للأوروبيين أكثر مما هو الحال بالنسبة للجزائريين، وذلك رغم صعوبة الأعمال التي يقوم بها الجزائريين، وحتى فيما يتعلق بالأعمال المثماثلة كما هو الحال مع عملية القطاف التي تكون أجور الأوروبيين فيها أعلى نسبة من أجور الجزائريين.

وإنّه لمن الصعب تقديم أرقاما صحيحة تتناول موضوع الأجور في زراعة الكرمة، نظرا لأنّ الصحافة الاستعمارية كانت تميل إلى المبالغة في مجموع الأجور المدفوعة، ففيما يتعلق بالعام 1900 ترد الأرقام التالية:

أجور مدفوعة لزراعة الكرمة 30 مليونا

أجور مدفوعة لزراعة الحبوب 20 مليونا

مجموع الأجور المدفوعة إجمالا 56 مليونا[1]

أما "إسنار" فيلجأ إلى تصويب هذه الأرقام، بتقدير مجموع الأجور المدفوعة للجزائريين وحدهم، بما يتراوح بين 20 و25 مليونا. وفي هذا الصدد يقول: " يجب أنْ نقّر بأنّ هذا المبلغ يشكل نسبة كبيرة من مجموع الأجور التي كانت الزراعة الأوروبية تدفعها سنويا". إنّ غالبية اليد العاملة المستخدمة، تعمل

[1] المرجع نفسه، ص140.

موسميا فقط. وفي فترات الأعمال الكبيرة، يلجأ المعمر إلى استئجار كامل اليد العاملة الضرورية، في كل موسم يعود العمال الموسميون ليعرضوا خدماتهم على المعمر الذي سبق له أن استأجرهم. وغالبا يعقب الأبناء آباءهم من هذه الاتصالات المتكررة، لا يعدم أنْ ينشأ بين أصحاب العمل والعمال، نوع من الألفة والثقة، ووسط هؤلاء الأوفياء، يجد مزارع الكرمة غالبا السكان الأصليين الذين يدخلون في عداد عماله الدائمين"[1].

وهنا يكون إسنار قد صور لنا بأن أجور الجزائريين الموسمية مجزية جدا بحيث تتراوح ما بين 20 و25 مليون فرنك في حين يذكر "شارل روبير أجرون" في كتابه بأن الأجور المخصصة لقطاع زراعة الكروم ككل والتي كان النصيب الأوفر منها للأوروبيين بلغت مابين 20 و25 مليون فرنك حيث قال: "...ولقد تم في سنة 1914 تقدير كتلة الأجور التي تم توزيعها في مجال زراعة الكروم ما بين 20 و25 مليون فرنك، وهذا ما أدى إلى ترتيبها على رأس قائمة كل النشاطات الاقتصادية فيما يخص الأجور التي تدفعها، وإلى غاية ذلك التاريخ، كان أغلبية الأجراء في هذا النشاط من أصل أوروبي، ولم تكن اليد العاملة المسلمة آنذاك إلاّ على سبيل الدعم. وبالإضافة إلى ذلك، فإذا ذهبنا إلى حساب الأجور والأرباح المترتبة على تجارة الخمور ونقلها، وإنتاج وصنع البراميل، وبناء وإنشاء المعاصر التعاونية، فإنّ الأرقام التي تّم سردها يمكن أن تصل إلى الضعف من دون أدنى شك. إذن، فالمجموعة الأوروبية برمتها هي التي استفادت من هذه الوضعية واستفادت معها شريحة من المسلمين..."[1].

من خلال ما سبق عرضه نصل إلى أنّ زراعة الكروم استطاعت أن توفر الكثيرة من فرص العمل للأوروبيين الوافدين إلى الجزائر، والذين توّجهوا إلى نشاط زراعة الكروم كنشاط مغري ماديا، غير أنّ هؤلاء لم يكن بإمكانهم الاستغناء عن خدمات اليد العاملة الجزائرية في الأعمال التي تتطلب جهدا كبيرا، وتتطلب ساعات طويلة من العمل، كأعمال الحراثة والجني، أما الأعمال التقنية والأكثر دقة فكان يضطلع بشؤونها الأوروبيين. وهذا لأن زراعة الكروم تحتاج إلى يد عاملة كبيرة أضعاف ماتحتاجه زراعة الحبوب، فما كان أمامهم من سبيل سوى الاستعاضة باليد العاملة الجزائرية، خاصة وأنها الأرخص في سوق العمل مقارنة باليد العاملة الأوروبية التي تتقاضى أجورا مرتفعة.

[1] المرجع نفسه، ص ص140- 141.

[1] شارل روبير أجرون، المرجع السابق، ص191.

ونصل في ختام هذا الفصل إلى أنّ زراعة الكروم وبعد أن استطاعت التكيف مع طبيعة المناخ السائد في الجزائر، تعززت زراعتها واتسعت مساحاتها حيث تربعت على معظم الأراضي الزراعية بالبلد، خاصة في الجهة الغربية؛ أين يتركز تواجد المراكز الاستيطانية، وباعتبارها منطقة تتوفر فيها أخصب الأراضي الزراعية، ويعزى كل ذلك إلى تشجيع ودعم السلطات الفرنسية التي رغبت بشدة في إنجاح هذه الزراعة بالجزائر فسخرت كل الإمكانيات لتحقيق هذا الغرض، وإن كانت زراعة الكروم بالجزائر زراعة قديمة بالمنطقة فإنّ إنتاجها كان موجها للإستهلاك المحلي كعنب للمائدة، وبقدوم الفرنسيين أصبح الغرض من إنتاجها هو تحويل عنبها إلى خمور وتصديرها نحو الأسواق الخارجية، فأُنشئت المصانع والموانئ والسكك الحديدية لهذا الغرض، وجّندت الأيدي العاملة المختصة في مجال زراعة الكروم، وفتحت البنوك أبوابها لمنح القروض والتسليفات، عندئذ تمكنت زراعة الكروم من أن تشغل مكانة مهمة بالنسبة للفرنسيين الذين وجهوا كامل اهتمامهم لقطاع زراعة الكروم وتهافتوا على أرض الجزائر وتوطنوا بها. والسؤال الذي يمكن أن يتبادر في الذهن في هذه الحالة هو: ماهي إنعكاسات زراعة الكروم على كل من المعمرين والجزائريين؟ وماهي ردود فعل الجزائريين اتجاه هذه الزراعة الدخيلة على ثقافتهم والتي تتنافى ومبادئ العقيدة الإسلامية؟ وهل استطاعت زراعة الكروم في هذه الفترة تحقيق الأهداف المسطرة والمرجوة من طرف السلطات الاستعمارية؟

الفصل الثالث: إنعكاسات زراعة الكروم على المعمرين والأهالي

المبحث الأول: إنعكاسات زراعة الكروم على وضعية المعمرين

المطلب الأول: دعم الاستيطان

المطلب الثاني: تحقيق الرخاء الإقتصادي

المبحث الثاني: أثر زراعة الكروم على وضعية الأهالي وموقفهم منها

المطلب الأول: دخول الجزائر في الإقتصاد النقدي

المطلب الثاني: انتشار مساحات الكروم على حساب القطاع الزراعي

1- على حساب المساحات المزروعة حبوبا

2- تراجع نشاط تربية الماشية

المطلب الثالث: تحول الفلاحين إلى خماسين وعمال أجراء

المطلب الرابع: ردود الفعل الجزائرية

1- المقاومة

2- الهجرة

لاشكّ أنّ زراعة الكروم أصبحت بمثابة النبتة المعجزة، حيث أنقذت فرنسا من أزمة اقتصادية تسببت فيها كارثة الفيلوكسيرا، وكانت سببا في توافد المزارعون الفرنسيون إلى الجزائر بغية غراسة الكروم وبحثا عن الربح الوفير، وبالفعل حققت زراعة الكروم الرخاء الإقتصادي للمعمرين وشكلت أهم الصادرات الجزائرية فكانت أحد أهم عوامل الهجرة الأوروبية عموما والفرنسية خصوصا نحو الجزائر. وقد كانت زراعة الكروم نعمة بالنسبة للمعمرين الفرنسيين فمن خلالها استطاعت فرنسا ترجمة أحلامها الرامية إلى الزيادة في الموارد المالية، أما بالنسبة للجزائريين فقد كانت نقمة، بحيث انعكست سلبا على الوضع العام للجزائريين، فمِن حيث ملكية الأرض فإنّها قد انتقلت من الجزائريين إلى المعمرين الجدد. ورغم مقاومتهم لمغتصبي أرضهم وإبدائهم الرفض لهذه السياسة الجائرة، إلا أن الوضع ظل يزداد سوءا فما لبث الفلاحون الجزائريون أن وجدوا أنفسهم خماسين وعمال أجراء في مزارع الكولون بأجور زهيدة لا تكاد تسد رمق جوعهم، كما أنّ المساحات المزروعة كروما تطورت على حساب زراعة الحبوب المعاشية التي تمثل الغذاء الرئيسي لأهل البلاد ما أدى إلى تدهور أوضاعهم المعيشية، ما أجبرهم على الهجرة بحثا عن قوت اليوم.

المبحث الأول: انعكاسات زراعة الكروم على وضعية المعمرين

المطلب الأول: دعم الاستيطان

بإصدارها للتشريعات والقوانين الفرنسية كانتإدارة الإحتلال الفرنسي قد وفّرت الحماية للمستوطنين الأوروبيين وشجّعتهم على الاستقرار وزرعت فيهم فكرة البقاء وألصقتهم بالأرض[1]. وأصبح واضحا أنّ الزيادة في عدد السكان الأوروبيين المستوطنين في الجزائر مردّه إلى المعدات الزراعية وخصوبة الأرض وانتشار زراعة الكروم كزراعة أثبتت تأقلمها ونجاح إنتاجها في الجزائر[2]. بحيث تزامن ازدهار نشاط زراعة الكروم مع توافد أعداد كبيرة من الأسر الفرنسية[3]، وذلك إثر انتشار مرض الفيلوكسيرا الذي قضى على كل زراعة الكروم تقريبا بفرنسا وأوروبا والذي كان سببا في هجرة العديد من الفلاحين الفرنسيين وكذلك الأوروبيين؛ منهم الإسبانيون والإيطاليون، الذين وجدوا الطريق ممهدة للاستيطان قصد بعث زراعة الكروم في الجزائر من جديد[4].

وقد كانت رغبة فرنسا في زراعة الكروم بالجزائر أحد أهم العوامل وراء استحواذها على المزيد من الأراضي الفلاحية لزرعها كروما يحول عنبها إلى نبيذ، فاحتلت زراعة الكروم في الجزائر اهتماما متزايدا لدى القيادات السياسية الفرنسية في بداية الإحتلال[5]. ومن دون شك فإنّ تعزّز الاستيطان يعود إلى زراعة الكروم بل وحتى بقاءه[6]. فخلال المرحلة الأولى لتطور زراعة الكروم في الجزائر، والتي تمتد من 1830 سنة إلى 1914، أثبتت هذه الزراعة قوتها الاستعمارية، وأعطت دفعا قويا للاستيطان، بل أنقذته من فشل كان يبدو لا مفر منه لدى كل الملاحظين. فقد ساهم تطور زراعة الكروم في جلب المهاجرين الجدد، الذين ارتفع عددهم خلال الفترة من 1882 إلى 1911، من 410.000 نسمة إلى780.000 نسمة، كما ساهمت في تثبيت المعمرين القدامى، وسهلت مهمة استقرار الاستيطان الرسمي، المدعم من طرف الجمهورية الثالثة[7].

---

[1] عدة بن داهة، الاستيطان...، ج1، المرجع السابق، ص188.

[2] عيسى يزّير، المرجع السابق، ص99.

[3] عبود علي، الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض 1830- 1899 القطاع الوهراني نموذجا، مذكرة ماجستير، قسم التاريخ وعلم الآثار، جامعة وهران، 2013- 2014، ص141.

[4] بوضرساية بوعزّة، المرجع السابق، ص117.

[5] عدة بن داهة، المرجع السابق، ص188.

[6] محفوظ قدّاش، جيلالي صاري، المرجع السابق، ص202.

[7] صالح حيمر، المرجع السابق، ص270.

ونجد بأنّ النّمو الإقتصادي قد أحدث هجرة كبيرة واستقرارا سكانيا في الجزائر في مدة 40 سنة، حيث تضاعف عدد العنصر الأوروبي ثلاث مرّات وانتقل من 280.000 نسمة على أكثر تقدير سنة 1872 إلى 780.00 نسمة سنة 1911. وهذا التطور قد أفاد المدن بصفة خاصة، حيث انتقل عدد الأوروبيين في مدينة الجزائر من 38.389 نسمة في سنة 1876 إلى 124.505 نسمة في سنة 1911. وفي وهران من 35834 نسمة إلى 100286 نسمة، وفي عنابة "بونة " من 13185 نسمة إلى 28283 نسمة. وفي ظرف 12 سنة فقط جلبت الكروم 300 مليون فرنك، لصالح 100.000 معمر. وعلى سبيل المثال، فإنّ أمريكا لم تبلغ هذا المستوى العجيب في إنتاج محاصيلها الفلاحية أبدا[1]. كما تّم استقدام مهاجرين من الألزاس واللورين إلى الجزائر إثر الحرب السبعينية، وفي أعقاب الخراب الذي حل بمزارع الكروم في جنوب فرنسا جراء أزمة الفيلوكسيرا فيما بين 1875- 1878، فضلا عن الهجرات الإسبانية بحيث ارتفع عدد الإسبان الوافدين من 71.366 شخص سنة 1872 إلى 144.530 شخص عام 1886.

ومنذ 1880 أصبحت زراعة الكروم هي القطاع المهيمن على جميع النشاطات لا سيما في غرب البلاد. أّما الفترة المحصورة بين 1880- 1890 فقد نشطت فيها عملية الاستيطان الحر، واتسعت فيها المساحات المزروعة كروما بشكل ملحوظ، حيث انتقلت المساحة من 30.482 هكتارا سنة 1881 إلى 110.042 هكتار سنة 1890 أي بزيادة تقدر ب 79.560 هكتارا خلال عشر سنوات، فشجع ذلك على حركة الاستيطان ومضاعفة عدد الكولون المهاجرين إلى الجزائر، حيث انتقل عددهم من 334.000 نسمة سنة 1876 إلى 364.257 نسمة عام 1901 من بينهم 121.343 نسمة في عمالة وهران، يوجد من ضمنهم 34.727 متجنسون ليرتفع هذا العدد إلى 781.000 نسمة سنة 1912[2]. لذا فإنّ زراعة الكروم تشكل مضاربة جالبة للسكان فخلال هذه الفترة ساهمت بقوة في استقرار الأوروبيين في الأرياف وزيادة أعدادهم[3].

وفيما يلي توضيح لتزايد أعداد المستوطنين بالجزائر:

[1] محفوظ سماتي، المرجع السابق، ص177.

[2] عدة بن داهة، المرجع السابق، ص ص195- 196.

[3] نادية زروق، المرجع السابق، ص203.

جدول رقم 13: يوضح تطور ظاهرة الاستيطان من 1839 إلى 1870

السنة	عدد المستوطنين	من أصل فرنسي	من أصل أوروبي
1839	25000	11000	14000
1847	109400	47274	62126
1851	131000	66000	65000
1857	181000	107000	74000
1870	250000	129610	12000
المجموع	696400	786384	227126

المصدر: زوليخة سماعيلي، المولودة علوش، تاريخ الجزائر من فترة ما قبل التاريخ إلى الاستقلال، دار دزاير أنفو، الجزائر، 2013، ص377.

من خلال الأرقام المدرجة في الجدول أعلاه يمكن أنْ نلاحظ بأنّ الهجرة نحو الجزائر قد شملت كل من الفرنسيين وحتى الأوروبيين، وأنّ أعداد المستوطنين الفرنسيين يشكل نسبة عالية من مجموع تعداد المستوطنين، كما نلاحظ بأنّ أعداد المستوطنين بدءا من العام 1839 إلى غاية 1870 يشهد تزايدا ملحوظا نظرا للظروف الملائمة التي وجدوها بأرض الجزائر والتي عملت سلطات الإحتلال الفرنسي على تسخيرها لهم، تشجيعا لهم بهدف جعل الجزائر مستعمرة فرنسية زراعية واستيطانية، وتحقيق باقي مخططاتها الّرامية إلى إلحاق الإقتصاد الجزائري بالاقتصاد الفرنسي، لذلك ظلّت أعدادهم تشهد تطورا ملحوظا.

وهنا نلاحظ بأنّ زراعة الكروم قد عززت من حركة الهجرة الأوروبية نحو الجزائر، حيث دفع حب المال وتحقيق الثراء نفوس الأوروبيين الآملين في جمع المال من خلال التوجه إلى الجزائر وزراعة الكروم كزراعة تضربية جالبة للمال، ومما شجّعهم على ذلك أنّ السلطات الاستعمارية ذلّلت لهم مختلف الصعاب بدءا من منحهم أخصب الأراضي الزراعية. فكانت الجزائر بالنسبة لهؤلاء الراغبين في ترجمة أحلامهم الرامية إلى تكوين الثروات أرض أحلام واعدة ومن هنا كانت وجهتهم نحو الجزائر قصد التوطن بها وجعلها مستعمرة فلاحية استيطانية تخدم مصالح فرنسا والمستوطنين.

المطلب الثاني: تحقيق الرخاء الاقتصادي

لقد دّمرت البنية الزراعية التقليدية الجزائرية وألحقت بالاقتصاد الفرنسي سوقا ومحاصيلا وأهدافا وفعالية[1]. وقد كانت زراعة الكروم تمثل بصورة عامة الثروة الحقيقية للجزائر الأوروبية. فمنذ سنة 1875 وهي السنة التي قدم فيها زراع الكروم من مقاطعة ميدي الفرنسية بسبب المرض الذي أصاب كرومهم هناك، فمن ثم توسع الأوروبيون في زراعة الكروم لكثرة أرباحها على حساب الحبوب التي هي الغذاء الأساسي للسكان ولقد قدر رجل إقتصاد جزائري في تلك الفترة في سنة 1911، قيمة زراعة الكروم بنسبة 44 % من مجموع الثروة العقارية الأوروبية. ومن 1900 إلى 1914، كان معدل الصادرات السنوي من الخمور يحقق ثلث القيمة الإجمالية للصادرات.

وهكذا فقد حقق المشروع الفلاحي لزراعة الكروم بالنسبة للاستعمار ما كان يحلم به منذ زمن بعيد؛ فهو نشاط مجزي أكثر من النشاط المرتبط بزراعة الحبوب، بحيث استطاع تحقيق الثراء بالنسبة لأكبر عدد من المزارعين، ومما لا شك فيه هو أّنه بالإضافة إلى الأرباح التي حققها الملاك والمساهمون، فإنّ زراعة الكروم ظهرت على أنها مربحة كذلك بالنسبة إلى عدد كبير من الأجراء والعاملين[2].

وفي الوقت الذي فتكت فيه حشرات الفيلوكسيرا بالكروم الفرنسية، تولت السلطات العامة تشجيع الجزائر بحرارة على توفير كميات النبيذ الضرورية لفرنسا، كما حتّمت أزمة الفيلوكسيرا انفتاح سوق واسعة أمام النّبيذ، ويتّضح هذا التشجيع في خطاب مبعوث من الحكومة الفرنسية للمعمرين في الجزائر بقوله:" ***إنّ بلدكم هو الّذي يتوجب عليه تعويض العجز، هو الّذي يتوّجب عليه أنْ يّرد لفرنسا المليارات التي ستخسرها ... إنّ الكرمة الفرنسية تُحتضر تحت الضّربات المتلاحقة لحشرات الفيلوكسيرا، ليست الوطنية هي التّي يجب أنْ تدفعكم إلى زراعة الكرمة بل الفائدة أيضا***"[3].

وهنا يتضح لنا بأنّ عملية زراعة الكروم بالجزائر كانت تحظى بتشجيع ومباركة من قبل السلطات الفرنسية، وأنّ أزمة الفيلوكسيرا كانت من أهم عوامل التوجه لزراعة الكروم بالجزائر، والهدف الأسمى من زراعتها كان تحقيق الرخاء الإقتصادي. ونتيجة لذلك احتل تصدير الخمور مركزا متناميا بالنسبة إلى مجموع الصادرات الجزائرية بآلاف الفرنكات والجدول التالي يوضح لنا قيمة الصادرات الجزائرية من الخمور:

[1] محمد الطيبي، المرجع السابق، ص207.

[2] شارل روبير أجرون، المرجع السابق، ص ص190- 191.

[3] عبد اللطيف بن أشنهو، المرجع السابق، ص ص128- 129.

جدول رقم 14: يمثل قيمة صادرات الخمور الجزائرية بالنسبة للصادرات الأخرى من 1905 إلى 1914

السنوات	1905	1906	1907	1908	1909	1910	1911	1912	1913	1914
قيمة الصادرات الجزائرية	228763	280294	338488	319205	329218	513603	509603	546099	501169	371623
قيمة صادرات منتوجات الكرمة / بآلاف الفرنكات	51091	58587	75964	81326	95512	214095	203475	235475	164166	97920
النسبة المئوية من 1 إلى 2	% 22.3	% 20.9	% 22.4	% 25.5	% 29	% 41.7	% 39.9	% 43.1	% 32.7	% 26

المصدر: عبد اللطيف بن أشنهو، المرجع السابق، ص142.

من خلال العشر سنوات المعتبرة في الجدول، وبتفاوت بين عام وعام، يتضح لنا بأن تصدير الخمور قد مثّل نسبة تقدر بحوالي ثلث قيمة الصادرات الجزائرية، وهذا ما يوضح مدى الأهمية الاقتصادية التي تشغلها صادرات منتوجات الكرمة مقارنة مع باقي الصادرات الجزائرية والتي تعود فائدتها على الإقتصاد الفرنسي.

وهكذا استطاعت زراعة الكروم وما تنتجه من خمور موجّهة أساسا نحو التصدير، منح حياة الرخاء للمراكز الاستيطانية وساهمت في تدعيم ميزان المدفوعات الفرنسي، حيث مثّل إنتاج الخمور ربع قيمة الاستثمارات بنسبة فاقت 40%، وسجّلت فرنسا بذلك المنتج الرابع للخمور في العالم وظلت تعتمد على الجزائر كسوق وحيد حتى بعد تجديد مزارعها[1].

ونجد بأنه طوال الفترة الممتدة من عام 1880 إلى غاية 1914 تميز قطاع الكرمة بظاهرتين: طابعه المهيمن في الزراعة الرأسمالية الجزائرية، والتمركز المتدرج لرأس المال داخله، ويشكل تراكم رأس المال* في زراعة الكرمة العنصر المهيمن في تطور الرأسمالية، بسبب الملاك الواسع من الأجراء، الذين

[1] نادية زرّوق، المرجع السابق، ص175.

* رأس مال: الثروة التي يملكها الفرد أو الدولة، وهي على أشكال متعددة. ينظر: (آمنة أبو حجر، المرجع السابق، ص354).

يستخدمهم هذا القطاع، والتأثير الذي يمارسه على التراكم في القطاعات الأخرى والدور الذي لعبه في التجارة الخارجية خلال تلك الفترة[1].

وعلى هذا الأساس سعت السلطات الفرنسية إلى تلقين الفلاحين الجزائريين طرق ووسائل الفلاحة الاستعمارية، ولكن شريطة أنْ يكون مردودها لصالح الاستعمار، بمعنى أنّه يستفيد بأيادي غير أياديه وفي أرض غير أرضه يستغل ويستفيد لوحده على حساب السكان الأصليين[2].

وفي الأخير تبقى زراعة الكروم زراعة جدّ مجزية بالنسبة للمعمرين ومضاربة جالبة لرؤوس الأموال إذ أنّها استطاعت أن تشكل ثلث قيمة الصادرات الجزائرية نحو الأسواق الخارجية وتمكنت من أنّ تمنح حياة الرخاء للكولون المعمرين ومكنتهم من ترجمة أحلامهم الرامية إلى جمع المال وتحقيق الثراء، هذا وقد فاقت عائدات زراعة الكروم أضعاف المرات عائدات المساحات المزروعة حبوبا.

المبحث الثاني: أثر زراعة الكروم على الأهالي وموقفهم منها

المطلب الأول: دخول الجزائر في الاقتصاد النقدي

لقد كان الاقتصاد الجزائري يتمثل في إقتصاد الاستهلاك الاعاشي، وكانت المبادلات تتّم على قاعدة المقايضة، ولم يكن هناك شعور بالحاجة إلى النقد لأنّ الإنتاج لم يكن موجها نحو الخارج بل نحو الاستهلاك الداخلي المباشر[3]، ولكن من خلال احتكاك الإقتصاد الجزائري بالاقتصاد الاستعماري بعد الاحتلال، والذي يعتمد على الليبيرالية الرأسمالية، تغيّرت الأمور رأسا على عقب وفي غير صالح الفلاح الجزائري، الذي وجد نفسه مرغما على الدخول في دائرة الإنتاج الموجّه للتبادل، بدلا من دائرة الإنتاج الموجه للإستهلاك الذاتي. وقد حدث هذا التحول دون أنْ يكون الفلاح مستعدا لذلك، وهذا ما يؤكده المؤرخ أندري نوشي بقوله: "أدّى الاحتكاك بالاقتصاد الفرنسي، وهو من نوع ليبيرالي رأسمالي، إلى ارتفاع الأسعار لم يستفد منه الفلاح دوما، لقد انتقل من نمط اقتصادي مقفل إلى نمط اقتصادي مفتوح، دون أن يكون مستعدّا ماديا لمثل هذا التغير وكان عليه بالتالي أن يخضع لأوليات لا يعرف كيف يقدّرها"[4].

ولقد خلق الاستعمار، بناءا على نمط الإنتاج الرأسمالي، مجموعة من النشاطات المكملة لاقتصاد المتروبول، وأرسى تقسيما اجتماعيا للعمل، يصون البقايا التقليدية من جهة، ويشجع من جهة أخرى جهازا

[1] عبد اللطيف بن أشنهو، المرجع السابق، ص ص139- 140.

[2] صالح فركوس، المرجع السابق، ص178.

[3] عدي الهواري، المرجع السابق، ص70.

[4] صالح حيمر، المرجع السابق، ص263.

اقتصاديا حديثا متخصصا لاستغلال المصادر الطبيعية. ويقول "تابليون الثالث" في رسالته المشهورة حول "المملكة العربية" الموجهة للحاكم العام "بيليسييه": ***" للسكان المحليين تربية الأحصنة والمواشي وزراعة الأرض. ولنشاط وذكاء الأوروربيين استغلال الغابات والمناجم، وتجفيف الأرض وريّها، وإدخال الزراعات المتطورة، واستيراد الصناعات التي تسبق أو ترافق دوما التقدم في الزراعة"***[1]. وبإدخال هذه الزراعات التجارية ارتبطت الجزائر بالتجارة الخارجية الخاضعة لمصالح الأوروبيين في الجزائر، وفرضت على الفلاحين الزراعة النمطية التي تستجيب لمتطلبات السوق الدولية[2].

وهكذا وجدت معا بنيتان اقتصاديتان لا يربط بينهما سوى النقد الذي يؤمّن انتقال القيمة من بنية لأخرى، استجابة لمنطق التقسيم الاجتماعي للعمل داخل المجتمع الكولونيالي. وقبل رسالة "تابليون الثالث" بكثير كان الجنرال "لاباسي" قد كتب: ***"ولهم (السكان المحليين) إنتاج الحبوب، الزراعة الكبيرة، تربية الماشية، وهذا ما لا يمكننا أن نزاحمهم فيه، ولنا الزراعة الصناعية والتجارة والصناعة والغابات وسكك الحديد والأعمال الكبيرة ذات الإستعمال العام، وأخيرا لنا المدن"***. وهنا تحمل هذه الجملة للجنرال "لاباسي" خطأ في الاستنتاج، لأنها تحمل إلى الاستنتاج بأنّ السكان المحليين كانوا يحتكرون الزراعة بينما الأوروبيون يحتكرون الصناعة، غير أن الأوروبيين علاوة على احتكارهم للصناعة مارسوا الزراعة أيضا مستعملين الآلات، الأسمدة، وأفضل الأراضي، ويمارسون زراعات كثيفة مخصصة للتصدير. كما أنّ الفلاح ميسور الحال الذي كان يستطيع ممارسة الاستهلاك الذاتي بفضل مساحة أرضه، لم يصمد طويلا أمام الجاذبية النقدية، وحتى كبار الملاكين الذين أغرتهم المؤسسات التجارية، لم يتمكنوا من الصمود أمام طعم المبادلة بالنقد[3].

وقد أكد شارل روبير أجرون أنّ التجارة الداخلية والخارجية لم تنطلق إلا عندما شرع في شق الطرق وبناء الموانئ خلال عهد الإمبراطورية، ففي ذلك الوقت بالذات دخل الاقتصاد النقدي لأول مرّة في مسارات القبائل في المناطق الداخلية[4].

---

[1] عدي الهواري، المرجع السابق، ص72.

[2] عامر بن فرحات، الحقيقة التاريخية لظاهرة الاستعمار الاستيطاني في حوض البحر الأبيض المتوسط - الجزائر نموذجا- 1830- 1962، مذكرة ماجستير، قسم التاريخ، جامعة الجزائر، 2006- 2007، ص80.

[3] المرجع نفسه، ص ص71- 73.

[4] حفيظة بن دحمان، رأي محمد بيرم الخامس في الاحتلال الفرنسي للجزائر من خلال كتابه: صفوة الاعتبار بمستودع الأمصار والأقطار، منشورات الرياحين، الجزائر، 2013، ص195.

وهنا نجد بأن إدخال الزراعات التجارية وأهمها الكروم والتي رافقتها عمليات شق الطرق وبناء الموانئ قد ساهمت في نشاط الحركة التجارية بالجزائر كما كانت سببا وجيها في دخول الجزائر في الإقتصاد النقدي.

وبهذا يكون التوجه الزراعي الجديد الذي استحدثته السلطات الاستعمارية، والذي يقوم على التركيز على ممارسة الزراعات الكثيفة المخصصة للتصدير وأهّمها زراعة الكروم، قد حتّم على الجزائريين الدخول في دوامة التعامل بالنقد نظرا لأنّ الإنتاج الزراعي قد أصبح موجّها للتصدير نحو الأسواق الخارجية الأمر الذي حتّم عليهم استعمال النقد، في حين كانوا يتعاملون وفق نظام المقايضة القائم على التبادل سلعة بسلعة.

المطلب الثاني: انتشار مساحات الكروم على حساب القطاع الزراعي

1- على حساب الأراضي المزروعة حبوبا

تعتبر فترة الجمهورية الثالثة فترة هامة من حيث استغلال الفرنسيين الإقتصادي للجزائر، وإدخالهم زراعة الكروم، وبالتالي صناعة النبيذ في هذا القطر الإسلامي، والذي جاء بطبيعة الحال على حساب زراعة القمح[1]، فمن الآثار السلبية التي تركتها زراعة الكروم في الجزائر هو تراجع زراعة الحبوب، التي كانت توفر الغذاء الرئيسي للجزائريين، ولا شك بأنّ هذا التطور الذي عرفته زراعة الكروم في الجزائر، قد حدث على حساب الزراعة المعيشية التي كان يمارسها الفلاحون الجزائريون، وهذا بالنظر إلى ضخامة الأرباح التي توفرها زراعة الكروم للمعمرين، مقارنة بزراعة الحبوب، فإذا كان الهكتار الواحد من الحبوب يوفر ربحا يتراوح بين 20 و25 فرنكا، فإنّ الهكتار الواحد من الكروم يوفر ربحا يتراوح بين 100 و150 فرنكا. وهذا ما دفع بالمعمرين إلى تحويل مساحات هامة من أراضيهم إلى زراعة الكروم، بعدما كانت تزرع حبوبا[2].

وبهذا كان الإحتلال الفرنسي قد قام بتدمير البنية الفلاحية بالجزائر وأجبر الفلاحين على زرع محاصيل موجهة للتصدير من أجل الرأسمالية الفرنسية، ورغم حاجة الجزائريين الى المحاصيل المعاشية إلا أنه حد من إنتاجها[3]. فالفلاحة في الجزائر الكولونيالية تميزت بالتوزيع غير العادل في الأراضي ورأس المال، التي كانت تتركز في القطاع الأوروبي، وتميزت أيضا بتعزيز التوجه نحو تصدير الإنتاج الفلاحي. وهذا ما خلق تفاوتا ما بين الزراعة الأوروبية والزراعة الأهلية، الأمر الذي كان في غير صالح

[1] جلال يحي، المرجع السابق، ص261.

[2] صالح حيمر، المرجع السابق، ص ص272- 274.

[3] محمد عيساوي، نبيل شريخي، المرجع السابق، ص249.

الجزائريين[1]. وقد أكد شارل روبير أجرون بخصوص تطور الزراعة الأوروبية على حساب زراعة الجزائرين في كتابه قائلا:"... فكان تقدم الزراعة الأوروبية أبطأ من ركود الزراعة العربية، التي ضايقها إنشاء المؤسسات الأوروبية الأولى..."[2]، ومهما كانت أهمية زراعة الحبوب قبيل الحرب العالمية الأولى، فإنها لم تشكل مع ذلك الثروة الأساسية للمزارعين الأوروبيين.

وبحسب حسابات رجل إقتصاد جزائري في تلك الحقبة، فإن أراضي الحبوب المقدرة بمبلغ 250 فرنك للهكتار الواحد في المتوسط لم تكن تمثل إلاّ 38% من الثروة العقارية للأوروبيين. وصارت تأتي في الدرجة الثانية من حيث القيمة بعد الأراضي المغروسة كروما؛ فلقد أزاحت زراعة الكروم القمح لتحل محله[3].

وقد اعترف المؤرخ الفرنسي إسنار *(Isnard)* بهذه الحقيقة، عندما لاحظ بأن ظهور زراعة الكروم في الجزائر، لم يؤد إلى تسريع عملية نزع الملكية العقارية من الأهالي، وخاصة المزارع الجديدة للكروم، ذلك لأنّ أغلب هذه المزارع قد عوّضت محاصيل أخرى مثل الحبوب في أراضي صارت ملكا للأوروبيين، قبل ظهور زراعة الكروم[4]. إذن فإنه منذ سنة 1875 السنة التي قدم فيها زراع الكروم من مقاطعة "ميدي" الفرنسية بسبب المرض الذي أصاب كرومهم هناك، فمن ثم توسع الأوروبيون في زراعة الكروم لكثرة أرباحها على حساب الحبوب التي تمثل الغذاء الأساسي للسكان[5]. فتأثر الإنتاج الزراعي بهذه الوضعية وانحصرت الزراعة الجزائرية على الزراعة المعاشية المتواجدة على سفوح الجبال والمنحدرات بعد أن كانت في السابق قائمة على السهول والأحواض الغنية والتي أصبحت في يد ملاكها الجدد من المستوطنين ومردّ ذلك إلى الدعم المادي والمعنوي الذي كانوا يتلقونه من الحكومة الفرنسية، خاصة الآلات الحديثة والأسمدة، في حين بقي الفلاح الجزائري يعتمد على الحيوانات والآلات الخشبية التقليدية

[1] هارتموت إلزنهانس، فشل الإستعمار الفرنسي في الجزائر، تر: أحمد بن محمد بكلّي، دار القصبة، الجزائر، 2015، ص60.

[2] شارل روبير أجرون، تاريخ الجزائر...، المرجع السابق، ص42.

[3] شارل روبير أجرون، تاريخ الجزائر المعاصرة من انتفاضة...، مج2، المرجع السابق، ص170.

[4] صالح حيمر، المرجع السابق، ص273.

[5] عبد الحميد زوزو، دور المهاجرين الجزائريين بفرنسا في الحركة الوطنية الجزائرية بين الحربين [1919- 1939]، ش. و. ن. ت، الجزائر، 1974، ص40.

في غالب الأحيان[1]. فزراعة الكروم خلقت تفاوتا كبيرا في ما يخص الزراعة الثنائية، فانتشار الكروم كزراعة أحادية استمر على حساب الزراعات الأخرى وأقصى مقصية بذلك زراعة الحبوب التقليدية[2].

إذن فقد طورت فرنسا مساحات الكروم على حساب المساحات المزروعة قمحا والذي يمثل الغذاء الأساسي للأهالي الجزائريين، ووجهت اهتمامها ودعمها لزراعة المحاصيل التجارية وخلق تفاوت ما بين الزراعة الأهلية والأوروبية بغية خدمة مصالحها الخاصة، غير آبهة لمصير الجزائريون إن ماتوا جوعا وحرمانا، الأمر الذي أدى بهم لاحقا للعمل كخماسين وعمال أجراء في مزارع الكولون التي كانت فيما سبق ملكا لهم، بل إنهم اضطروا للهجرة.

2- على حساب تربية الماشية

لقد أضرّ سقي المساحات المزروعة كروما بزراعة البقول والتي كانت صالحة للعلف، الأمر الذي انعكس بشكل مباشر على حساب السكان بحيث كان عاملا كابحا بشكل خاص لنمو تربية المواشي المدمجة مع الزراعة، فبالإضافة إلى التأثير السلبي الذي ألحقته زراعة الكروم على نمو الزراعات المعاشية للجزائريين فقد، انعس الأمر تلقائيا على نمو تربية الماشية التي بدأت أعدادها تتناقص تدريجيا[3].

وعن تناقص الثروة الحيوانية يذكر عبد الحميد زرزو في كتابه قائلا:"... ولم يترتب على إقصاء الأهالي من الأراضي الخصبة نحو الداخل نقصان في المساحة المزروعة وحسب، بل ترتب عليه أيضا نقصان في ثروتهم الزراعية والحيوانية، فالثروة الحيوانية لقيت نفس المصير في "بلد الأغنام"، ذلك أنّ عدد الأغنام ظل في تناقص وتذبذب مستمرين منذ 1887..."[4].

أيضا نجد في هذا الصدد ما ذكره بوضرساية بوعزّة في كتابه قائلا: "... ففي عام 1865 كان عدد رؤوس الأغنام في الجزائر ثمانية ملايين رأس علما أنّ هذا العدد إذا ما قورن بالسنوات السابقة، فإنه أقل بقليل منها، ولكن بحلول عام 1900، وبعد استمرار ظاهرة نقصان الماشية وصل العدد إلى 6 ملايين وثلاثمائة ألف رأس فقط. وكذلك بالنسبة لرؤوس البقر ففي عام 1865 تقلص العدد إلى مليون

[1] بوضرساية بوعزّة، سياسة فرنسا البربرية في الجزائر 1830- 1930 وانعكاساتها على المغرب العربي، دار الحكمة للنشر، الجزائر، 2010، ص108.

[2] محفوظ قداش، جيلالي صاري، المرجع السابق، ص204.

[3] نفسه.

[4] عبد الحميد زوزو، المرجع السابق، ص ص41- 42.

رأس فقط في حين فاق هذا التعداد في السنوات السابقة، لتستمر العملية بسبب تقلص المساحات المخصصة للرعي، حيث وصل العدد عام 1900 إلى أقل من 84600 رأس فقط..."[1].

ومن هنا نجد بأن التناقص لم ينطبق فقط على قطعان الغنم دون سواها حيث يذكر شارل روبير أجرون في هذا السياق في كتابه قائلا:" ...إذْ أنَّ الأبقار التي كان يقدر عددها بأكثر من مليون رأس بين 1867 و1887، و1.071.469 رأس من 1890 إلى 1894، لم تكن تبلغ إلا 930.000 رأس في المتوسط من 1895 إلى 1899. وكان يوجد رأسان من البقر عن كل 6 أشخاص في 1885- 1889، ورأسين عن كل 9 أشخاص في 1895- 1899..."[2].

وقد عبّر الفلاحون عن وضعهم بالوصف التالي: "تعرّضنا للقمع بشتّى السبل: كنّا نملك الأراضي فاشتروها منا بالقوة، وكنا مضطرين لأنْ ننتظر4 أو 5 سنوات كي نقبض ثمنها، الذي نصرفه بسرعة، افترستنا تكاليف العدالة، وأفلسنا مأمور الأحراش من جراء المحاضر... شيئا فشيئا اضطررنا لبيع القليل مما نملكه من الماشية وعدنا لا نستطيع استثمار الأرض لأن قطعاننا قلّت، ولكوننا محرومين من عائدات أراضينا وجب علينا أن نبيع قسما أكبر من المواشي كل سنة إلى أن افتقدناها. وفي كل الأحوال ليس نحن من استنبط قانون الملكية ولا قرارات العدالة"[3]. وهذا التصريح إنّما يؤكد على الأسلوب القمعي واللاقانوني الذي اعتمدته سلطات الإحتلال الفرنسي ضد الأهالي الجزائريين، والذي كانت تهدف من وراءه إلى تعزيز الاستيطان، وخدمة مصالحها دونما أي تفكير في مصير الجزائريين ومصير زراعتهم وقطعان ماشيتهم، الأمر الذي سيؤدي بهم لا محالة إلى تردي الأوضاع المعيشية وانتشار الفقر والجوع والبطالة بل وحتى الهجرة.

وهذا ما أكد عليه أيضا الدكتور هواري عدي في كتابه:" ... لم تنج تربية الماشية من ذلك، فصارت قطعان الماشية تخف تبعا لنقصان أراضي الرعي، وذلك أن المساحات الشاسعة حيث كانت ترعى القطعان الكبيرة، صارت ملكا للاستعمار، ولم تعد الخراف تظهر فيها إلا بعد الحصاد لترعى السنابل المتبقية على الأرض... وأدى انحطاط الزراعة وتراجع تربية الماشية، كنتيجة للقطيعة الشاملة

[1] بوضرساية بوعزّة، المرجع السابق، ص107.

[2] شارل روبير أجرون، المرجع السابق، 349.

[3] عبد اللطيف بن أشنهو، المرجع السابق، ص83.

والمفاجئة في توازن المجتمع الأصلي، إلى نقص التغذية وظهور بطالة واسعة، مما سبب الهجرة من الريف..."[1].

وفي سنة 1914، لم يكن عدد الأنعام التي يملكها الجزائريون المسلمون إلا 13.724.000 رأس، مقابل 14.117.000 رأس في 1891، ونظرا إلى ارتفاع عدد السكان لم يمثل عدد الأغنام إلا 165 رأس عن كل 100 شخص، مقابل 285 رأس في 1910- 1914، أي لم تكن توجد إلا 4 عنزات لكل 5 أشخاص مقابل 7 عنزات في 1885- 1889. وأما عدد الخيول فقد انخفض إلى متوسط 159.800 حصان، أي حصان واحد لكل 31 شخصا مقابل حصان واحد لكل 21 شخص في 1893. وبالتالي فإن ماشية الفلاحين المسلمين في جميع ميادين تربية الماشية، وحتى في المناطق الجنوبية التي كانت في منأى عن انتزاع ملكيتها بفعل الاستعمار، فإنّها تضررت تقريبا بنفس الدرجة التي تضررت بها المناطق التلية[2].

وفي الأخير تتضح لنا الصورة بجلاء من خلال هذه المعطيات التي تبين بأنّ عمليات مصادرة الأراضي الزراعية للجزائريين وتحويلها إلى أراضي زراعية منتجة للمحاصيل التجارية على شاكلة زراعة الكروم وبعد أن كانت مخصصة لإنتاج الزراعات المعاشية، وتصلح فيما بعد لجعلها كمراع لقطعان الماشية، قد أدّت إلى الانخفاض في أعداد رؤوس الماشية خاصة بعد انحسار المساحات الرعوية التي كانت عبارة عن مرتع للمواشي.

المطلب الثالث: تحول الفلاحين إلى خماسين وعمال أجراء

لقد تأثرت الزراعة بالإحتلال سلبا وإيجابا، فمن جهة انتقلت الأرض غصبا من أيدي أصحابها إلى جالية أوروبية يحميها جيش قوامه حوالي مائة ألف جندي مسلحا بأحدث الأسلحة. وخسر الفلاح الجزائري مورد رزقه الأساسي، وتحول في كثير من الأحيان إلى أجير عند الكولون وأحيانا خماسا* على الأرض التي كانت له ولأجداده من قبل[3]. مقابل أجر بسيط جدا لسد رمق أسرته فقط، وكان الاعتماد عليه كبيرا، لكونه يدا عاملة رخيصة ومردودها مرتفع[4]، ومن ثم وجد المستوطنون أنفسهم يمتلكون أخصب وأجود

[1] عدي الهواري، المرجع السابق، ص75.

[2] شارل روبير أجرون، المرجع السابق، ص351.

* الخماس وجمعها خماسين: هي فئة اجتماعية تحدد مكانتها من موقع فقدانها لملكية الأرض ومن باب تعاقدها مع الملاّكين على أخذ الخمس من قيمة الغلة مقابل العمل. ينظر: (محمد الطيبي، المرجع السابق، ص110 (تهميش رقم2)).

[3] أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ص95.

[4] بوضرساية بوعزة، المرجع السابق، ص108.

الأراضي الزراعية التي تحول ملاكها الحقيقيون طوع تصرفات المستوطنين وهكذا ساهمت القوانين العقارية الجائرة في انهيار نظام القبائل[1].

وقد تمكنت زراعة الكروم من امتصاص فائض اليد العاملة الجزائرية، الناجم عن التضييق على الفلاحين وحصرهم في ملكيات صغيرة وهامشية[2]. وقد ظلّ هذا القطاع الزراعي الحديث مهيمنا على معظم الأنشطة والاستثمارات والصادرات والمداخيل التي تستفيد منها أعداد قليلة من المزارعين الأوروبيين المحتكرين لزراعة الكروم والحوامض على الخصوص، بينما وجد أغلبية الفلاحين الجزائريين أنفسهم يعانون من انعدام الأراضي الصالحة للزراعة وقلّة الدّعم الفلاحي المخصص لهم وضعف مردودهم الإنتاجي وتعرضهم لخسائر مادية الأمر الذي جعلهم يتحولون إلى عمال أجراء في مزارع المعمرين[3].

لقد أدى تحول الجزائريون من مُلاّك أرض إلى خمّاسين أو عمال يوميين أو موسميين مستعبدين، إلى زيادة عددهم كيد عاملة لدى الأوروبيين فوصل عددهم إلى حوالي مليون خمّاس عام 1914، (ينظر الملحق رقم 09) وكانت أوضاعهم في غاية البؤس[4]، وهناك بعض الكتابات الفرنسية ترى بأن تطور زراعة الكروم في الجزائر قد كان نعمة على الفلاح الجزائري، فهذا "ألبير غلوريو" (*Albert Glorieux*)، أو مدّاح الاستيطان الفرنسي كما يسميه البعض، يذكر بأنه في سنة 1900 كان الأوروبيون يملكون 125.000 هكتار من الكروم، يستغلونها عن طريق الفلاحين الجزائريين مقابل 250 فرنك للهكتار الواحد خلال السنة الواحدة، وبذلك يدفع الأوروبيون مقابل استغلالهم لهذه المساحة نحو 31.250.000 فرنك سنويا كأجور للفلاحين. ثّم يذكر في مكان آخر بأنّ الاستعمار الفرنسي كان نعمة على الخماسين الجزائريين، حيث حررهم من هيمنة الملاك الكبار الجزائريين[5].

لكن الواقع كان عكس ذلك بحيث يشتغل الفلاحون الجزائريون في مزارع الكولون لساعات طويلة دون انقطاع وفي مقابل ذلك يتلقون ثمنا بخسا لا يكفي توفير حاجاتهم اليومية، وشهادتنا في ذلك ما ذكره الأستاذ أحمد توفيق المدني في كتابه قائلا:" ...أّما أهل البلاد فقصارى أمرهم من هذه الحركة الواسعة، أنهم يعملون في حقول المعمرين بأجور منخفضة جدّا، لا تكاد تسدّ الرمق، ثم يقال أنهم لا قومون بالعمل

[1] سعيدي مزيان، المرجع السابق، ص28.

[2] محفوظ قدّاش، جيلالي صاري، المرجع السابق، ص205.

[3] توفيق صالحي، المرجع السابق، ص180.

[4] - بشير بلاّح، المرجع السابق، ص250.

[5] صالح حيمر، المرجع السابق، ص ص273- 274.

على الوجه الأكمل، فيأتي المستعمرون بطائفة من العمال من إسبانيا، ومن غيرها، حتى يحرم الجزائري من نفس ذلك الأجر الزهيد..."[1].

وهنا نلاحظ من خلال ما سبق عرضه أنّ انتزاع أراضي الفلاحين الجزائريين وتحويلها من أراضي منتجة للمحاصيل المعاشية إلى أراضي منتجة للزراعات التجارية خاصة زراعة الكروم التي توسعت مساحاتها توسعا ملحوظا، قد تسبب في انحسار المساحات المزروعة حبوبا، وبالتالي فَقَدَ الفلاحون الجزائريون مصدر عيشهم وتّم حصرهم في ملكيات هامشية صغيرة، ما اضطرهم إلى العمل كخماسين وعمال أجراء في مزارع الكولون، بأجور زهيدة لا تكاد تسد رمق الجوع، رغم طول ساعات العمل، ففي الوقت الذي منحت فيه زراعة الكروم حياة الرخاء للمعمرين الفرنسيين فإنها كانت من جهة أخرى سببا في بؤس وتعاسة الفلاحين الجزائريين الذين جندوا كعمال لدى مغتصبي أرضهم.

المطلب الرابع: ردود فعل الجزائريين

1- المقاومة:

لقد اصطدمت زراعة الكروم بمعارضة الأمير عبد القادر الذي كان مسموع الكلمة ونافذ الرأي، وينظر بعين السخط وعدم الرضى للكولون الذين جلبوا زراعة الكروم إلى الجزائر لاعتبارها منتجة للخمور التي حرّم الدين الإسلامي شربها[2] مصداقا لقوله تعالى : " يا أيها الذين آمنوا إنما الخمر والميسر والأنصاب والأزلام رجس من عمل الشيطانِ فاجتنبوه لعلكم تفلحون(90) إنما يريد الشيطانُ أَنْ يوقع بينكم العداوة والبغضاء في الخمر والميسر ويصدكم عن ذكر اللهِ وعن الصلاة فهل أنتم منتهون(91)"[3]. وقد أعطى الأمير عبد القادر أمرا لأتباعه باقتلاع جذورها ليلا، فلّبى الجزائريون دعوة الأمير لاجتثاثها مع قدوم الظلام[4].

ولقد ظلّ الفلاحون يحتلون الرّيادة في حركة التحرير الوطني التي بدأت مع المقاومة الأولى التي تزعمها الأمير عبد القادر الذي اعتمد على جيش قوامه الفلاحون الذين وضعوا أنفسهم كقوات احتياطية تحت تصرفه للذّود عن الأرض وحفظ الشرف، وكان الفلاحون يحاصرون المدن الساحلية: عنابة، الجزائر العاصمة، وهران، يمنعون عنها المؤن ويشعلون الحرائق في مزارع الكولون الفرنسيين القريبة، حيث يذكر الأستاذ سعد الله في كتابه قائلا: "هجومات أهل متيجة والحرائق التي أشعلوها في مزارع الفرنسيين القريبة من العاصمة لم تكن سوى فصلا صغيرا أمام الهزيمة الساحقة التي لحقت بجيش الإحتلال في معركة

[1] أحمد توفيق المدني، المرجع السابق، ص113.

[2] عدة بن داهة، الاستيطان...، ج1، المرجع السابق، ص190.

[3] سورة المائدة: الآية 92 - 93.

[4] عدة بن داهة، المرجع السابق، ص190.

المقطع"[1]. وتدخل المقاومة العسكرية للأمير عبد القادر في الإطار العام لثورة الفلاحين، ولكنها من جهة أخرى كانت تختلف عنها، وهي تشترك مع بقية ثورات الفلاحين في كل خصائصها، ماعدا أنّ الشعور بالوطنية فيها كان أكثر عمقا في أمدها، وانتشارها، وهدفها[2].

لذا فإنّ وضع حرّاس في خدمة المكلفين بمشروع غرس الكروم في الجزائر لهو دليل آخر على أن المهمة كانت محفوفة بالخطر لأنها تجري بعيدا عن المخيمات العسكرية والمدن التي تتواجد بها الحاميات، ولأنّ الفلاحين لبوا نداء الأمير عبد القادر، وأمام هذا الموقف فكّر"مارسيل ريشيي" في الحل الأنسب، وقد مكنته الصدفة سنة 1847 من مقابلة الأمير عبد القادر إثر جولة قادته إلى المنطقة التي كان يتواجد فيها هذا الأخير، فاستمع له الأمير عبد القادر، وآل الرجلان إلى تفاهم بشأن تقويم الموقف. وقبل مغادرة النائب لخيمة الأمير عبد القادر التي قضى فيها أياما أهدى له الأمير هدايا فاخرة من بينها أسلحة وجواد وخاتم انتزعه من أصبعه.

وإنْ كانت بعض الكتابات تدّعي بأنّ الجزائريين كفّوا عن اقتلاع شجيرات الكروم عقب هذه الزيارة فإنّ الأحداث المتتالية أثبتت عكس ذلك بحيث خاض الجزائريون حرب استنزاف عبر فترات تاريخية متقطعة ضد مزارع الكولون ويظهر ذلك جليا في جميع الثورات والانتفاضات التّي خاضها الجزائريون ضد الإحتلال الفرنسي بحرقهم لمزارع المعمرين، وقطعهم للأشجار وتخريبهم للعتاد الفلاحي إلى حد قتلهم لغلاة الكولون[3].

ولما سيطرت فرنسا على الأرض وحّولتها إلى زراعة الكروم الموجه إلى صناعة الخمور وهي تدرك تماما أنّ هذه الزراعة تتعارض مع العقيدة الإسلامية مّما زاد في إصرار الفلاح في عنفه ضد الاستعمار[4]، وفي عام 1840قُّدر عدد الأوروبيين الذين قتلوا على يد الفلاحين الجزائريين بعُشر المستوطنين المقيمين في بوفاريك وشرشال ودالي إبراهيم (على الأقل واحد من ثلاثة وثلاثين)، مما يدل على عنف مقاومة الفلاحين، وقد استطاع المقراني وهو من الطبقة الإقطاعية أن يتحالف مع الطبقات الفلاحية الشعبية المحرومة، فكانت ثورته ثورة فلاحين جارفة. ومهما يكن من أمر فإن الطابع الفلاحي

[1] عدة بن داهة، الاستيطان...، ج2، المرجع السابق، ص ص325- 327.

[2] أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية، ج2، دار البصائر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2007، ص57.

[3] عدة بن داهة، الاستيطان...، ج1، المرجع السابق ، ص191.

[4] سعد طاعة، **"البنية الاجتماعية والاقتصادية للريف الجزائري 1930- 1954"**، مجلة المصادر، ع 17، مجلة سداسية محكمة يصدرها المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، السداسي الأول 2008، ص90.

لثورة المقراني والثورات السابقة واللاحقة لم يمنعها أنْ تكون ذات طابع سياسي لاعتبارها مقاومات ضد الإحتلال[1].

إنّ مقاومة الجزائريين للكولون المعمرين الذين جلبوا زراعة الكروم وقيامهم بتدمير وحرق مزارع الكروم خاصتهم، لَهُ وَ دليل قاطع على سخط هؤلاء ورفضهم لهذه الزراعة الدخيلة على ثقافتهم ودينهم، ولكونها سببا وجيها في جلب جحافل المعمرين إلى الجزائر، الذين عملوا على تملك أراضي الفلاحين الجزائريين بغير وجه حق ووجهوا القطاع الزراعي بالجزائر وجهة تخدم مصالحهم الخاصة ودعم الخزينة الفرنسية، وذلك عن طريق زراعة المحاصيل التجارية وزراعة الكروم بشكل مكثّف، ما أدّى إلى انحسار الزراعات التقليدية التي كانت مصدر عيش الجزائريين الذين ساءت أحوالهم ونقموا على المعمر الذي عزّز من زراعة الكروم الدخيلة على عادات وتقاليد المجتمع الجزائري.

2- الهجرة:

بعد الإحتلال الأوروبي للجزائر تربّت أوضاع المجتمع الجزائري[2] مما اضطرّ الكثير من الجزائريين إلى الهجرة نحو المناطق النائية الفقيرة في الجبال والصحراء وإلى الخارج[3]. والتي كان من أسبابها الاستيلاء على أجود الأراضي للجزائريين[4]، وإحلال مستوطنين قادمين من أوروبا وتوطينهم محل الجزائريين أسياد الأرض، حتى أصبح الجزائري لا يستطيع تأمين قوت يومه من جرّاء هذه السياسة الاستيطانية، خاصة وأنّ الأرض كانت مصدر رزقه كما نعلم، وبالتالي وجد نفسه مضطرا إلى مغادرة الجزائر بحثا عن مصدر للرّزق[5].

ومما زاد في تفاقم الهجرة أنّ الأراضي المسلوبة قد حوّلت إلى إنتاج محاصيل زراعية تجارية تخدم حاجات الأوروبيين وبخاصة زراعة الكروم، الأمر الذي أدّى بتراجع قيمة أراضي الجزائريين التي أصبحت تتصف بالقحط والانجراف وتفتت الملكية، وقد قدّرت في السابق بنحو 2.5 ملايين هكتار وتمثّل 90% من النّشاط الإقتصادي للجزائريين، أمّا مردودها الإنتاجي فلا يساوي أكثر من نصف مردود أراضي المعمرين، وذلك بسبب اختلاف الطرق والوسائل ونوعية الأرض. وقد انجرّ عن هذه المشكلة انخفاض

---

[1] عدة بن داهة، الاستيطان...، ج2، المرجع السابق، ص ص332- 352.

[2] احميدة عميراوي، سليم زاوية وآخرون، المرجع السابق، ص50.

[3] عبد المالك خلف التميمي، المرجع السابق، ص21.

[4] احميدة عميراوي، سليم زاوية وآخرون، المرجع السابق، ص50.

[5] أبو القاسم سعد الله، "**هجرة بعض الأعيان الجزائريين (1830- 1847)**"، أعمال الملتقى الوطني حول الهجرة الجزائرية إبان مرحلة الإحتلال 1830- 1962، م. و. م، الجزائر، 2007، ص ص48 - 49.

كبير في الثروة الحيوانية والأشجار المثمرة لدى الجزائريين، مع العلم أنّ هذه المرحلة قد واكبها زيادة سكانية هائلة بين الجزائريين، وأصبح الإنتاج الزراعي المتدهور لا يسد حاجة السكان الغذائية[1]. وهاهم الفلاحون بعدما جرّدوا من أراضيهم ووجدوا أنفسهم في أوضاع معيشية مزرية قد اضطروا إلى الهجرة وإلى ترك أراضيهم. خاصة بعد تحويلهم من ملاكين للأراضي إلى فلاحين مستأجرين أو خمّاسين[2].

وكان من المفروض ونظرا لضخامة رؤوس الأموال، وكثرة الشركات التي يسيطر عليها المعمرون أن تزدهر الحياة ويعم الرخاء الإقتصادي غير أنه وبتضاعف عدد الجزائريين ونقص إنتاج الحبوب وتناقص أعداد رؤوس الأغنام وضعف الدخل السنوي للجزائريين تعقدت حياة الجزائريين وانتشرت البطالة بشكل خطير فاضطر العمال المزارعون إلى الهجرة إلى المدن وقد دفعت الظروف القاسية فيما بعد بالكثير من هؤلاء الكادحين إلى الهجرة نحو فرنسا بحثا عن مورد للرزق ولكن الاستعمار أتبعهم إلى هناك بالذل والهوان[3].

وقد شهدت عمليات الهجرة حركة عكسية، فالفلاحون الجزائريون بعدما جرّدوا من أراضيهم ووجدوا أنفسهم أمام أوضاع معيشية مزرية قد اضطروا إلى الهجرة، وإلى ترك أراضيهم، وفي مقابل ذلك كانت موجات الهجرة الأولى للمستوطنين قد استوعبتها المراكز الاستيطانية الأولى التي أنشأتها سلطات الاحتلال بالجزائر[4]، وبهذا كان لحركة الهجرة وجهتان الأولى أوروبية نحو الجزائر والثانية جزائرية نحو الداخل والخارج. هذا وقد لعب العامل الإقتصادي دورا هاما في تحريك حركة الهجرة نحو المشرق فما عسى ابن الفلاح أو الخماس، إلا أن يبحث على مصادر العيش أولا في بلاده فإذا لم يفلح في مسعاه بدأ يفكّر جدّيا في مغادرة هذه البلاد[5].

وفي الأخير تبقى الهجرة من أخطر إنعكاسات سياسة الاستيطان الأوروبي على المجتمع الجزائري، حيث تسببت هذه السياسة في ظهور حركة الهجرة الجزائرية، سواء كانت هجرة فردية أو جماعية لعائلات جزائرية نحو المناطق النائية أو إلى الخارج باتّجاه أوروبا، خاصة فرنسا أو باتجاه المغرب العربي كتونس والمغرب، وباتّجاه المشرق العربي كسوريا ومصر والسعودية[6].

---

[1] احميدة عميراوي، سليم زاوية وآخرون، المرجع السابق، ص50.

[2] عمار الهلال، الهجرة الجزائرية نحو بلاد الشام (1847- 1918)، دار هومة، الجزائر، 2007، ص26.

[3] يحي بوعزيز، المرجع السابق، ص ص52- 53.

[4] جيلالي صاري، تجريد الفلاحين من أراضيهم 1830- 1962، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، 2010، ص147.

[5] عمار هلال، المرجع السابق، ص17.

[6] محمد السعيد قاصري، المرجع السابق، ص329.

وهنا نلاحظ بأنّ زراعة الكروم وبالقدر الذي استطاعت فيه أنْ تشكل دافعا قويا للهجرة الأوروبية نحو الجزائر من أجل تعزيز زراعتها وتحقيق الربح الوفير، ودعم الاستيطان، فإنّها من جهة أخرى مثلأت أحد دوافع الهجرة بالنسبة للجزائريين نحو الداخل أو الخارج بحثا عن قوت اليوم نظرا لأنّ أراضيهم التي كانوا يعيشون مما تخرجه لهم من رزق قد أصبحت تخدم متطلبات فرنسا والمعمرين، خاصة إذا ما تعلق الأمر بزراعة الكروم التي كانت مصدرا للخمور التي تمثل حساسية دينية للجزائريين، وكذلك بسبب الوضع المزري الذي تعرضوا إليه.

لقد مثلت زراعة الكروم بحق مضاربة جالبة للسكان بالنسبة للفرنسيين ومصدرا هاما للموارد المالية حيث حققت لهم أيام السعد والرخاء واحتلت مركزا متناميا في الصادرات الجزائرية، ما أدى بهم إلى توسيع زراعتها على حساب المساحات المزروعة بالمحاصيل المعاشية للجزائريين وعلى ميادين أخرى، وفي مقابل ذلك كانت سببا في بؤس العديد من الجزائريين الّذين جُنِّدوا كعمال أجراء وخماسين على الأرض التي كانت ملكا لهم في وقت سابق وإن كانوا يتقاضون نظير خدماتهم في مزارع الكولون أجرا فهذا لا يعني أنها كانت نعمة بالنسبة للجزائريين ذلك أن الأجر الذي كانوا يتقاضونه أجر زهيد لا يكفيهم حاجاتهم اليومية الضرورية، وأمام تفاقم هذا الوضع المزري كانت ردة فعل الجزائريين متفاوتة ما بين ردة فعل عنيفة تمثلت في المقاومة وحرق وتدمير مزارع المعمرين، دفاعا عن كرامتهم وحقوقهم المسلوبة. وما بين الرضوخ إلى الأمر الواقع وتبني الهجرة كخيار بديل علّه يكون مخرجا من وضعهم البائس، وهناك من فضّل المقاومة كخيار أنجع يرد به كرامته وحقه المسلوب. هذا وكانت زراعة الكروم والزراعات التجارية بصفة عامة قد حتّمت على الفلاحين الجزائريين التعامل بالّنقد وهم الذين اعتادوا التعامل بنظام المقايضة.

خاتمة

بعد معالجتنا لهذا الموضوع من مختلف جوانبه خلصنا إلى جملة من النتائج يمكن تلخيصها في النقاط التالية:

- إنّ النظام العقاري الذّي كان سائدا في الجزائر عشية الإحتلال الفرنسي كان يعتمد على أحكام الشريعة الإسلامية وعلى ما هو متعارف عليه داخل المجتمع الجزائري، وكانت الأرض تشكّل بالنسبة للجزائريين اللّبنة الأساسية التي يقوم عليها المجتمع الجزائري، فضلا عن كونها مصدرا للعيش نظرا لما تنتجه من محاصيل زراعية متنوعة وثروات طبيعية متعددة شكّلت أساس الصناعات، وعندما أدركت فرنسا هذا الواقع، نجدها قد انتهجت سياسة عقارية صارمة ترمي إلى نزع ومصادرة أراضي الجزائريين وفق ترسانة من القوانين والتشريعات وتمليكها للمعمرين وتحقيق مشروعها الاستيطاني بجعل الجزائر مستعمرة فرنسية وبالتالي تهديم أسس المجتمع الجزائري، مخترقة بذلك ماتم الاتّفاق عليه في معاهدة 5 جويلية 1830.

- كان الإقتصاد الجزائري يقوم على ازدواجية النشاط والمتمثل في الزراعة وتربية الماشية، وبالرغم من التخلف في نمط الإنتاج الذي كان سائدا في الجزائر أواخر العهد العثماني سواء على الصعيد الزراعي أو الصناعي، إلاّ أنّها عرفت تنوعا في المحاصيل الزراعية نظرا لتوفر البيئة الملائمة، كما لم تكن هناك صناعة بالمعنى الحديث لنموها فهي صناعات تقليدية بسيطة اقتصرت على تلبية حاجيات السكان المحلية، هذا وعرفت البلاد نشاطا تجاريا على الصعيدين الداخلي من خلال الأسواق الأسبوعية، والخارجي إمّا عن طريق القوافل الصحراوية أو الموانئ.

- بعد عمليات نزع ومصادرة الأراضي الزراعية للجزائريين عملت السلطات الفرنسية منذ الفترة الممتدة من 1830 إلى غاية 1914 على توجيه الإقتصاد الجزائري خاصة فيما يتعلق بالقطاع الزراعي وجهة تخدم المصالح الفرنسية، فعلى الصعيد الزراعي قامت بتدمير البنية الزراعية الجزائرية التقليدية القائمة على إنتاج المحاصيل المعاشية وتحويلها إلى منظومة زراعية تقوم على إنتاج المحاصيل التجارية على شاكلة زراعة القطن والتبغ وزراعة الكروم، وهذه المحاصيل في مجملها زراعات قديمة تنتج لغرض الاستهلاك المحلي أعاد الفرنسيون بعثها وتوجيهها نحو التصدير، وبذلك تّم هيكلة المنظومةّ الزراعية الجزائرية ضمن المنظومة الفرنسية، وأُلحق الإقتصاد الجزائري بالاقتصاد الفرنسي وأصبح يتماشى وفق ما تمليه المصالح الفرنسية والاقتصاد الرأسمالي.

- كانت السلطات الفرنسية على يقين تام بإمكانية زراعة الكروم بالجزائر التي بدأ الاهتمام بزراعتها منذ عام 1847، ومع حلول عام 1880 عرفت زراعة الكروم انطلاقة قوية تسبب فيها داء الفيلوكسيرا الذي فتك بكامل الكروم الأوروبية فكان أحد أهم عوامل زراعة الكروم بالجزائر لتعويض فرنسا خسائرها.

- عرفت المساحات المزروعة كروما تطورا كبيرا، حيث ارتفعت مساحتها من 2036 هكتار عام 1854 إلى 180.735 هكتارا سنة 1914، نظرا للّدعم الذّي أولته سلطات الإحتلال الفرنسي لهذا القطاع، وقد واكب هذا التطور في المساحة تزايدا في الكميات المنتجة من الخمور الجزائرية الموجهة نحو التصدير والتي لاقت رواجا كبيرا في الأسواق الأوروبية، حيث بلغت نسبة الخمور المنتجة عام 1896 4.05.000 هكتولترا، وشكلت الخمور ثلث الصادرات الجزائرية.

- لقد سعت سلطات الإحتلال الفرنسي من وراء تعزيز زراعة الكروم بالجزائر إلى تحقيق الاستيطان، ودعم الإقتصاد الكولونيالي وإغداق الخزينة الفرنسية بالأموال، وفعلا نشطت سياسة الاستيطان بالجزائر موازاة مع تطور زراعة الكروم التي كانت سببا فاعلا في توجيه الهجرة الأوروبية نحو الجزائر، وقد وجدت فرنسا في منح الأراضي الزراعية مجانا وسيلة مشجعة للهجرة الفرنسية والأوروبية نحو الجزائر وعملت على بناء مساكن وقرى زراعية مُدَعَّمة ببُنى تحتية تخدم القطاع الزراعي وتشد الفرنسيين إلى التشبث بأرض الجزائر، وبهذا شكلت زراعة الكروم مضاربة جالبة للسكان ولرأس المال.

- لقد تركزت ملكية الأراضي المزروعة كروما في يد المعمرين الذين تنافسوا على تملك أكبر قدر من الأراضي الزراعية وتخصيصها لإنتاج كروم العنب التي عصرها خمرا، وتركزت زراعة الكروم بالجهة الغربية من البلاد نظرا لتركز تواجد المعمرين هناك.

- لقد شكّلت زراعة الكروم مظهرا من مظاهر الاستيطان والاستغلال الفرنسي للجزائر بمختلف أبعاده حيث شمل الاستغلال كلا من الأرض بالانتزاع والمصادرة، جعلها أرضا منتجة للخمور وأقصت الزراعات المعاشية التي كان يقتاتها الشعب الجزائري وأهمها زراعة الحبوب، واستغِل الجزائريون كخماسين وعمال أجراء في مزارع المعمرين أرضهم نظير أجور زهيدة لا تكاد تسد رمق جوعهم مقارنة بساعات العمل الطويلة التي يشتغلونها، وتسببت في انتشار المجاعات والفقر والبؤس في أوساط الجزائريين.

- من الآثار السلبية لزراعة الكروم بالجزائر، تطور مساحاتها على حساب الأراضي المزروعة حبوبا والتي كانت تشكّل مصدر عيش للجزائريين وبذلك ظلّت مساحاتها تعرف انحسارا مستمرا، الأمر

الذي انعكس تلقائيا على تراجع أعداد رؤوس الماشية بسبب انحسار المساحات الزراعية الرعوية التي تم تخصيصا لزراعة الكروم، في حين كانت المساحات المزروعة كروما في تزايد مستمر والذي واكبه تزايد في الكميات المنتجة من الخمور الجزائرية ذات الجودة العالية والتي لاقت رواجا كبيرا في الأسواق العالمية.

- لم تحض زراعة الكروم بالجزائر بالقبول من طرف الأهالي الجزائريين الّذين وقفوا موقفا معارضا لهذه الزراعة الدخيلة على عادات وتقاليد المجتمع الجزائري، وتتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية التي تحّرم صنع الخمور وشربها، ونلمس هذا الرفض في المقاومة التي قادها الفلاحون الجزائريون بقيادة الأمير عبد القادر الذي أمر باجتثاث جذورها وتدمير مزارع الكولون، ولم تقف المقاومات التي شنها المزارعون الجزائريون ضد مزارع الكولون عند هذا القدر بل استمرت لفترات لاحقة، غير أنّ الأوضاع المزرية التي تعرضوا لها حتمت عليهم العمل كخمّاسين وعمال أجراء لدى المعمرين في مزارع الكروم. وهكذا تكون فرنسا قد غلقت كل منافذ الأمل في وجه الجزائريين الذين لم يجدوا سبيلا سوى العمل مكرهين في مزارع المعمرين، وتعتبر الهجرة من أخطر انعكاسات زراعة الكروم على الجزائريين.

ومن هنا نجد بأنّ السياسة الفرنسية الزراعية المستحدثة في الجزائر والمتعلقة بقطاع زراعة الكروم تعتبر من أخطر السياسات التي انتهجتها سلطات الاحتلال الفرنسي، وذلك من أجل محو مقومات الشخصية الجزائرية، بمعنى طمس كل ما هو جزائري، وقد كانت فرنسا تعلم بأنّ اغتصاب الأرض من الجزائري يعني تشتيته وتجويعه؛ وبالتالي إخضاعه، كما يتجلى خطر هذه السياسة في توجيه زراعة الكروم لإنتاج الخمور ونشرها أوساط الجزائريين وبالتالي انتشار الرذائل والآفات الاجتماعية، في حين انعكست إيجابا على اقتصاد فرنسا والمستوطنين.

الملاحق

الملحق رقم: (01)

نص اتفاقية الاستسلام بين قائد الجيش الفرنسي دي بورمون وداي الجزائر حسين باشا

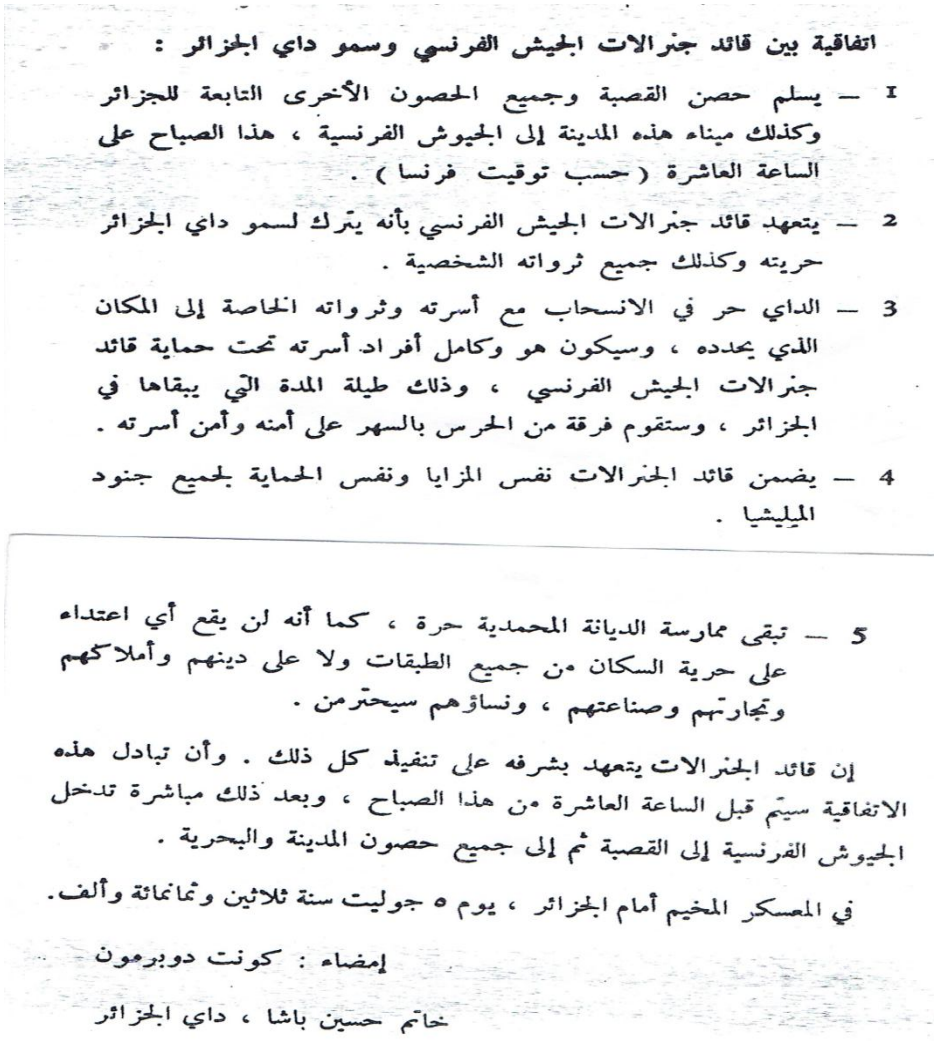

اتفاقية بين قائد جنرالات الجيش الفرنسي وسمو داي الجزائر :

1 — يسلم حصن القصبة وجميع الحصون الأخرى التابعة للجزائر وكذلك ميناء هذه المدينة إلى الجيوش الفرنسية ، هذا الصباح على الساعة العاشرة (حسب توقيت فرنسا) .

2 — يتعهد قائد جنرالات الجيش الفرنسي بأنه يترك لسمو داي الجزائر حريته وكذلك جميع ثرواته الشخصية .

3 — الداي حر في الانسحاب مع أسرته وثرواته الخاصة إلى المكان الذي يحدده ، وسيكون هو وكامل أفراد أسرته تحت حماية قائد جنرالات الجيش الفرنسي ، وذلك طيلة المدة التي يبقاها في الجزائر ، وستقوم فرقة من الحرس بالسهر على أمنه وأمن أسرته .

4 — يضمن قائد الجنرالات نفس المزايا ونفس الحماية لجميع جنود الميليشيا .

5 — تبقى ممارسة الديانة المحمدية حرة ، كما أنه لن يقع أي اعتداء على حرية السكان من جميع الطبقات ولا على دينهم وأملاكهم وتجارتهم وصناعتهم ، ونساؤهم سيحترمن .

إن قائد الجنرالات يتعهد بشرفه على تنفيذ كل ذلك . وأن تبادل هذه الاتفاقية سيتم قبل الساعة العاشرة من هذا الصباح ، وبعد ذلك مباشرة تدخل الجيوش الفرنسية إلى القصبة ثم إلى جميع حصون المدينة والبحرية .

في المعسكر المخيم أمام الجزائر ، يوم 5 جوليت سنة ثلاثين وثمانمائة وألف.

إمضاء : كونت دوبرمون

خاتم حسين باشا ، داي الجزائر

المصدر: حمدان بن عثمان خوجة، المصدر السابق، ص ص203- 204.

الملحق رقم: (02)

مرسوم 08 افريل 1857 القاضي بإنشاء شبكة من السكك الحديدية بالجزائر

مرسوم 8 أفريل 1857 :

بفضل الله والإرادة الوطنية، إمبراطورالفرنسيين، لكل الحضور والآتين مرحبا .

بخصوص تقرير وزيرنا أمين الدولة لدى وزارة الحربية .

لقد قررنا ونقرر مايلي :

المادة 1 :سوف تنشأ في الجزائر شبكة للسكك الحديدية ضامة العمالات الثلاثة .

ــ ستتكون هذه الشبكة من :

1 ــ خط مواز للساحل متبعا شرقا المسافة بين الجزائر وقسنطينة مارا بـــ أو بالقرب من أومال وسطيف ،وغربا المسافة بين الجزائر ووهران ومارا بـــ أو بالقرب من بليدة ،عمورة ،أورليون فيل ،سانت دوني دي سيق و سانت بارب.

2 ــ خطوط المنطلقة من الموانئ الرئيسة وموصولة بالخط الموازي للبحر، للعلم شرقا من فيليب فيل أو سطورة إلى قسنطينة، ومن بجاية بسطيف، من عنابة إلى قسنطينة مرورا بقالمة، وغربا من تنس إلى أورليونس فيل، من أرزيو إلى مستغانم و غليزان، من وهران إلى تلمسان مرورا بسانت بارب وسيدي بلعباس.

ــ السكك الحديدية الجزائرية

المادة 2 : إن وزيرنا أمين الدولة لدى وزارة الحربية مكلف بتنفيذ المرسوم الحالي.

كتبت في قصر التويلري في 8 أفريل 1857 ــ نابليون ــ من قبل الإمبراطور

ماريشال فرنسا .الوزير أمين الدولة لدى وزارة الحربية

ــ فايون ــ

المصدر: رضا حوحو، المرجع السابق، ص207.

الملحق رقم: (03)

خريطة توضح شبكة السكك الحديدية والتوسع الكولونالي في القرن 19 م

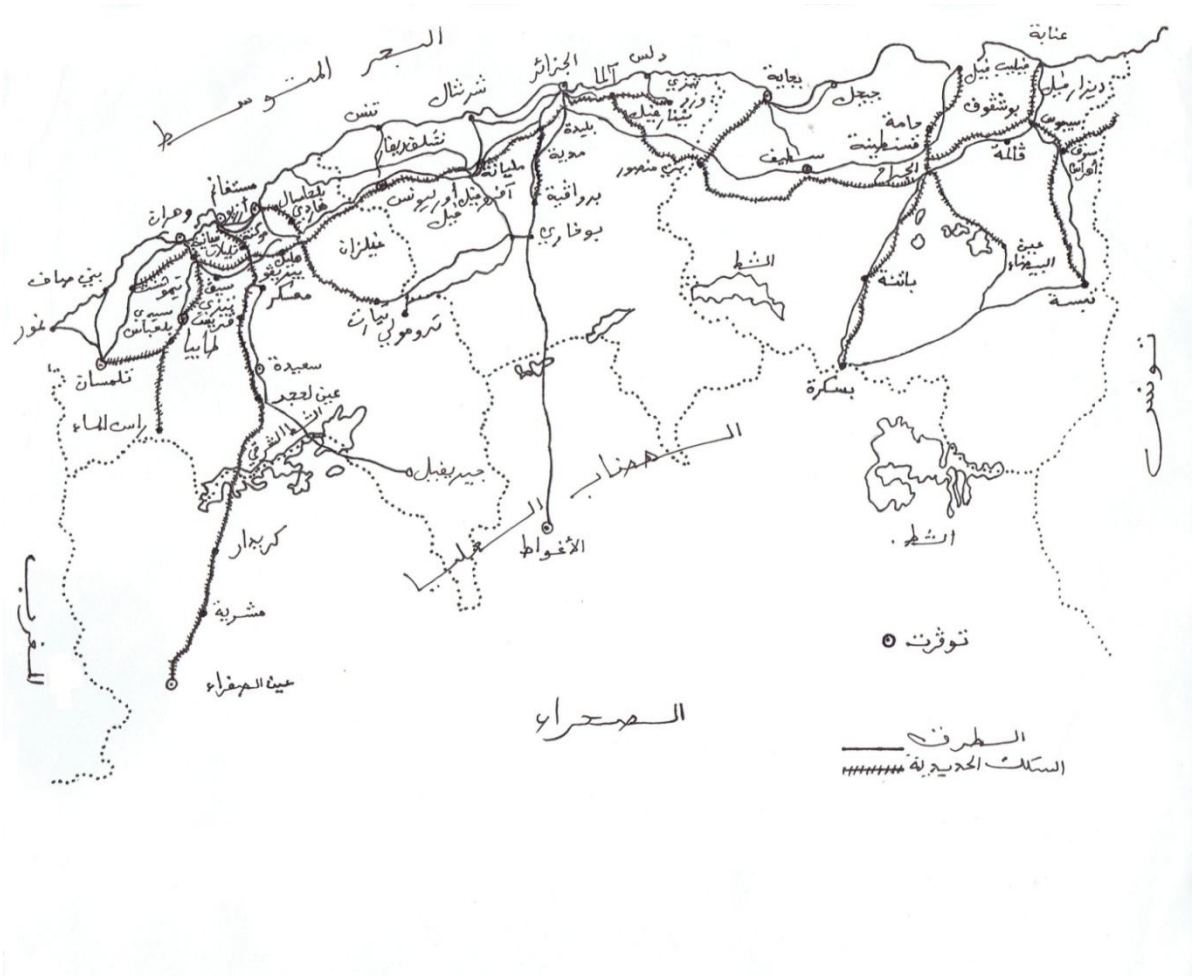

المصدر: رضا حوحو، المرجع السابق، ص212.

الملحق رقم: (04)

خريطة توضح المرحلة الثانية من تطور شبكة السكك الحديدية بالجزائر

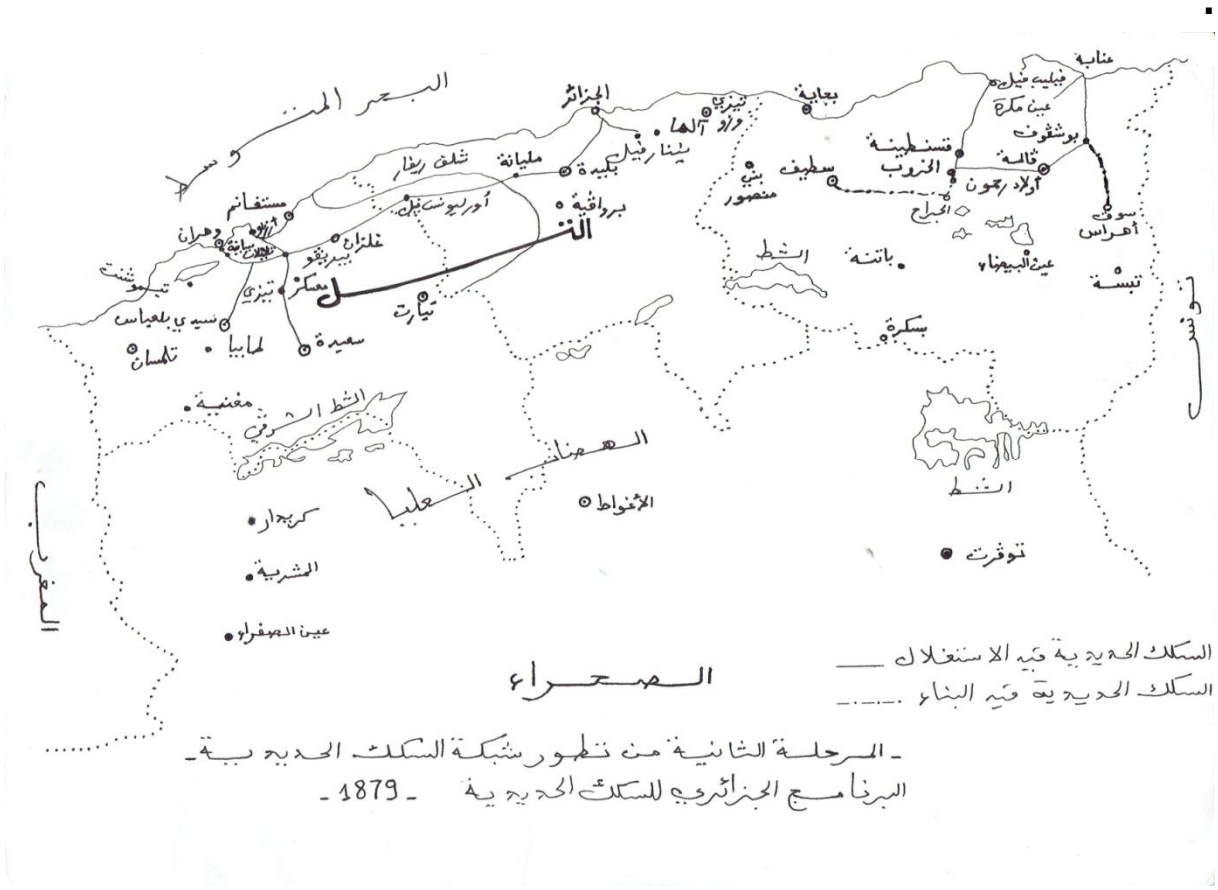

المصدر: رضا حوحو، المرجع السابق، ص213.

الملحق رقم: (05)

جدول يوضح الجيل الأول للسدود المائية في الجزائر

الاسم	الواد	مدة البناء	قدرة الاستيعاب (م مكعب)	الكلفة بالفرنك
الشرفة 1	واد سيق	1849		1.163.000
الشرفة 2		1880 - 1882	3.000.000	1.800.000
الشرفة 3		1886 - 1892	18.000.000	
جديوية	واد جديوية	1857 - 1877	700.000	260.000
تليلات 1	واد تليلات	1860	730.000	160.000
تليلات 2		1869 - 1870		
فرقوق 1	واد هبرة	1865 - 1871	30.000.000	2.400.000
فرقوق 2		1882		1.380.000
الحميز	واد حميز	1869 - 1894	14.000.000	3.000.000
المحقن	واد المحقن	1879 - 1887	1.000.000	600.000
مرّاد	واد جبرون	1852 - 1859	830.000	325.000
المجموع (معوض)			65.000.000	11.000.000

المصدر: عدة بن داهة، الاستيطان...، ج1، المرجع السابق، ص173

الملحق رقم: (06)

صورة توضح مصنع للخمور بمنطقة سيدي بلعباس

المصدر: أحمد حسان، المرجع السابق، ص150.

الملحق رقم: (07)

صورة توضح توسـع زراعـة الكـروم

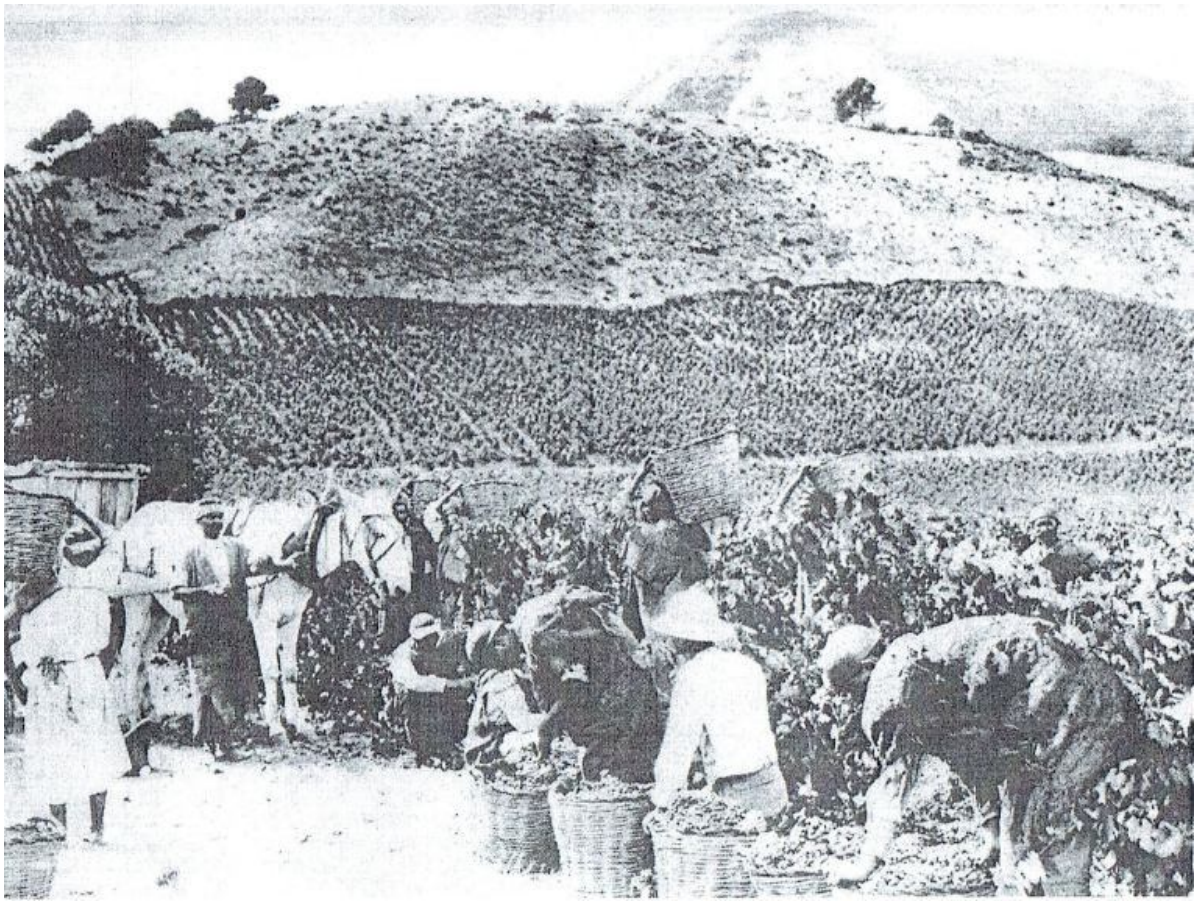

المصدر : بشير بلاح، المرجع السابق، ص 262.

الملحق رقم: (08)

صورة توضح الدعاية الفرنسية لتناول الخمر

دعاية سافرة لتناول الخمر

المصدر: بشير بلاح، المرجع السابق، ص265

الملحق رقم: (09)

صورة توضح استعباد الجزائريين في مزارع المستوطنين

المصدر: بشير بلاح، المرجع السابق، ص263.

قائمة

البيبليوغرافيا

القرآن الكريم

أولا: المصادر

1- خوجة حمدان بن عثمان، المرآة، تقديم وتعريب وتحقيق: محمد العربي الزبيري، ط2، دار الحكمة، الجزائر، 2014.

ثانيا: المراجع

أ: الكتب بالعربية

1- أجرون شارل روبير، تاريخ الجزائر المعاصرة، ط1، ترجمة: عيسى عصفور، منشورات عويدات، بيروت- باريس، 1982.

2- ———— ، تاريخ الجزائر المعاصرة من انتفاضة1871 إلى اندلاع حرب التحرير، ط1، المجلد الثاني، ترجمة: جمال فاطمي، نادية الأزرق وآخرون، دار الأمة، الجزائر، 2008.

3- ———— ، الجزائريون المسلمون وفرنسا 1871- 1919، ج1 - ج2، ترجمة م.حاج مسعود، ع. بلعريبي، دار الرائد للكتاب، الجزائر، 2007.

4- الأشرف مصطفى، الجزائر الأمة والمجتمع، ترجمة: حنفي بن عيسى، دار القصبة، الجزائر، 2007.

5- بن أشنهو عبد اللطيف، تكّون التخلف في الجزائر محاولة لدراسة حدود التنمية الرأسمالية في الجزائر بين عامي 1830- 1962، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1979.

6- إلزنهانس هارتموت، فشل الاستعمار الفرنسي في الجزائر، ترجمة: أحمد بن محمد بكلّي، دار القصبة، الجزائر، 2015.

7- أندري برنيان، أندري نوشي وآخرون، الجزائر بين الماضي والحاضر، تعريب: رابح أسطمبولي، المنصف عاشور وآخرون، د. م. ج، الجزائر، 1984.

8- بفايفر سيمون، مذكرات جزائرية عشية الاحتلال، ترجمة وتقديم وتعليق أبو العيد دودو، دار هومة، الجزائر، 2009.

9- بلاّح بشير، تاريخ الجزائر المعاصر من 1830 إلى1989، ج1، دار المعرفة، الجزائر، 2006.

10- بوحوش عمار، التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1997.

11- بوصفصاف عبد الكريم، تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، ج2، دار الهدى للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013.

12- بوعزة بوضرساية، الجرائم الفرنسية و الإبادة الجماعية في الجزائر خلال القرن19، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة نوفمبر1954، الجزائر، 2007.

13- ـــــــــــــ ، سياسة فرنسا البربرية في الجزائر 1830- 1930 وانعكاساتها على المغرب العربي، دار الحكمة للنشر، الجزائر، 2010.

14- بوعزيز يحي، سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية 1830- 1954، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007.

15- ـــــــــــــ ، مع تاريخ الجزائر في الملتقيات الوطنية والدولية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999.

16- ـــــــــــــ، موضوعات وقضايا من تاريخ الجزائر والعرب، ج1، دار الهدى، الجزائر، 2009.

17- التميمي عبد المالك خلف، الاستيطان الأجنبي في الوطن العربي المغرب العربي- فلسطين- الخليج العربي دراسة تاريخية مقارنة، عالم المعرفة، الكويت، 1983.

18- جوليان شارل أندري، تاريخ الجزائر المعاصرة الغزو وبدايات الاستعمار 1827- 1871، ط1، المجلّد الأول، ترجمة جمال فاطمي، نادية الأزرق وآخرون، دار الأمة، الجزائر، 2008.

19- الجيلالي عبد الرحمان بن محمد، تاريخ الجزائر العام، ج3، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1994.

20- خرشي جمال، الاستعمار وسياسة الاستيعاب في الجزائر 1830- 1962، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2009.

21- بن دحمان حفيظة، رأي محمد بيرم الخامس في الاحتلال الفرنسي للجزائر من خلال كتابه: صفوة الاعتبار بمستودع الأمصار والأقطار، منشورات الرياحين، الجزائر، 2013.

22- بن داهة عدة، الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض إبان الإحتلال الفرنسي للجزائر 1830- 1962، ج1- ج2، مطبوعات وزارة المجاهدين، الجزائر، 2008.

23 - الزبيري محمد العربي، التجارة الخارجية للشرق الجزائري، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1972.

24- ـــــــــــــ ، تاريخ الجزائر المعاصر، ج1، إتحاد الكتاب العرب، دمشق، 1999.

25- زرّوق نادية، سياسة الجمهورية الفرنسية الثالثة في الجزائر1870-1900، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر،2014.

26- زوزو عبد الحميد، دور المهاجرين الجزائريين بفرنسا في الحركة الوطنية الجزائرية بين الحربين [1919- 1939]، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1974.

27- سعد الله أبو القاسم، الحركة الوطنية 1830- 1900، ج1، دار الغرب الإسلامي، بيروت- لبنان، 1992.

28- ————، الحركة الوطنية الجزائرية، ج2، دار البصائر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2007.

29- ———— ، محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث بداية الإحتلال، ط3، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1982.

30- سعدي عثمان، الجزائر في التاريخ، شركة دار الأمة، الجزائر، 2013.

31- سعيدوني ناصر الدين، الجزائر منطلقات وآفاق مقاربات للواقع الجزائري من خلال قضايا ومفاهيم تاريخية، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 2000.

32- ———— ، دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر العهد العثماني، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984.

33- سلاماتي عبد القادر، الإستراتيجية الفرنسية لإجهاض الدولة الجزائرية الحديثة 1832- 1847، دار قرطبة، الجزائر، 2013.

34- سماتي محفوظ، الأمة الجزائرية نشأتها وتطورها، ترجمة محمد الصغير بناني، عبد العزيز بوشعيب، منشورات دحلب، الجزائر، 2007.

35- سماعيلي زوليخة، المولودة علوش، تاريخ الجزائر من فترة ما قبل التاريخ إلى الاستقلال، دار دزاير أنفو، الجزائر، 2013.

36- صاري جيلالي، تجريد الفلاحين من أراضيهم 1830- 1962، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، 2010.

37- طرشون نادية، يحياوي جمال وآخرون، الهجرة الجزائرية نحو المشرق العربي – أثناء الإحتلال-، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954 ، الجزائر، 2007.

38- الطيبي محمد، الجزائر عشية الغزو الإحتلالي دراسة في الذهنيات والبنيات والمآلات، أبن النديم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009.

39- عباد صالح، الجزائر بين المستوطنين وفرنسا 1830 - 1930، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999.

40- ـــــــــ ، الجزائر خلال الحكم التركي، دار الألمعية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013.

41- عباس فرحات، ليل الاستعمار، تر: أبو بكر رحال، تن: عبد العزيز بوباكير، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2005.

42- عبيد مصطفى، الفكر الاستعماري السانسيموني في مصر والجزائر 1830- 1870 دراسة في مشاريع ونشاط السانسيمونيين بمصر وتجربة توماس (إسماعيل) أوربان وأثرها في الجزائر، دار المعرفة الدولية، الجزائر، 2013.

43- عمورة عمار، الجزائر بوابة التاريخ ما قبل التاريخ إلى 1962: الجزائر خاصة، ج2، دار المعرفة، الجزائر، 2009.

44- عميراوي احميدة، زاوية سليم وآخرون، آثار السياسة الاستعمارية والاستيطانية في المجتمع الجزائري (1830 – 1954)، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر، 2007.

45- عوض صالح، معركة الإسلام والصليبية في الجزائر : من 1830 إلى 1962، ج1، مطبعة دحلب، الجزائر، 1992.

46- عيساوي محمد، شريخي نبيل، الجرائم الفرنسية في الجزائر أثناء الحكم العسكري (1830- 1871م)، مؤسسة شطيبي للنشر والتوزيع، الجزائر، 2015.

47- غولدزيغار أني راي، المملكة العربية السياسة الجزائرية لنابليون الثالث (1861- 1870)، ترجمة: محمد المعراجي، موفم للنشر، الجزائر، 2014.

48- فركوس صالح، إدارة المكاتب العربية والاحتلال الفرنسي للجزائر في ضوء شرق البلاد (1844- 1871م)، القافلة للنشر والتوزرع، الجزائر، 2013.

49- ـــــــــ ، تاريخ الجزائر مما قبل التاريخ إلى غاية الاستقلال (المراحل الكبرى)، ط1، القافلة للنشر والتوزيع، الجزائر، (د. س. ن).

50- قاصري محمد السعيد، دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر (1830- 1962)، دار الإرشاد، الجزائر، 2013.

51- قنّاش محفوظ، صاري جيلالي، الجزائر صمود ومقاومات 1830- 1962، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2012.

52- المدني أحمد توفيق، جغرافية القطر الجزائري، دار البصائر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009.

53- ـــــــــــــ، هذه هي الجزائر، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 1957.

54- مزيان سعيدي، السياسة الاستعمارية الفرنسية في منطقة القبائل ومواقف السكان منها(1871-1914)، ج2، دار سيدي الخير للكتاب، الجزائر، 2010.

55- مقلاتي عبد الله، المشروع الفرنسي الصليبي الإحتلالي للجزائر وردود الفعل الوطنية 1830-1962، منشورات سيدي نايل، الجزائر، 2013.

56- مياسي إبراهيم، توسع الاستعمار الفرنسي في الجنوب الغربي الجزائري (1881- 1912)، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، 1996.

57- الهلال عمار، الهجرة الجزائرية نحو بلاد الشام (1847- 1918)، دار هومة، الجزائر، 2007.

58- الهواري عدي، الاستعمار الفرنسي في الجزائر سياسة التفكيك الإقتصادي الاجتماعي 1830-1960، ط1، ترجمة جوزيف عبد الله، دار الحداثة، بيروت - لبنان، 1983.

59- يحي جلال، السياسة الفرنسية في الجزائر (1830- 1960)، ط1، دار المعرفة، القاهرة، 1909.

ب: الكتب بالفرنسية:

1- Ageron Charles Robert, les Algériens musulmans et la France 1871-1919, édition Bouchéne, Alger, 2005.

2- Mahfoud Kaddache, L'Algérie des Algériens de la Préhistoire à 1954, EDIF, Alger, 2000.

3- Salomon, Etud sur Les Vignes de Tlemcen (Extrait de L'algérie agricole, commerciale, industrielle), Challamel - libraire commission, Alger, 1860.

المقالات:

أ- باللغة العربية:

1- حضري يمينة بن صغير، **"سياسة التوغل الاستعماري الفرنسي بمنطقة وادي ريغ"**، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، العدد2، معهد العلوم الإنسانية والاجتماعية- جامعة غرداية-، 2014.

2- طاعة سعد، **"البنية الاجتماعية والاقتصادية للريف الجزائري 1930- 1954"**، مجلة المصادر، العدد17، مجلة سداسية محكمة يصدرها المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، السداسي الأول 2008.

3- شبيرة سفيان، **"دوافع وتبعات مصادرة الإدارة الاستعمارية الفرنسية للأملاك الوقفية في الجزائر"**، مجلة علوم الإنسان والمجتمع ، العدد 10، المعهد الوطني المتخصص لتكوين إطارات في الشؤون الدينية والأوقاف، جوان 2014.

4- حيمر صالح، **"السياسة العقارية الفرنسية في الجزائر بداية الإحتلال (1830- 1840)"**، مجلة كان التاريخية، العدد 22، ارشيف الأنترنت الرقمي العالمي، ديسمبر 2013.

ب- باللغة الفرنسية:

1- Le Syndicat des viticulture de dépament d'Alger rapport suivant à M. le ministre de l'agriculture, "**Viticulture Algérienne**", Revue La Vigne Français, Sixieme année, N 24, 31 decembre 1885.

الرسائل والأطروحات الجامعية:

1- بختاوي خديجة، التحولات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في عمالة وهران (1870- 1939)، أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ وعلم الآثار، جامعة وهران، 2011- 2012.

2- بلقاسم ليلى، المراكز الاستيطانية وتطورها في منطقة غليزان 1850- 1900، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ وعلم الآثار، جامعة وهران، 2012- 2013.

3- بن حراث علي، السياسة المائية الفرنسية في الجزائر وآثارها في المشروع الاستيطاني الفرنسي – منطقة القبائل الصغرى نموذجا- 1830- 1962، مذكرة ماجستير في التاريخ المعاصر، قسم التاريخ، جامعة الجزائر، 2009- 2010.

4- حسان أحمد، التغيرات الاقتصادية والاجتماعية بمنطقة سيدي بلعباس خلال الفترة الاستعمارية 1847 - 1900، مذكرة ماجستير في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، قسم التاريخ وعلم الآثار، جامعة وهران، 2014 - 2015.

5- حيمر صالح، السياسة العقارية الفرنسية في الجزائر 1830- 1930، رسالة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الحاج لخضر - باتنة، قسم التاريخ وعلم الآثار، 2013- 2014.

6- رميلي نجمة سراج، الكروم والخمر في الجزائر القديمة معطيات أثرية وإيكونغرافية حول زراعة الكروم وتصنيعها وعبادة إله العنب والخمر في المرحلة القديمة، مذكرة ماجستير في علم الآثار القديمة، معهد الآثار، جامعة الجزائر، 2007- 2008.

7- رواحنة عبد الحكيم، السياسة الاقتصادية الفرنسية في الجزائر 1870- 1930، مذكرة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ، جامعة باتنة، 2013- 2014.

8- سعيداني سحنون، الاستيطان في منطقة الونشريس والسرسو ورد فعل المقاومة الجزائرية 1830- 1930، مذكرة ماجستير في التاريخ المعاصر، قسم التاريخ، جامعة الجزائر، 2007- 2008.

9 - علي عبود، الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض 1830- 1899 القطاع الوهراني نموذجا، رسالة ماجستير، قسم التاريخ وعلم الآثار، جامعة وهران، 2013- 2014.

10- عبيد مصطفى، التأثير الفرنسي في الحضارة الشرقية من خلال موسوعتي وصف مصر واستكشاف الجزائر العلمي دراسة تحليلية مقارنة، أطروحة دكتوراه في علوم التاريخ المعاصر، قسم التاريخ، جامعة الجزائر، 2013- 2014.

11- عيساني محمد، تطور النشاط الاستيطاني الفرنسي الأوروبي في منطقة الشلف خلال فترة (1843- 1962)، مذكرة ماجستير في التاريخ المعاصر، قسم التاريخ، جامعة الجزائر2، 2011 - 2012.

12- بن فرحات عامر، الحقيقة التاريخية لظاهرة الاستعمار الاستيطاني في حوض البحر الأبيض المتوسط - الجزائر نموذجا- 1830- 1962، مذكرة ماجستير، قسم التاريخ، جامعة الجزائر، 2006- 2007.

13- بن قيطون حمزة، المشروع الاستيطاني الفرنسي بإقليم عين الصفراء العسكري (1882- 1914)، مذكرة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ والآثار، جامعة وهران، 2014- 2015.

14- كنتور رابح، أوقاف البليدة وفحصها 1206- 1290هـ/ 1791- 1873م، مذكرة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ، جامعة الجزائر، 2001- 2002.

15- مياد رشيد، الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الجزائرية وانعكاساتها على الحركة الوطنية وتفجير ثورة التحرير 1900- 1954، رسالة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، المدرسة العليا للأساتذة، بوزريعة- الجزائر، 2014- 2015.

16- نواور محمد، المشروع الفرنسي الاستيطاني بالجزائر بلدية تازا نموذجا برج الأمير عبد القادر 1838 - 1962، مذكرة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ وعلم الآثار، جامعة وهران، 2014-2015.

17- يزير عيسى، السياسة الفرنسية تجاه الملكية العقارية في الجزائر1830- 1914، مذكرة ماجستير في التاريخ المعاصر تخصص ضفتي البحر المتوسط، قسم التاريخ، جامعة الجزائر، 2008- 2009.

الملتقيات:

1- بن داهة عدة، "**الخلفيات الحقيقية للتشريعات العقارية في الجزائر إبان الإحتلال الفرنسي (1830-1873)**"، الملتقى الوطني الأول حول العقار في الجزائر إبان الإحتلال الفرنسي 1830- 1962، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر، 2007.

2- سعد الله أبو القاسم، "**هجرة بعض الأعيان الجزائريين (1830- 1847)**"، أعمال الملتقى الوطني حول الهجرة الجزائرية إبان مرحلة الإحتلال 1830- 1962، م. و. م، الجزائر، 2007**.**

3- لونيسي إبراهيم، "**الملكية العقارية في الجزائر من خلال جريدة "المبشر" في ظل الحكم العسكري**"، الملتقى الوطني الثاني حول العقار في الجزائر إبان الإحتلال الفرنسي 1830- 1962، م. و. م، الجزائر، 2007.

4- ملاخسو الطاهر، "**نظام التوثيق في ظل التشريعات العقارية 1830- 1962**"، الملتقى الوطني الأول حول العقار في الجزائر إبان الإحتلال الفرنسي 1830- 1962، م. و. م، الجزائر، 2007.

المعاجم والقواميس

1- بوصفصاف عبد الكريم، معجم أعلام الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين، ج2، دار مداد يونيفارسيتي براس، الجزائر، 2015.

2– أبو حجر آمنة، المعجم الجغرافي، دار أسامة للنشر والتوزيع، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن – عمان، 2006.

3- شرفي عاشور، القاموس الموسوعي معلمة الجزائر، دار القصبة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009.

4- العجيلي محمد صالح ربيع، معجم المصطلحات والمفاهيم الجغرافية، ج2، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان- الأردن، 2012.

فهرس الجداول

الرقم	عناوين الجداول	الصفحة
01	جدول يوضح واردات الجزائر عام 1822	19
02	جدول يمثل صادرات الجزائر لعام 1822	20
03	جدول يوضح كمية صادرات الخمور عن طريق الموانئ الجزائرية نحو فرنسا في عام 1914	44
04	جدول يمثل توزيع مختلف الزراعات على المساحات المسقية بمنطقة الشلف	48
05	جدول يوضح البنية الزراعية التقليدية الجزائرية والبنية الزراعية الرأسمالية الإحتلالية	54
06	جدول يوضح المساحات المزروعة كروما في عمالة وهران(1854)	61
07	جدول يوضح تطور الكروم في الجزائر مساحة وإنتاجا (1881- 1896)	64
08	جدول يوضح تطور المساحات المزروعة كرمة بالهكتار من 1880 إلى غاية 1914	65
09	جدول يوضح تطور مساحة الكروم بالجزائر من 1878 إلى 1914	65
10	جدول يوضح نوعية العنب ومردودية الإنتاج لكل نوع في منطقة سيدي بلعباس	69
11	جدول يوضح قيمة صادرات الخمور بالنسبة للصادرات الجزائرية الأخرى	71
12	جدول يوضح أجور الأيدي العاملة في مجال زراعة الكروم	80
13	جدول يوضح تطور ظاهرة الاستيطان من 1839 إلى 1870	87
14	جدول يمثل قيمة صادرات الخمور الجزائرية بالنسبة للصادرات الأخرى من 1905 إلى 1914	89

الموضوعات **الصفحة**

شكر وعرفان

مقدمة..... أ - و

الفصل التمهيدي:الوضع الاقتصادي للجزائريين أواخر العهد العثماني وغداة الإحتلال 8- 30

المبحث الأول:هيكلة وملكية الأرض عشية الإحتلال الفرنسي وغداته.....9- 12

المطلب الأول: أراضي البايلك (الدولة).....**9- 10**

المطلب الثاني: أراضي الملك (الخاصة).....**10**

المطلب الثالث: أراضي العرش (القبيلة).....**11**

المطلب الرابع: أراضي الحبوس (الوقف).....**11- 12**

المبحث الثاني: أهم الأنشطة الاقتصادية.....12- 22

المطلب الأول: القطاع الزراعي **12- 15**

1 – زراعة.....**12- 14**

2- تربية الماشية.....**14- 15**

المطلب الثاني: الصناعة **16- 18**

1- تقليدية.....**16- 17**

2- تحويلية.....**17- 18**

المطلب الثالث: التجارة.....**18- 21**

1- داخلية.....**18**

2- خارجية.....**19- 21**

المبحث الثالث: قوانين نزع ومصادرة الملكية (1830- 1850م).....22- 29

المطلب الأول: الاستيلاء على الأملاك الوقفية وأراضي البايلك.....22- 26

المطلب الثاني: مصادرة أملاك القبائل.....26- 29

الفصل الأول: التوجهات الجديدة للزراعة الفرنسية بالجزائر(1830- 1914م).....32- 55

المبحث الأول: إدخال الزراعات التجارية.....33- 40

المطلب الأول: زراعة القطن.....34- 36

المطلب الثاني: زراعة التبغ.....36- 38

المطلب الثالث: زراعة الكروم.....38

المطلب الرابع: زراعة الأشجار المثمرة.....38- 40

المبحث الثاني: هياكل دعم الاستيطان الزراعي.....41- 53

المطلب الأول: المواصلات (سكك الحديد، الموانئ).....41- 45

1- سكك الحديد.....41- 43

2- الموانئ.....43- 45

المطلب الثاني: شبكات الري (السدود والآبار).....45- 48

المطلب الثالث: المدارس الفلاحية والمؤسسات المالية.....49- 53

1- المدارس الفلاحية.....49- 50

2- المؤسسات المالية.....51- 53

الفصل الثاني: المعطيات الأساسية حول زراعة الكروم بالجزائر.....57- 82

المبحث الأول: إدخال زراعة الكروم.....58- 72

المطلب الأول: جذور زراعة الكروم بالمنطقة.....58- 59

المطلب الثاني: أولى مشاتل الكروم.....59- 60

المطلب الثالث: تطور زراعة الكروم.....61- 67

المطلب الرابع: علاقة زراعة الكروم بإنتاج الخمور.....68- 72

المبحث الثاني: انتشار زراعة الكروم وعوامل توسعها.....73- 77

المطلب الأول: أماكن انتشار زراعة الكروم 73- 74

الطلب الثاني: عوامل توسع زراعة الكروم.....74- 75

المطلب الثالث: ملكية الأراضي المزروعة كروما.....75- 77

المبحث الثالث: الأيدي العاملة في مجال زراعة الكروم.....77- 81

المطلب الأول: اليد العاملة الأوروبية.....77- 78

المطلب الثاني: اليد العاملة الجزائرية.....78- 79

المطلب الثالث: أجور الأيدي العاملة.....79- 81

الفصل الثالث: انعكاسات زراعة الكروم على المعمرين والأهالي.....84- 103

المبحث الأول: انعكاسات زراعة الكروم على وضعية المعمرين.....85 - 90

المطلب الأول: دعم الاستيطان.....85- 87

المطلب الثاني: تحقيق الرخاء الاقتصادي.....88- 90

المبحث الثاني: أثر زراعة الكروم على وضعية الأهالي وموقفهم منها.....90- 102

المطلب الأول: دخول الجزائر في الاقتصاد النقدي.....90- 92

المطلب الثاني: انتشار مساحات الكروم على حساب القطاع الزراعي.....92- 96

1- على حساب المساحات المزروعة حبوبا.....92- 94

2- تراجع نشاط تربية الماشية.....94- 96

المطلب الثالث: تحول الفلاحين إلى خماسين وعمال أجراء 96- 98

المطلب الرابع: ردود الفعل الجزائرية.....98- 102

1- المقاومة 98- 100

2- الهجرة.....100- 102

الخاتمة.....105- 107

الملاحق.....109- 117

قائمة البيبليوغرافيا.....119- 126

فهرس الجداول.....128

فهرس الموضوعات.....129- 132